المشروع: تحلية ونقل المياه العقبة-عمّان (مشروع الناقل الوطني)

خطة اشراك أصحاب المصلحة في المشروع

سجل المسائل الواردة في التقرير

المشروع المشروع: تحلية ونقل المياه العقبة- عمّان (مشروع الناقل الوطني)

العنوان خطة اشراك أصحاب المصلحة في المشروع

التاريخ كانون الأول 2025

الإصدار نسخة V2

التاريخ	ال	المؤلف	تم التحقق	موافق
كانون اول 2025	V1	EC/EG	NCPC	NCPC

جدول المحتويات

الاختصارات والمختصرات 6
موجز المصطلحات لإشراك أصحاب المصلحة 1
1 المقدمة 3
1-1 الغرض والأهداف من خطة إشراك أصحاب المصلحة 3
1-2 التوافق مع المعايير ذات الصلة 3
1-3 حماية أصحاب المصلحة والمشاركة الآمنة 4
1-4 معلومات الاتصال 4
1-5 محتوى خطة إشراك أصحاب المصلحة هذه 4
2 الأدوار والمسؤوليات 5
2-1 نظرة عامة 5
2-2 فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع لشركة مشروع الناقل الوطني 5
2-3 تنسيق عملية اشراك أصحاب المصلحة بين شركة مشروع الناقل الوطني ومقاول الهندسة والتوريد والبناء 6
2-4 تمكين مشاركة المرأة 8
2-5 مصفوفة عامة: الأدوار والمسؤوليات 9
3 نظرة عامة على مشروع الناقل الوطني وعملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي 11
3-1 خلفية مشروع الناقل الوطني 11
3-2 نظرة عامة على المشروع 11
3-3 حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 13
4 أصحاب المصلحة في المشروع 15
4-1 نظرة عامة على منطقة مشروع الناقل الوطني 15
4-2 السلطات الحكومية والجهات الإدارية ذات الصلة 17
4-3 مجموعات أصحاب المصلحة في المشروع 19
4-3-1- نظرة عامة 19
4-3-2- المجموعات الهشة/أكثر عرضة للتأثر في المشروع 21
4-4 حوكمة المجتمع: البلديات وممثلو البدو والمنظمات المجتمعية المحلية والجمعيات 22
5 اشراك أصحاب المصلحة أثناء إعداد وإنجاز حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 24
5-1 المتطلبات التنظيمية الأردنية المتعلقة بالتشاور 24
5-2 متطلبات الجهات المقرضة 24
5-3 نظرة عامة على اشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025– أيلول إلى تشرين اول 2025 25
5-3-1- عملية الاشراك ذات موضوع محدد مع الخبراء والهيئات التنظيمية 25
5-3-2- مشاركة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة في المجتمع ... 25

5-4 ملخص ملاحظات المشاركين من أصحاب المصلحة ورد المشروع 27
5-5 تعزيز الإفصاح عن حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 28
5-6 الانتهاء من حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 32
6 استراتيجية وبرنامج إشراك أصحاب المصلحة في المشروع 33
6-1 النهج والاستراتيجية 33
6-1-1 نظرة عامة 33
6-1-2 اللجان الاستشارية المحلية 33
6-1-3 المشاركة مع النساء من أصحاب المصلحة 35
6-2 مشاركة أصحاب المصلحة في مشروع برنامج الناقل الوطني 35
6-2-1 نظرة عامة 35
6-2-2 أنشطة إشراك أصحاب المصلحة 37
6-3 التحديثات المستقبلية لخطة اشراك أصحاب المصلحة 45
7 آلية معالجة التظلمات الخاصة بالمشروع (آلية معالجة التظلم) 46
7-1 نظرة عامة 46
7-2 الغرض والأهداف 46
7-3 النطاق 47
7-4 المبادئ التوجيهية 47
7-5 الأدوار والمسؤوليات المؤسسية لآلية معالجة التظلم 48
7-5-1 فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) التابع لشركة مشروع الناقل الوطني (شركة مشروع الناقل الوطني) 48
7-5-2 المقاولون والمقاولون الفرعيون 48
7-5-3 لجنة التظلمات 49
7-6 إجراءات آلية معالجة التظلم 49
7-6-1 نظرة عامة 49
7-6-2 قنوات تقديم التظلمات 50
7-6-3 عملية معالجة التظلمات 50
7-6-4 التصعيد والاستئناف 51
7-7 الحساسية الجندرية وإجراءات معالجة التظلمات الحساسة 51
7-7-1 نظرة عامة 51
7-7-2 قنوات إبلاغ متخصصة للحالات الحساسة 52
7-7-3 المعالجة المتخصصة والتحقيق وإدارة الحالات ومسارات الإحالة 52
7-7-4 مسؤوليات المقاول فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والقضايا الحساسة 53
7-7-5 ضمانات عدم الانتقام والسلامة 53
7-8 التوعية والتدريب وبناء القدرات 53

7-9 المراقبة والإبلاغ والتعلم 54
7-10 التحسين المستمر والمراجعة المستمرة 54
7-11 سجل التظلمات 54
7-12 السرية/إدارة البيانات 55
8 المراقبة إعداد التقارير 56
الملحق 1: نشرة معلومات المشروع – 2025 57
الملحق 2: جدول ملخص لاجتماعات اشراك أصحاب المصلحة المجتمعيين والسلطات المحلية أيلول – تشرين اول 2025 64
الملحق 3: نماذج سجل التظلمات 72
الملحق 4: نماذج سجل إشراك أصحاب المصلحة 74

قائمة الجداول

الجدول 1-3- : دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني الرئيسية لعام 2025 14
الجدول 4 -1 : التجمعات الإدارية في منطقة مشروع الناقل الوطني 17
الجدول4 -2 : السلطات الحكومية والجهات الإدارية ذات الصلة 17
الجدول4 -3 : السلطات الحكومية والجهات الإدارية ذات الصلة 19
الجدول 5 -1 : عملية اشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي 27
الجدول 5 -2 : الاجتماعات المصغّرة مع أصحاب المصلحة قبل الإفصاح - كانون الأول 2025 29
جدول 5 -3 : اجتماعات الإفصاح العامة – كانون الثاني 2026 31
الجدول6 -1 : برنامج إشراك أصحاب المصلحة في المشروع 38

قائمة الأشكال

الشكل2 -1 : الهيكل التنظيمي لفريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاص بشركة مشروع الناقل الوطني 6
الشكل3 -1 : نظرة عامة على مشروع الناقل الوطني 12
الشكل4 -1 : المحافظات والمناطق 16

الاختصارات والمختصرات

مشروع الناقل الوطني مشروع الناقل الوطني	مشروع تحلية ونقل المياه العقبة -عمّان
الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة AZESA	سلطة المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة
منظمات المجتمع المدني CSO	منظمات المجتمع المدني
مؤسسة التمويل الدولية للتنمية الأمريكية DFC	مؤسسة تمويل للتنمية
مؤسسة تمويل التنمية DFI	مؤسسة تمويل التنمية
البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية EBRD	البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية
شركة توزيع الكهرباء EDCO	شركة توزيع الكهرباء
دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ESIA	دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
بنك الاستثمار الأوروبي EIB	بنك الاستثمار الأوروبي
خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية ESMMP	خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية
آلية معالجة التظلم GRM	آلية معالجة التظلم
مؤسسة التمويل الدولية IFC	مؤسسة التمويل الدولية
شركة الكهرباء الأردنية JEPCO	شركة الكهرباء الأردنية
كم	كيلومتر
كيلو فولت kV	كيلو فولت
خط النقل الهوائي OHTL	خط النقل الهوائي
مليون متر مكعب MCM	مليون متر مكعب
وزارة البيئة MOEnv	وزارة البيئة
وزارة المياه والري وزارة المياه والري	وزارة المياه والري
وزارة الداخلية MOI	وزارة الداخلية
مشروع الناقل الوطني NCP	مشروع الناقل الوطني
شركة مشروع الناقل الوطني NCPC	شركة مشروع الناقل الوطني
شركة الكهرباء الوطنية NEPCO	الشركة الكهرباء الوطنية
منظمة غير حكومية NGO	منظمة غير حكومية
بروباركو PROPARCO	شركة الترويج والمشاركة للتعاون الاقتصادي
خطة إعادة التوطين RAP	خطة إعادة التوطين
إطار سياسة إعادة التوطين RPF	إطار سياسة إعادة التوطين
حق المرور RoW	حقوق المرور
خطة اشراك أصحاب المصلحة SEP	خطة إشراك أصحاب المصلحة
UNESCO اليونسكو	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

موجز المصطلحات لإشراك أصحاب المصلحة

يتضمن هذا الموجز تعريفات تتوافق مع السياسات الخاصة بالجهات المقرضة لتشمل بعض أهم المفاهيم المستخدمة في خطة إشراك أصحاب المصلحة هذه، الا ان هذا الموجز لا يمثل قائمة شاملة بأي حال من الأحوال.

المصطلحات	الوصف
المرافق المرتبطة	المرافق أو الأنشطة التي لا تشكل جزءًا أساسيا من المشروع ولكنها مرتبطة به بشكل مباشر وملموس، والتي لم تكن لتُبنى أو تُوسّع أو تُشغّل لولا وجود المشروع. ويمكن أن تشمل هذه المرافق، على سبيل المثال، البنية التحتية مثل طرق الوصول أو خطوط الكهرباء التي تدعم المشروع الرئيسي.
آلية التظلم	اجراء غير قضائي يتم ادارته من قبل مُنفذ المشروع لتلقي التظلمات والشكاوى والاستفسارات المتعلقة بالمشروع والعلم بها والتحقيق فيها والرد عليها. وعادة ما يكون شرح هذه الإجراءات متاحًا للجمهور على الموقع الإلكتروني للمشروع والمواقع المحلية ذات الصلة، ويحدد ما يلي: القنوات المختلفة لتقديم الشكاوى. كيف ومتى سيستجيب مُنفذ المشروع كيف يمكن للجهات المشتكية تقديم الاستئناف أو اللجوء إلى الوساطة والتحكيم إذا لزم الأمر ويجب ألا تؤثر آلية التظلم على حق المشتكي في اللجوء إلى القضاء أو الاجراءات الإدارية المقررة قانوناً. وعادة ما تكون آلية التظلم المجتمعية منفصلة عن آلية التظلم الخاصة بالموظفين.
الجهات المقرضة	مؤسسات تمويل التنمية المحتملة التي قد توفر التمويل للمشروع. وتشمل هذه المؤسسات، على سبيل المثال لا الحصر: البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية مؤسسة التمويل الدولية (مؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي). مؤسسة تمويل التنمية الأمريكية بنك الاستثمار الأوروبي بروباركو PROPARCO (الذراع التمويلي للقطاع الخاص ضمن الوكالة الفرنسية للتنمية.
الاشراك الفعال لأصحاب المصلحة	التشاور الفعال هو عملية ثنائية أو متعددة الأطراف، تهدف إلى الاستماع وبناء الثقة والتوصل إلى تفاهم مشترك وتحقيق المنفعة المتبادلة. وبطبيعته، يتميز التشاور الفعال بالخصائص التالية: تبدأ في مرحلة مبكرة من عملية تخطيط المشروع لجمع الآراء الأولية حول مقترح المشروع واثراء تصميم المشروع تُشجع على تلقي ملاحظات أصحاب المصلحة، لا سيما بوصفها وسيلة لإثراء تطوير المشروع ومشاركة أصحاب المصلحة من اجل تحديد وتخفيف المخاطر والاثار البيئية والاجتماعية تستمر بشكل دوري تستند إلى الإفصاح المسبق وعلى نشر المعلومات ذات الصلة، بشكل يتسم بالشفافة والموضوعية وسهولة الوصول، وضمن إطار زمني يتيح إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة تتم بطريقة ملائمة ثقافيًا، باللغة (اللغات) المحلية ذات الصلة، وتكون مفهومة لأصحاب المصلحة وتأخذ بعين الاعتبار إجراءات صنع القرار الخاصة بهم تأخذ التعليقات بعين الاعتبار ويتم الاستجابة لها تدعم المشاركة النشطة والشاملة للأطراف المتأثرة بالمشروع، بما في ذلك الفئات المحرومة أو الهشة/أكثر عرضة للتأثر تكون خالية من التلاعب الخارجي والتدخل والإكراه والتمييز والترهيب والانتقام؛ ويتم توثيقه من قبل العميل.
عناصر المشروع	المكونات أو الأجزاء المتميزة التي تشكل مجتمعةً المشروع، بما في ذلك جميع الميزات المادية والتشغيلية والوظيفية اللازمة لبناء المشروع وتشغيله وصيانته.
أصحاب المصلحة	أصحاب المصلحة هم: 1) المتأثرون (بشكل مباشر أو غير مباشر، إيجابيًا أو سلبيًا) بالمشروع، بما في ذلك أولئك الذين قد يكونوا معرضين بشكل خاص لآثار المشروع؛ فقد يؤثر المشروع على أراضيهم أو مواردهم الطبيعية أو إمداداتهم بالمياه؛ وقد يتسبب في اضطراب قصير أو طويل الأجل؛ وقد يوفر فرص عمل محتملة أو خدمة محسنة أو مزايا أخرى.

المصطلحات	الوصف
	2) الذين قد يكون لهم مصلحة في المشروع أو قد يؤثرون عليه بطريقة أخرى، ولكنهم لا يتأثرون به (أي الأطراف المعنية، مثل الجهات الحكومية ووسائل الإعلام والمستثمرين ومنظمات المجتمع المدني).
الافراد أو المجموعات الهشة/أكثر عرضة للتأثر	الافراد أو المجموعات التي قد تتأثر بشكل سلبي بالمشروع أكثر من غيرها بسبب خصائص مثل الجنس أو العرق أو الدين أو العمر أو الإعاقة الجسدية أو العقلية أو مستوى التعليم أو الوضع الاجتماعي، إلخ. كما وان عبارة الافراد المهمشون قد تشمل أيضًا الافراد الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، والأسر التي يعيلها رجل واحد، والمجتمعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية، والنازحين داخليًا، والعمالة الوافدة، إلخ.

1 المقدمة

1-1 الغرض والأهداف من خطة إشراك أصحاب المصلحة

خطة إشراك أصحاب المصلحة هذه تم إعدادها لمشروع تحلية ونقل المياه العقبة - عمّان - المعروف باسم "مشروع الناقل الوطني". وهذه الخطة تحل محل خطة إشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني الصادرة في آب 2025.

وتتحمل شركة مشروع الناقل الوطني المسؤولية الشاملة عن إشراك أصحاب المصلحة في مشروع الناقل الوطني وكذلك عن تنفيذ هذه الخطة.

تهدف خطة إشراك أصحاب المصلحة إلى توضيح كيفية تعامل شركة مشروع الناقل الوطني مع إشراك أصحاب المصلحة وتنفيذها طوال فترة دورة المشروع بأكملها – من مرحلة ما قبل البناء وحتى البناء والتشغيل. ومن خلال هذه الخطة، تلتزم شركة مشروع الناقل الوطني ببناء علاقات بناءة ومحترمة وشفافة مع جميع أصحاب المصلحة في المشروع والحفاظ عليها. وعلى وجه التحديد، تهدف خطة إشراك أصحاب المصلحة إلى:

- توفير نهج ممنهج وشامل لإشراك أصحاب المصلحة في جميع مراحل المشروع.
- ضمان الإفصاح عن معلومات المشروع في الوقت المناسب وبشكل سهل الوصول وبشكل دقيق، بما في ذلك نتائج دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 وخطط الإدارة المرتبطة به.
- إيجاد قنوات مفتوحة للحوار، مما يسمح بإثارة مخاوف أصحاب المصلحة وتقديم ملاحظاتهم في وقت مبكر، ودمجها، عند الاقتضاء، في تخطيط المشروع وتخفيف آثاره.
- تفعيل آلية تظلم آمنة وسرية وسهلة الوصول لتلقي الشكاوى والاستفسارات والاقتراحات ومعالجتها.
- ضمان ممارسات للمشاركة تحمي خصوصية وكرامة وسلامة أصحاب المصلحة، وأن تتم دون ترهيب أو انتقام.
- توثيق ومراقبة أنشطة اشراك أصحاب المصلحة، مع بيان كيفية أخذ التعليقات بعين الاعتبار وكيفية تنفيذ الالتزامات.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة اشراك أصحاب المصلحة للمشروع تستند إلى المعرفة الحالية حول مشروع الناقل الوطني وسيتم تحديثها مع الانتهاء من تفاصيل تصميم المشروع في عام 2026. وبالتالي، فإن خطة اشراك أصحاب المصلحة هذه هي وثيقة حية سيتم تحديثها بشكل دوري من قبل شركة مشروع الناقل الوطني حسب الضرورة لتعكس التغييرات الرئيسية في أنشطة المشروع أو أي تطورات جديدة في نطاق المشروع.

2-1 التوافق مع المعايير ذات الصلة

تم إعداد خطة إشراك أصحاب المصلحة هذه بما يتماشى مع متطلبات الجهات المقرضة لمشروع الناقل الوطني كما هو محدد في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025، بالإضافة إلى التشريعات الوطنية ذات الصلة في الأردن. كما تعكس أحكام قانون حماية البيئة الأردني رقم 6 لعام 2017 ونظام التصنيف والترخيص البيئي رقم 69 لعام 2020، التي تحدد متطلبات التشاور العام والإفصاح كجزء من عملية الموافقة البيئية.

وتماشياً مع متطلبات الأداء 10 للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وتصنيف المشروع ضمن الفئة (أ)، فان خطة اشراك أصحاب المصلحة تتبع نموذجاً محسّناً لإشراك أصحاب المصلحة، والذي سيوضح بالتفصيل كيفية إتمام عملية الافصاح الكامل عن حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة لعام 2025،[1] وكذلك كيفية تخطيط وتنفيذ إشراك أصحاب المصلحة خلال مرحلتَي بناء المشروع وتشغيله.

1 وسيشمل ذلك الكشف المنظم عن الوثائق الكاملة المحدثة لحزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 (تقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛ خطة إدارة الأثر البيئي والاجتماعي؛ خطة إعادة التأهيل والإنعاش؛ خطة التمويل البيئي؛ ووثائق التمويل البيئي).

3-1 حماية أصحاب المصلحة والمشاركة الآمنة

التزمت شركة مشروع الناقل الوطني بضمان إجراء عملية المشاركة في المشروع دون أي شكل من أشكال التلاعب أو التدخل أو الإكراه أو الترهيب أو الانتقام ضد أصحاب المصلحة، كما وأن التعامل مع البيانات الشخصية يتوافق مع قوانين حماية البيانات المعمول بها مثل قانون حماية البيانات الشخصية الأردني رقم 24 لعام 2023.

وتماشياً مع السياسة البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لعام 2024 (متطلبات الأداء 10)، فان شركة مشروع الناقل الوطني تدرك أهمية إجراء عملية اشراك أصحاب المصلحة بطريقة تحمي خصوصية وكرامة وسلامة جميع المشاركين. وسيتم تصميم وتنفيذ جميع أنشطة عملية الاشراك ضمن إطار هذه الخطة لضمان أن يتمكن جميع أصحاب المصلحة من التعبير عن آرائهم ومخاوفهم وملاحظاتهم دون خوف من الترهيب أو الانتقام أو العواقب السلبية.

وستعمل شركة مشروع الناقل الوطني ومقاوليها على الحفاظ على نهج عدم التسامح مطلقًا مع الانتقام أو التمييز ضد أي فرد أو مجموعة تشارك في المشروع، سواء من خلال المشاورات أو الاجتماعات أو آلية التظلم. وسيتم التعامل مع المعلومات التي يشاركها أصحاب المصلحة بسرية عند الطلب أو عندما يؤدي الإفصاح عنها إلى تعريض الأفراد للخطر بشكل معقول. وسيتم تخزين جميع تفاصيل الاتصال وسجلات أصحاب المصلحة بشكل آمن واستخدامها فقط لأغراض عملية الاشراك وإدارة التظلم وفقًا لمعايير المشروع بشأن حماية البيانات والسرية.

وسيضمن المشروع أيضًا أن تكون قنوات التظلم وأنشطة المشاركة متاحة ومناسبة ثقافيًا ومراعية للاعتبارات الجندرية والوضع الاجتماعي وديناميكيات القوة، بما يتيح مشاركة مفتوحة وآمنة وهادفة طوال جميع مراحل المشروع.

4-1 معلومات الاتصال

إذا كان لديك سؤال حول المشروع أو ترغب في الحصول على مزيد من المعلومات، يمكنك استخدام الآليات التالية:

- قم بزيارة الموقع الالكتروني لمشروع الناقل الوطني: www.ncpc-jo.com
- اتصل بهذا الرقم: 00962790088877
- أرسل بريدًا إلكترونيًا إلى: info@ncpc-jo.com

5-1 محتوى خطة إشراك أصحاب المصلحة هذه

تتضمن خطة إشراك أصحاب المصلحة ما يلي:

القسم 2:	الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتنفيذ خطة إشراك أصحاب المصلحة هذه.
القسم 3:	نظرة عامة على مشروع الناقل الوطني وعملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 المرتبطة به.
القسم 4:	تحديد مجموعات أصحاب المصلحة الذين قد يتأثرون أو يتضررون من مشروع الناقل الوطني.
القسم 5:	ملخص أنشطة إشراك أصحاب المصلحة ضمن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وعملية الإفصاح التي سيتم اتباعها لإنهاء دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.
القسم 6:	برنامج إشراك أصحاب المصلحة
القسم 7:	آلية التظلم الخاصة بمشروع الناقل الوطني
القسم 8:	المراقبة وإعداد التقارير

2 الأدوار والمسؤوليات

1-2 نظرة عامة

تتحمل شركة مشروع الناقل الوطني المسؤولية الشاملة عن اشراك أصحاب المصلحة في مشروع الناقل الوطني وتنفيذ الالتزامات الواردة في هذه الخطة.

داخل شركة الناقل الوطني، تقع مسؤولية الإدارة والتنفيذ المستمرين لخطة اشراك أصحاب المصلحة ، بما في ذلك إدارة أي استفسارات وتظلمات محتملة قد يتم اثارتها من قبل أصحاب المصلحة في المشروع، على عاتق فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاص بشركة مشروع الناقل الوطني.

سيعمل فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة بالتنسيق الوثيق مع مقاولي الهندسة والتوريد والبناء لضمان ان أنشطة إشراك أصحاب المصلحة والإدارة البيئية والاجتماعية يتم تنفيذها بشكل متسق ومتوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية وخطة إشراك أصحاب المصلحة.

2-2 فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع لشركة مشروع الناقل الوطني

فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع لشركة مشروع الناقل الوطني مسؤول عن الإشراف على جميع الالتزامات البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة وتنسيقها طوال دورة حياة مشروع الناقل الوطني. ويقود الفريق مدير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة، الذي يوفر الإشراف الاستراتيجي، ويضمن الامتثال للتشريعات الوطنية ومعايير الجهات المقرضة، ويعمل كواجهة اتصال رئيسية مع الجهات الحكومية والجهات المقرضة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

وسوف يتألف فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة من:

- **3 مسؤولين للتواصل مع المجتمع المحلي** – مسؤولين عن التواصل اليومي مع المجتمعات المحلية والجهات الرسمية في الالوية والاقضية، وممثلي البلديات والمنظمات المجتمعية. كما وستأخذ شركة مشروع الناقل الوطني بعين الاعتبار تعيين مسؤولين إضافيين للتواصل مع المجتمع المحلي أثناء مرحلة البناء، إذا لزم الأمر، وذلك لضمان التغطية الكافية والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في جميع مناطق المشروع.
- **3 متخصصين في الشؤون البيئية والاجتماعية** – مسؤولون عن تنفيذ ومراقبة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية، ودعم التخفيف من الآثار، والتنسيق مع فرق الشؤون البيئية والاجتماعية التابعة لمقاول الهندسة والتوريد والبناء.
- **3 متخصصين في الصحة والسلامة** – مسؤولون عن الإشراف على الصحة والسلامة المهنية والمجتمعية، وضمان امتثال المقاول، ودعم الاستعداد والاستجابة للطوارئ.

وسيتحمل الفريق ككل المسؤولية النهائية عن الوفاء بالتزامات المشروع البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة، بما في ذلك عملية اشراك أصحاب المصلحة، ومراقبة الامتثال لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطط الإدارة المرتبطة به، وإدارة التظلمات، وضمان تنفيذ جميع الالتزامات ومتابعتها.

لتغطية النطاق الجغرافي للمشروع بشكل فعال، سيعمل فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة من:

- مكتب الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة الرئيسي في عمّان، ويعمل كمقر لتنسيق اعمال المشروع وخططه وإعداد التقارير بشكل عام.
- مكتب فرعي للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة في العقبة، مما يتيح التواجد المنتظم في موقع محطة تحلية المياه ومؤسسات سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والمجتمعات المحلية في المناطق الجنوبية للمشروع.

وهذه الهيكلية ستضمن المشاركة المستمرة في جميع أنحاء المشروع، والاستجابة السريعة للمشكلات، والتنسيق الوثيق مع مقاول الهندسة والتوريد والبناء والهيئات الحكومية ذات الصلة.

الشكل2 -1 : الهيكل التنظيمي لفريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاص بشركة مشروع الناقل الوطني

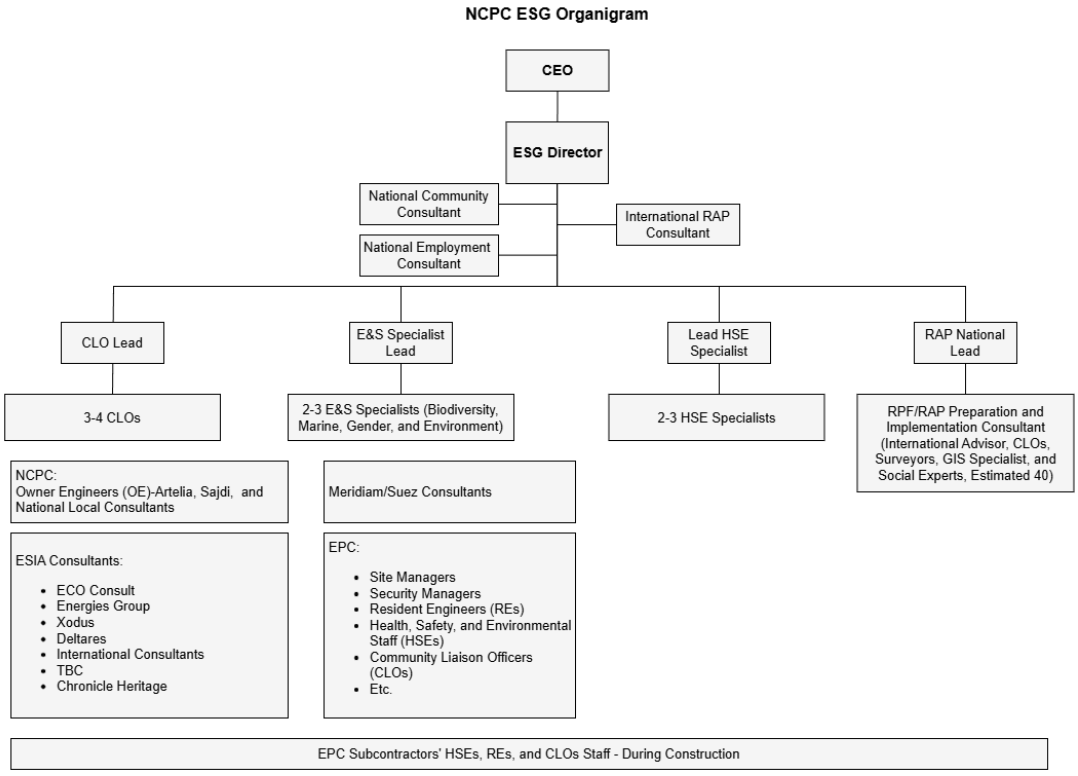

3-2 تنسيق عملية اشراك أصحاب المصلحة بين شركة مشروع الناقل الوطني ومقاول الهندسة والتوريد والبناء

يوضح هذا القسم الأدوار والمسؤوليات وآليات التنسيق الخاصة بإدارة عملية اشراك أصحاب المصلحة من قبل شركة مشروع الناقل الوطني ومقاول الهندسة والتوريد والبناء.

يعمل مسؤولو التواصل مع المجتمع المحلي لكل من شركة مشروع الناقل الوطني و مقاول الهندسة والتوريد والبناء بموجب خطة اشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالمشروع ويتبعون إجراءات موحدة للتشاور والإفصاح ومعالجة التظلم.

يعمل مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني كواجهة أساسية بين شركة المشروع وجميع أصحاب المصلحة المحليين في مناطق مشروع الناقل الوطني. وتشمل مسؤولياتهم الإشراف الاستراتيجي على المشاركة، وضمان جودة عمليات الاتصال، والحفاظ على الامتثال لمتطلبات الجهات المقرضة. وعلى وجه التحديد، تشمل مسؤولياتهم الرئيسية ما يلي:

- العمل كنقطة اتصال رئيسية لمشروع الناقل الوطني مع أعضاء المجتمع المحلي والقادة المحليين وأصحاب المصلحة داخل مناطق المشروع المحددة.
- نشر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن أنشطة المشروع وجداوله الزمنية وتأثيراته المحتملة.
- تلقي التظلمات والتعليقات وتوثيقها ومتابعتها وفقًا لآلية معالجة التظلم الخاصة بالمشروع.
- ضمان تسجيل التظلمات والعلم بها والتحقيق فيها وحلها بالتنسيق مع فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لشركة مشروع الناقل الوطني على نطاق واسع وممثلي المقاول.
- الاحتفاظ بسجلات مفصلة للتفاعلات المجتمعية واجتماعات التشاور والمخاوف المثارة والقرارات التي تم التوصل إليها.
- دعم تنظيم وعقد الاجتماعات العامة والمجموعات المركزة وجلسات التوعية.

- ضمان أن تكون ممارسات الاتصال شاملة، ومناسبة ثقافيًا، ومراعية للحساسية الجندرية ، وتراعي الفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر.
- تقديم تحديثات دورية إلى متخصصي الشؤون البيئية والاجتماعية لشركة مشروع الناقل الوطني ومدير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة حول اتجاهات المجتمع والمشكلات المتكررة والمخاطر الناشئة.
- توزيع المواد التعليمية، ونماذج التظلمات، والإشعارات العامة وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية.
- المشاركة في أنشطة المراقبة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعمالة المحلية والتوريد ومبادرات تنمية المجتمع.

يركز مسؤولو الاتصال مع المجتمع المحلي التابعين لمقاول الهندسة والتوريد والبناء على اشراك المجتمع على مستوى البناء. ويعملون كنقطة اتصال بين أصحاب المصلحة المحليين وفرق البناء التابعة لمقاول الهندسة والتوريد والبناء، كما ويقومون بمعالجة القضايا المتعلقة بأنشطة العمل والاضطرابات والسلامة والتظلمات على مستوى الموقع. وتشمل مسؤولياتهم الرئيسية ما يلي:

- العمل كجهة اتصال رئيسية لأصحاب المصلحة المحليين بشأن القضايا المتعلقة مباشرة بأنشطة البناء مثل جداول العمل، واضطرابات الوصول، وإدارة التفجيرات/حركة المرور، واعتبارات السلامة، وإجراءات التوظيف.
- إدارة التظلم على مستوى موقع البناء: تلقي وتوثيق التظلمات المتعلقة بأنشطة المقاول وإدخالها في نظام آلية معالجة التظلم المشترك لمشروع الناقل الوطني. التنسيق مع مهندسي الموقع وفرق الشؤون البيئية والسلامة والصحة والمقاولين الفرعيين وذلك للتحقيق في التظلمات المتعلقة بالبناء وحلها على الفور. وتزويد تحديثات حول حالة التظلم إلى مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني لضمان الاتساق في إعداد التقارير.
- مراقبة امتثال مقاولي الهندسة والتوريد والبناء للالتزامات الواردة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك صحة وسلامة المجتمع، وإدارة المرور، وإدارة تدفق العمال، والالتزامات المتعلقة بالعمالة.
- الإبلاغ عن الحوادث والحوادث الوشيكة والمخاطر المجتمعية الناشئة إلى إدارة مقاول الهندسة والتوريد والبناء وفريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني.
- المشاركة في الاجتماعات والمشاورات وجلسات توعية المجتمع المتعلقة بمخاطر البناء والإجراءات الاحترازية.
- ضمان توافق جميع أنشطة عملية الاشراك مع خطة اشراك أصحاب المصلحة للمشروع واستخدام المواد المعتمدة من قبل شركة مشروع الناقل الوطني.
- الاحتفاظ بسجلات مفصلة للتفاعلات والمخاوف المثارة والحلول المقدمة.
- تقديم تقارير عملية الاشراك أسبوعية وشهرية إلى إدارة مقاول الهندسة والتوريد والبناء وفريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع لشركة مشروع الناقل الوطني.
- إبلاغ المجتمعات المحلية بفرص العمل وإجراءات وعملية الاختيار.
- ضمان الشفافية والإنصاف في التواصل بشأن متطلبات الوظائف ومعايير الاختيار.
- مراقبة الالتزامات المتعلقة بالتوظيف المحلي والتظلمات المتعلقة بقضايا العمل والإبلاغ عنها.

يعد التعاون الفعال بين شركة مشروع الناقل الوطني و مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي امراً ضروريًا لضمان اتصال متسق ومنسق وموثوق به مع المجتمعات. وسوف تشمل آليات التنسيق ما يلي:

- على كل من شركة مشروع الناقل الوطني ومسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى مقاول الهندسة والتوريد والبناء اتباع نفس بروتوكولات الاتصال وخطة اشراك أصحاب المصلحة واليات معالجة التظلم.
- ستقوم شركة مشروع الناقل الوطني بالإشراف الاستراتيجي بينما ستقوم مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي التابعة لمقاول مقاول الهندسة والتوريد والبناء بتنفيذ المشاركة على مستوى الموقع.
- التواصل:
  - ستقوم شركة مشروع الناقل الوطني و مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى مقاول الهندسة والتوريد والبناء بتقديم تحديثات يومية شفهية أو مكتوبة حول ما يطرأ من قضايا وشكاوى وأنشطة مخططة.
  - سيتم عقد اجتماعات أسبوعية مشتركة بين مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني و مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى مقاول الهندسة والتوريد والبناء من أجل: 1) مراجعة التظلمات العالقة ؛ 2) التحضير لأنشطة البناء المقبلة ؛ 3) التنسيق بشأن الرسائل؛ 4) مناقشة المخاطر المجتمعية المستجدة.

- تنفيذ آلية مشتركة لمعالجة التظلمات لمشروع الناقل الوطني :
  - يتولى مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى مقاول الهندسة والتوريد والبناء التظلمات على مستوى البناء، ولكن يجب عليهم تسجيلها في نظام آلية معالجة التظلمات المشترك وكذلك إخطار مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني بشكل فوري.
  - يترتب على مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني بالإشراف على مراقبة الجودة والامتثال وإبلاغ الجهات المقرضة و وزارة المياه والري.
  - لن يُسمح بوجود أنظمة موازية.
- توحيد الرسائل:
  - يجب على مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى مقاول الهندسة والتوريد والبناء استخدام المواد المعتمدة من قبل شركة مشروع الناقل الوطني (النشرات الإعلانية، والإشعارات، والأسئلة الشائعة).
  - سيقوم مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني بالتحقق من صحة جميع الاتصالات على مستوى المشروع قبل توزيعها.
- المشاركة في المشاورات والاجتماعات مع أصحاب المصلحة:
  - ستقود شركة مشروع الناقل الوطني جميع المشاورات الرسمية وفعاليات الإفصاح العام.
  - سيعمل مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى مقاول الهندسة والتوريد والبناء على تقديم الدعم بالتفاصيل الفنية المتعلقة بأساليب البناء والجداول الزمنية والإجراءات الاحترازية.
  - أي مشاركة غير رسمية على مستوى الأسرة من قبل مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى مقاول الهندسة والتوريد والبناء يجب ان يكون بالتنسيق مع مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني.
- تقديم التقارير المشتركة:
  - سيعمل مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى مقاول الهندسة والتوريد والبناء بتزويد تقارير أسبوعية/شهرية تغذي التقارير الموحدة التي يتم تقديمها من قبل شركة مشروع الناقل الوطني إلى الجهات المقرضة.
  - ستحتفظ شركة مشروع الناقل الوطني بقاعدة البيانات الرئيسية لعملية الاشراك والشكاوى.
- بناء القدرات: ستعمل شركة مشروع الناقل الوطني على تقديم تدريب دوري لمسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى مقاول الهندسة والتوريد والبناء حول: 1) إجراءات آلية معالجة التظلم؛ 2) تقنيات اشراك أصحاب المصلحة؛ 3) التواصل المراعي للحساسية الجندرية ؛ 4) معايير إعداد التقارير والتوثيق.

4-2 تمكين مشاركة المرأة

تدرك شركة مشروع الناقل الوطني أهمية ضمان مشاركة المرأة بشكل هادف في عملية اشراك أصحاب المصلحة وضرورة أن يتم عكس آراؤهن وأولوياتهن في تخطيط مشروع الناقل الوطني وتنفيذه. وفي بعض المجتمعات، خاصة في المناطق الريفية، قد تحد الأعراف الثقافية من مشاركة النساء في الاجتماعات المختلطة أو تفاعلهن المباشر مع موظفي المشروع من الذكور.

ولمعالجة هذه المسألة، ستتبنى شركة مشروع الناقل الوطني نهجًا لتمكين المرأة من المشاركة، بحيث تضمن أن يكون للمرأة قنوات مخصصة يمكنها من خلالها الوصول إلى المعلومات، وإثارة المخاوف، والتأثير على القرارات التي قد تؤثر عليهن.

لذلك، ستعمل شركة مشروع الناقل الوطني مع مستشارين متخصصين في الشؤون الجندرية لدعم مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي للمشروع وذلك لتسهيل المشاركة المباشرة مع النساء المعنيات والجمعيات النسائية، والمساعدة في رصد مؤشرات مشاركة النساء، وضمان تمكن النساء من الوصول إلى آلية التظلم الخاصة بمشروع الناقل الوطني.

علاوة على ذلك، ستسعى شركة مشروع الناقل الوطني إلى ضمان أن يكون ما لا يقل عن ثلث إجمالي عدد مسؤولي التواصل في مشروع الناقل الوطني (من مقاول الهندسة والتوريد والبناء والاستشاريين وشركة مشروع الناقل الوطني) من النساء.

5-2 مصفوفة عامة: الأدوار والمسؤوليات

الدور	المسؤوليات الرئيسية
رئيس فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة	• توفير القيادة والحوكمة الشاملة لإدارة الشؤون البيئية والاجتماعية والصحة والسلامة في جميع مراحل المشروع. • ضمان توافق سياسات وإجراءات الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة بشركة مشروع الناقل الوطني مع الأنظمة الأردنية ومعايير الجهات المقرضة الدوليين. • الموافقة على خطة إشراك أصحاب المصلحة وخطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، وآلية معالجة التظلم (آلية معالجة التظلم) والإشراف على تنفيذها. • الإشراف على فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة، وضمان توفر الموارد، والقدرات والدعم الكافي. • تمثيل شركة مشروع الناقل الوطني في الاجتماعات عالية المستوى مع الجهات الحكومية والجهات المقرضة والمؤسسات الرئيسية من أصحاب المصلحة بشأن المسائل المتعلقة بالشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة. • مراجعة واعتماد تقارير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة الربعية والسنوية وتقارير مراقبة التظلمات قبل تقديمها إلى إدارة شركة مشروع الناقل الوطني والمؤسسات التمويلية. • اتخاذ قرارات بشأن التظلمات المعقدة أو التي تمت إحالتها إلى مستويات أعلى والتي تتطلب تدخلًا على مستوى الإدارة. • ضمان التنسيق الفعال بين شركة مشروع الناقل الوطني، ومقاولي الهندسة والتوريد والبناء، واستشاري الإشراف، والسلطات المحلية في جميع المسائل المتعلقة بالشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة. • تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة والتحسين المستمر داخل فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة وعبر عمليات المشروع.
أخصائيو الشؤون البيئة والاجتماعية في شركة مشروع الناقل الوطني	أخصائيو الشؤون البيئة والاجتماعية هم خبراء تقنيون مسؤولين عن تنفيذ برامج الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع ومراقبتها والإبلاغ عنها. ويعملون عن كثب مع مدير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة، والمقاولين، واستشاريي الإشراف، والسلطات المختصة لضمان الامتثال لالتزامات المشروع. تشمل المسؤوليات الرئيسية ما يلي: • دعم تطوير وتنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع، بما في ذلك الخطط المتعلقة بالنفايات، والتنوع الحيوي، والصحة والسلامة، والمرور، وعملية اشراك المجتمع. • إجراء عمليات تفتيش ومراجعة ميدانية للتحقق من الامتثال للمتطلبات البيئية والاجتماعية في جميع مواقع المشروع. • التنسيق مع المقاولين لمراقبة الأداء على مستوى الموقع، وتحديد مشكلات عدم الامتثال، والتوصية بالإجراءات التصحيحية. • الإشراف على التنفيذ السليم لأليات معالجة التظلم الخاصة بالمشروع من قبل الفِرق التابعة للمقاول وضمان معالجة التظلمات في غضون الجداول الزمنية المطلوبة. • الحفاظ على بيانات دقيقة عن جميع التظلمات والحوادث ونتائج المراقبة، وضمان تقديم التقارير في الوقت المناسب إلى مدير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة. • توفير التدريب وبناء القدرات لموظفي الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة العاملين لدى المقاولين وكذلك فِرق إدارة المواقع بشأن المتطلبات البيئية والاجتماعية والصحة والسلامة ومعالجة التظلمات وعملية اشراك أصحاب المصلحة. • إعداد تقارير دورية (شهرية وربعية وسنوية) عن الأداء البيئي والاجتماعي تلخص نتائج المراقبة وأنشطة إشراك أصحاب المصلحة وإحصاءات التظلمات. • التنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة (مثل وزارة البيئة، و سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ووزارة العمل، والمحافظات) للحصول على التراخيص والتفتيش وإعداد تقارير الامتثال. • تقديم المشورة بشأن الإجراءات الاحترازية واستراتيجيات الإدارة التكيفية استجابةً للمخاطر البيئية أو الاجتماعية المستجدة.
مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني	• العمل كنقطة اتصال رئيسية لأفراد المجتمع المحلي والقادة المحليين وأصحاب المصلحة الآخرين داخل المناطق المخصصة لهم.

الدور	المسؤوليات الرئيسية
	• نشر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن أنشطة المشروع وجداوله الزمنية واثاره المحتملة على المجتمعات المتأثرة. • تلقي وتوثيق ومتابعة التظلمات والملاحظات الواردة من أفراد المجتمع المحلي وفقًا لإجراءات اليات معالجة التظلمات. • ضمان تسجيل التظلمات والعلم بها والتحقيق فيها وحلها بالتنسيق مع فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة وممثلي المقاول. • الاحتفاظ بسجلات مفصلة لجميع التفاعلات المجتمعية، بما في ذلك اجتماعات التشاور والتعليقات الواردة والقرارات التي تم التوصل إليها. • دعم تنظيم الاجتماعات العامة ومناقشات المجموعات المركزة وجلسات التوعية مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة (النساء والشباب والرعاة، إلخ). • ضمان أن يكون التواصل مع أصحاب المصلحة شاملاً ومناسبًا ثقافيًا ومراعيًا للحساسية الجندرية، مع إيلاء اعتبار خاص للفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر. • تقديم تحديثات منتظمة إلى المتخصصين في الشؤون البيئة والاجتماعية ومدير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة بشأن قضايا المجتمع واتجاهاته والمخاطر المحتملة التي قد تتطلب الاهتمام. • المساعدة في نشر المواد التعليمية ونماذج التظلمات والإشعارات العامة في مكاتب الموقع والبلديات والمراكز المجتمعية. • المشاركة في أنشطة المراقبة، بما في ذلك تقييم مبادرات التوظيف المحلي والمشتريات والاستثمار الاجتماعي.
مقاول الهندسة والتوريد والبناء	• مسؤول عن التنفيذ اليومي لأنشطة إشراك أصحاب المصلحة والعلاقات المجتمعية في مواقع البناء وفقًا لخطة اشراك أصحاب المصلحة وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع. • تعيين موظفين بيئيين واجتماعيين في الموقع، بما في ذلك مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي. • ضمان التواصل في الوقت المناسب مع أصحاب المصلحة المحليين بشأن أنشطة البناء بالتنسيق مع فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني. • إدارة التظلمات على مستوى موقع البناء. • تقديم تقارير دورية إلى فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني.
مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى مقاول الهندسة والتوريد والبناء	• دعم تنفيذ خطط الإدارة الخاصة بموقع البناء (المرور، السلامة، الوصول) • العمل كنقطة اتصال رئيسية بين المقاول وأصحاب المصلحة المحليين في مواقع أعمال البناء المحددة. • العمل بالتنسيق مع مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني. • التنسيق مع البلديات المحلية والالوية/الاقضية واللجان الاستشارية المحلية فيما يتعلق بأنشطة البناء. • نشر معلومات المشروع، وتلقي التظلمات ودعم حلها بما يتماشى مع آلية معالجة التظلم للمشروع، والإبلاغ عن ملاحظات المجتمع. • توثيق أنشطة المشاركة وتقديم تحديثات أسبوعية إلى فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني.

3 نظرة عامة على مشروع الناقل الوطني وعملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

1-3 خلفية مشروع الناقل الوطني

يواجه الأردن أحد أخطر حالات نقص المياه في العالم. وقد قامت وزارة المياه والري بإطلاق مشروع الناقل الوطني كجزء من الاستراتيجية الوطنية للمياه في الأردن. ويهدف المشروع إلى توليد 300 مليون متر مكعب من مياه الشرب سنويًا عن طريق أخذ المياه من بحر العقبة ومعالجتها في محطة تحلية جديدة. ثم يتم نقل مياه الشرب إلى عمان عبر خط أنابيب مدفون بطول 438 كيلومترًا. وسيكون مشروع الناقل الوطني أكبر مشروع لتوليد المياه يتم تنفيذه في تاريخ الأردن، وهو أمر أساسي لأمن المياه في الأردن.

في آب 2024، وبعد عملية طرح عطاء تنافسي، قامت وزارة المياه والري بتعيين شركة ميريديام كمطور للمشروع رسمياً وذلك لقيادة الائتلاف الذي سيقوم بتصميم وبناء وتمويل وتشغيل وصيانة مشروع الناقل الوطني لمدة 30 عاماً. في كانون ثاني 2025، قان الائتلاف بتسجيل شركة أردنية محلية باسم شركة مشروع الناقل الوطني، والتي وقعت اتفاقية المشروع مع الحكومة الأردنية، ممثلة بوزارة المياه والري. وتعمل شركة مشروع الناقل الوطني مع مقاولين دوليين وإقليميين في مجال البناء، كما وتُجري محادثات مع بنوك ومؤسسات مالية دولية لتأمين تمويل للمشروع.

2-3 نظرة عامة على المشروع

تم تصميم المشروع المقترح لتوليد 300 مليون متر مكعب من المياه المحلاة سنويًا، لتزويد عمّان بما كقداره (250 مليون متر مكعب سنويًا) والعقبة بما مقداره (50 مليون متر مكعب سنويًا) من محطة تحلية جديدة تقع بالقرب من العقبة. ويوضح الشكل3 -1 نظرة عامة على منطقة المشروع .

وتتكون عناصر المشروع من العناصر التالية:

محطة تحلية المياه: سيتم إنشاء محطة تحلية مياه جديدة على ساحل خليج العقبة، داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وهي منطقة صناعية متطورة للغاية. وتشمل المرافق الجديدة التي سيتم بناؤها ما يلي:

- خط أنابيب سحب لاستخراج مياه البحر من بحر العقبة، ونقل المياه المستخرجة إلى محطة تحلية المياه.
- محطة لتحلية المياه ومرافق ضخ المياه الداعمة لتمكين استخراج مياه البحر ومعالجتها وفقًا للمعايير الوطنية والدولية لجودة مياه الشرب، وضخ المياه المعالجة عبر نظام النقل.
- خط أنابيب لتصريف المنتجات الثانوية لعمليات معالجة تحلية المياه (مثل المحلول الملحي)، والتي سيتم معالجتها مسبقًا قبل تصريفها لتتوافق مع المعايير البيئية المعمول بها.

نظام النقل: خط أنابيب جديد مدفون بطول حوالي 438 كم، من محطة تحلية المياه إلى الخزانات الموجودة في أبو علندا والمنتزه في عمّان. وهناك أجزاء من خط الأنابيب ستتبع خط أنابيب الديسي الحالي والطريق السريع الصحراوي. ومن اجل دعم ضخ المياه والتحكم في الضغط داخل خط الأنابيب، يوجد:

- ثلاث محطات ضخ
- ثلاثة مرافق خزانات لتنظيم الضغط.

منشأة الطاقة المتجددة: سيتم إنشاء محطة جديدة للطاقة الشمسية الكهروضوئية المتجددة ومحطة كهربائية فرعية داعمة، على بعد أقل من 5 كيلومترات إلى الشرق من القويرة. وسيستخدم المشروع الكهرباء من محطة الطاقة الشمسية المشار اليها، وكذلك من شركات وطنية لنقل وتوليد الكهرباء (شركة الكهرباء الوطنية، وشركة الكهرباء الأردنية، وشركة توزيع الكهرباء) وذلك من خلال اتفاقيات شراء طاقة طويلة الأجل.

المرافق المرتبطة: وتشمل ما يلي:

خط نقل هوائي جديد: والذي سيتم بناؤه وتشغيله من قبل شركة الكهرباء الوطنية. وتشمل خطوط النقل الكهربائي الجديدة هذه خطًا علويًا وكابلات مدفونة لربط منشأة الطاقة المتجددة بمحطة تحلية المياه وإحدى محطات الضخ.

تشمل المرافق الأخرى ذات الصلة خزانات تخزين المياه الحالية في أبو علندا والمنتزه في عمّان. ولم يتم بعد الانتهاء من تصميم التحسينات المطلوبة على هذه الخزانات، إن وجدت. ومع ذلك، فمن المرجح أن خزان المنتزه على الأقل سيحتاج إلى توسيع.

بناءً على الجدول الزمني الحالي، من المتوقع أن تبدأ أنشطة بناء مشروع الناقل الوطني في الربع الثاني من عام 2026.

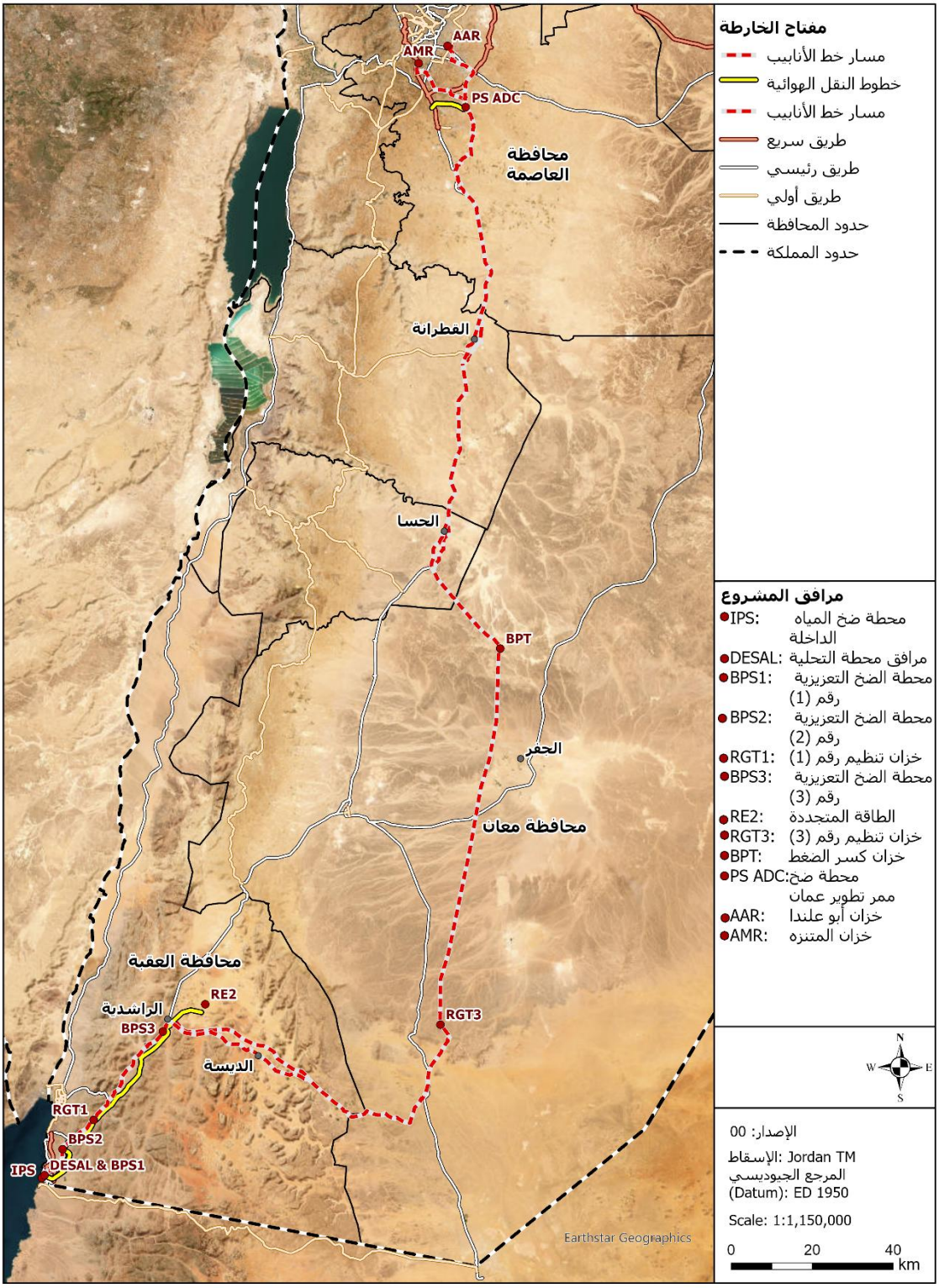

الشكل3 -1 : نظرة عامة على مشروع الناقل الوطني

3-3 حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025

دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التي تم إعدادها في عام 2022 لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية لتصميم مفهوم المشروع تم الموافقة عليها من قبل وزارة البيئة الأردنية وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. وقد تم الافصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022 على الموقع الإلكتروني لبنك الاستثمار الأوروبي، الذي قام بتمويل إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. الرابط الالكتروني (https://www.eib.org/en/projects/pipelines/all/20190712).

وقد تم إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعنصر الطاقة المتجددة في عام 2025، كما تمت الموافقة عليه من قبل وزارة البيئة وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

في عام 2025، قامت شركة مشروع الناقل الوطني بتعيين مستشارين بيئيين (مجموعة انرجيز Energies Group و شركة الاتجاهات الجديدة ECO Consult) لإعداد دراسة جديدة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، بحيث تتناول التغييرات والتحسينات التي طرأت على التصميم منذ عام 2022، ولتضم المتطلبات البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة بمؤسسات تمويل التنمية (المشار إليها باسم "الجهات المقرضة") والتي قد توفر التمويل للمشروع. وقد تشمل هذه المؤسسات، على سبيل المثال لا الحصر، البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية (وهي جزء من مجموعة البنك الدولي) ومؤسسة تمويل التنمية الأمريكية وبنك الاستثمار الأوروبي وبروباركو PROPARCO (الذراع التمويلي للقطاع الخاص التابع للوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)).

وضمن هذه المجموعة، ستكون شركة الاتجاهات الجديدة ECO Consult مسؤولة عن تنظيم اجتماعات إشراك أصحاب المصلحة أثناء إعداد واستكمال دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وكذلك توثيق الملاحظات الواردة من هذه الاجتماعات، بحيث تؤخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار عند إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

ستتضمن حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني 2025 الوثائق المذكورة أدناه (باللغتين الإنجليزية والعربية) لتلبية المتطلبات البيئية والاجتماعية للجهات المقرضة:

- دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة ومدعومة بملخص غير فني. وستتضمن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي فصولًا تصف المشروع والسياق البيئي والاجتماعي، وتحدد وتقيّم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة، وتقدم اجراءات مناسبة لتجنبها وتقليلها وتخفيفها وإدارتها والتعويض عنها.
- خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية التي ستقدم نهج الإدارة البيئية والاجتماعية وسيتم دعمها بخطط/أطر إدارة ذات موضوع محدد، تغطي مواضيع مثل إدارة النفايات أو إدارة التنوع الحيوي
- إطار سياسة إعادة التوطين الذي يصف استراتيجية تحديد وتجنب وإدارة الآثار المترتبة على سبل العيش وإعادة التوطين
- خطة اشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالمشروع والتي تصف كيفية تفاعل المشروع مع أصحاب المصلحة لمشروع الناقل الوطني طوال فترة استكمال دراسة التقييم البيئي والاجتماعي المحدثة، وكذلك طوال فترة مشروع الناقل الوطني، بما في ذلك البناء والتشغيل

تم تضمين الملاحظات الواردة من خلال عملية اشراك أصحاب المصلحة التي جرت أثناء تطوير دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 في جميع الوثائق المذكورة أعلاه من حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

تتكون دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 من الدراسات الملخصة في**الجدول** 3-1 .

سيتم تطوير حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة ووضعها في صيغتها النهائية من خلال الخطوات التالية:

1. دراسات البيانات الأساسية (بما في ذلك الدراسات الميدانية في مناطق مشروع الناقل الوطني)
2. عملية اشراك أصحاب المصلحة الأولية
3. الكتابة والتحليل (تقييم الأثر وتخطيط الإدارة)
4. اجتماعات الإفصاح العام - المقرر عقدها في أوائل عام 2026
5. الانتهاء

الجدول -1-3 : دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني الرئيسية لعام 2025

#	الدراسات	الهدف
1	البحرية، والتنوع الحيوي، والبيئية، والبرية	تم جمع بيانات أساسية إضافية عن حساسيات التنوع الحيوي، فضلاً عن الضجيج ونوعية الهواء والهيدرولوجيا ومخاطر الفيضانات وغيرها لدعم تحديد الحساسيات وتقييم الآثار ووضع إجراءات التجنب والإدارة.
2	إطار سياسة إعادة التوطين	إطار على مستوى السياسات يحدد كيف سيقوم مشروع الناقل الوطني بتحديد وتجنب وإدارة أي آثار ناتجة عن تملك الأراضي للمشروع، واثار إعادة التوطين والاثار على سبل العيش. وفي مرحلة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، تم وضع إطار سياسة إعادة التوطين (RPF). علاوة على ذلك، وبناءً على المبادئ الواردة في هذا الإطار، سيتم إعداد خطة عمل لإعادة التوطين (RAP) بمجرد توفر التصميم النهائي في أوائل عام 2026.
3	التراث الثقافي	وهي دراسة تحدد أي آثار محتملة لمشروع الناقل الوطني على التراث الثقافي المادي وغير المادي والتي توصي بإجراءات لتجنبها وإدارتها، مع التركيز بشكل خاص على موقع التراث العالمي في منطقة وادي رم ومتطلبات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
4	الاثار الاجتماعية	دراسة تحدد أي آثار اجتماعية محتملة لمشروع الناقل الوطني (بالإضافة إلى استعمالات الأراضي/إعادة التوطين والتراث الثقافي) والتي قد تؤثر على الافراد والمجتمعات في مناطق مشروع الناقل الوطني، وتوصي بإجراءات لتجنب هذه الآثار وإدارتها.

4 أصحاب المصلحة في المشروع

يحدد هذا القسم أصحاب المصلحة في مشروع الناقل الوطني، وكيف سيتم تنظيمهم وتمثيلهم، وكيف سيتأثرون بالمشروع أو كيف سيهتمون به.

1-4 نظرة عامة على منطقة مشروع الناقل الوطني

يغطي مشروع الناقل الوطني، بما في ذلك خط الأنابيب البالغ طوله 438 كم، منطقة تمتد عبر خمس (5) محافظات هي العقبة ومعان والكرك والطفيلة وعمّان، ويمر عبر إحدى عشرة (11) لواء وسبع (7) أقضية، وسيمر عبر أو بالقرب من أكثر من سبعة وأربعين (47) مدينة وقرية.

يقع المشروع في البادية الجنوبية والبادية الوسطى. حيث تبدأ مناطق المشروع في البادية الجنوبية من شمال منطقة الميناء التابعة لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وهناك سيتم إنشاء محطة تحلية المياه، كما وتغطي معظم المناطق التي سيمر بها خط الأنابيب - باستثناء الجزء الأوسط من محافظة معان – وصولا الى الحدود الجنوبية لمحافظة عمّان. وتبدأ مناطق المشروع في البادية الوسطى من الحدود الجنوبية لمحافظة عمان، حيث تقع بلدة الدامخي، وتغطي معظم المناطق التي سيمر بها خط الأنابيب وصولا للحدود الجنوبية لكل من لواء القويسمة ولواء سحاب.

داخل مناطق البادية المشار اليها، فان الغالبية العظمى من السكان من أصل بدوي، ويعيش معظمهم في مدن وقرى مستقرة. أما في مناطق العقبة الواقعة جنوب البادية والمناطق الحضرية في عمّان الواقعة شمال البادية، فيمكن توصيف السكان المحليين بأنهم سكان حضريون مستقرون يتسمون بتنوّع سبل العيش والخلفيات التراثية.

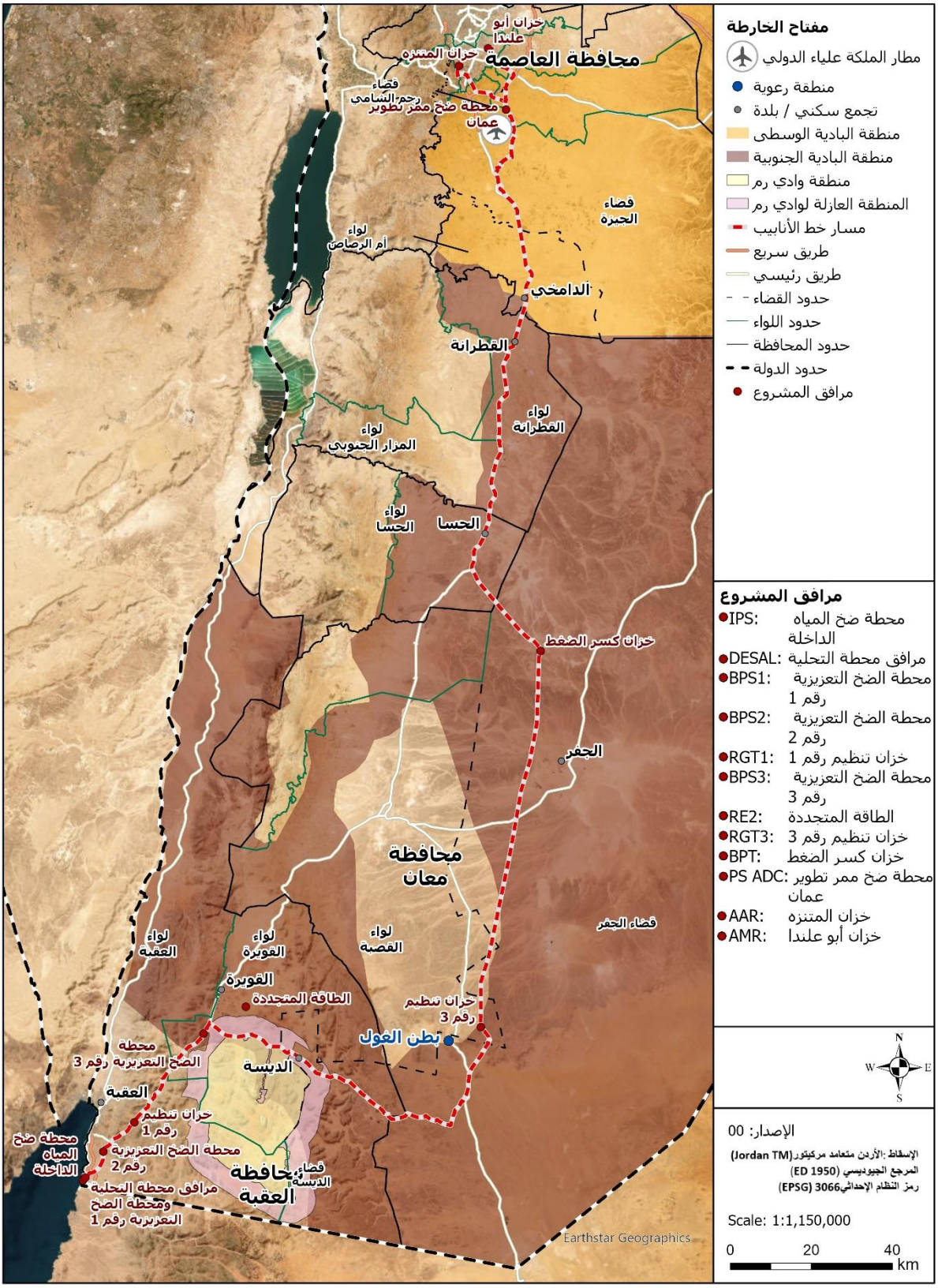

الشكل4 -1 : المحافظات والمناطق

يوضح الجدول أدناه المحافظات والالوية والاقضية والمدن/القرى ذات الصلة بمنطقة مشروع الناقل الوطني:

الجدول 4 -1 : التجمعات الإدارية في منطقة مشروع الناقل الوطني

اللواء	القضاء	البلدية	المدن/القرى
محافظة العقبة			
العقبة		سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	العقبة، مزفر، المملحة (منتجع)
القويرة		بلدية القويره الجديدة	أم البساتين، الصالحية، الرشادية، الشكريّة، القويرة
	قضاء الديسة	بلدية حوض الديسى	الديسة، الطويل، طويسة، منيشير، الغال
محافظة معان			
القصبة	لواء الجفر	بلدية جفر	الجفر، الشيدية ، أبو عمود
محافظة الطفيلة			
الحسا		بلدية الحسا	الحسا ، الجرف
محافظة الكرك			
المزار الجنوبي			فريفرا
القطرنة		بلدية القطرانة	القطرنة
		بلدية السلطاني	السلطاني، وادي الأبيض
محافظة عمان			
الجيزه	لواء أم رصاص	بلدية أم رصاص	الدامخي، السواقة، أبو الحصني
		بلدية العميري	الزميلة، الخالدية، ضبعة
		بلدية الجيزة	أرينبه الشرقية، الصيفية، القنيطرة، المشطة، الطنيب، قبا
الموقر		بلدية الموقر	ذيب الشرقية
	قصبة رجم الشامي	بلدية رجم الشامي	رجم الشامي، كتيفة، الذهيبة الغربية
سحاب		بلدية سحاب	سحاب
القويسمة	القويسمة، أبو علندا، الجويدة، والرجيب	امانة عمان الكبرى	غمدان، اليادودة، أبو علندا، المغبة الشرقية، الرجيب
	خربة السوق وجاوا واليادودة	امانة عمّان الكبرى	حي أبو صوانة
ناعور	لواء أم البساتين	بلدية أم البساتين	حي أم الكندام حي الأمل

2-4 السلطات الحكومية والجهات الإدارية ذات الصلة

يبين الجدول التالي لمحة عامة عن السلطات الحكومية أو الجهات الإدارية ذات الصلة بالمشروع:

الجدول4 -2 : السلطات الحكومية والجهات الإدارية ذات الصلة

الجهة	الدور والمصلحة
وزارة المياه والري	تتولى وزارة المياه والري إدارة الموارد المائية وتنظمها، وتضع السياسات الوطنية المتعلقة بالمياه، وتضمن تطوير البنية التحتية للمياه واستدامتها. كما وتشرف على المشاريع المتعلقة بالمياه، وتوزع الموارد المائية، وتضمن الامتثال للسياسات أثناء تنفيذ المشاريع. وقد تم تطوير مشروع الناقل الوطني تحت إشراف وزارة المياه والري. وبصفتها مالكة المشروع، فقد وقعت وزارة المياه والري اتفاقية تطوير مع شركة مشروع الناقل الوطني لغايات المشروع وستكون مسؤولة عن ضمان تطوير المشروع وبنائه وتشغيله وفقًا لشروط الاتفاقية.
وزارة البيئة	تتولى وزارة البيئة تنظيم حماية البيئة وتشرف على عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وتقوم بمراجعة الدراسات البيئية والموافقة عليها وإصدار التراخيص ومراقبة الامتثال. وقد وافقت وزارة البيئة بالفعل (وذلك ضمن نطاق اختصاصها) على دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي السابقة التي أُعدت لمشروع الناقل الوطني . وستقوم وزارة البيئة بمراجعة واعتماد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة. وستعمل على عقد جلسة إفصاح ودعوة ممثلين من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة لحضورها.

الجهة	الدور والمصلحة
	كما وان الموافقة النهائية على دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي يتم من قبل وزارة البيئة والتي تقوم بإصدار التصريح البيئي للمشروع.
وزارة الداخلية و المحافظات/ الالوية	تشرف وزارة الداخلية على النظام العام والسلامة والإدارة الإقليمية للمحافظات والالوية. وتقوم وزارة الداخلية بممارسة دورها من خلال إدارات المحافظات والالوية /الاقضية، والتي • تسهل الإخطارات والترتيبات الخاصة بالاجتماعات العامة والفعاليات المجتمعية، • تنسيق إدارة حركة المرور خارج المناطق البلدية وضوابط الوصول المؤقتة أثناء البناء مع مديرية الأمن العام، • تدعم حل النزاعات وتصعيدها على مستوى المحافظات/الالوية، و • تنسيق الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها مع الدفاع المدني والاجهزة الأخرى ذات الصلة. وسيكون لوزارة الداخلية، من خلال المحافظات والالوية / الاقضية، دوراً في الإشراف على مشروع الناقل الوطني ، وضمان الأمن والحكم المحلي، والإشراف على التوظيف المحلي من المجتمعات المحلية. ويمكن لوزارة الداخلية أن تعمل كمنسق وميسر لعمليات تملك الأراضي وعملية التعويض عن سبل العيش في إطار المشروع، وكذلك مساعدة وزارة المياه والري وشركة مشروع الناقل الوطني في السياق المحلي لمتابعة تنفيذ المشروع وضمان تجنب جميع أشكال التعقيد والبيروقراطية. كما تساعد وزارة الداخلية محلياً في الحفاظ على السلام والأمن للمشروع. ويمكن لوزارة الداخلية، من خلال المحافظ المحلي، أن تعمل كجهة اتصال بين أطراف تطوير المشروع وممثلي المجتمع المحلي للاتفاق على برامج المسؤولية المجتمعية وبرامج الاستثمار المحلية المحتملة التي سيتم تنفيذها في إطار المشروع.
وزارة الإدارة المحلية و البلديات	وزارة الإدارة المحلية مسؤولة عن الحوكمة وبناء القدرات والإشراف على البلديات في جميع أنحاء الأردن، وتعمل على ضمان امتثال البلديات للأنظمة الوطنية وخطط التنمية المحلية وتقديم الخدمات العامة. لكل بلدية مجلس منتخب ورئيس بلدية مسؤول عن تمثيل السكان المحليين والتنسيق مع السلطات الإدارية العليا (المحافظة، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الداخلية). بموجب وزارة الإدارة المحلية، فان البلديات تقوم بالأدوار والمسؤوليات التالية: • العمل كواجهة أساسية بين المجتمعات المحلية والحكومة، وغالبًا ما تتوسط نيابة عن السكان من اجل التواصل وفيما يخص التظلمات. ويمكنها توفير الدعم اللوجستي للاجتماعات العامة أو الأحداث المجتمعية (الأماكن والمعدات والإشعارات المحلية)، ويمكنها المشاركة في المشاورات العامة أو المساعدة في نشر معلومات المشاريع داخل نطاق اختصاصها. • إدارة وتنفيذ الخدمات المحلية مثل جمع النفايات والتخلص منها، وتنظيف الشوارع، وصيانة الأماكن العامة. • إدارة الطرق البلدية، في مجالات مثل إنارة الشوارع، والصرف الصحي، وتصاريح حق المرور للحفريات/الأعمال، وتنظيم التحويلات المحلية حول الشوارع البلدية، واللافتات والحواجز للطرق البلدية. وذلك على الرغم من أن إنفاذ قوانين المرور ومراقبتها تظل من اختصاص شرطة السير (وزارة الداخلية). • مسؤولية تخطيط التنمية الحضرية والمحلية داخل حدودها، بما في ذلك تقسيم المناطق، وتراخيص البناء، وتصاريح حق المرور للأعمال على الطرق البلدية، والتنسيق مع إدارات المرافق العامة. • التنسيق مع وزارة الإدارة المحلية ووزارة الداخلية بشأن أي أنشطة تؤثر على السلامة العامة أو النظام العام. • تنفيذ مبادرات التنمية المحلية، بما في ذلك البنية التحتية الصغيرة والبرامج الاجتماعية (غالبًا بالشراكة مع وزارة الإدارة المحلية أو المنظمات غير الحكومية أو المشاريع الممولة من المانحين). • دعم الفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر، مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال الوحدات الاجتماعية البلدية أو اللجان المحلية. • القيام بدور في التوعية البيئية والمراقبة المحلية لشكاوى التلوث أو الإزعاج (الغبار، التخلص من النفايات، الضجيج)، بالإضافة إلى التنسيق مع وزارة البيئة بشأن قضايا الامتثال داخل حدود البلدية.

الجهة	الدور والمصلحة
سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة هي مؤسسة حكومية مستقلة أنشئت بموجب قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم 32 لعام 2000، وهي مسؤولة عن إدارة وتنظيم وتطوير منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، والتي تشمل مدينة العقبة والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك موقع محطة تحلية المياه المخطط لها. وتعمل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة كسلطة تنظيمية وتعمل على تسهيل الاستثمار، كما وتشرف على التخطيط الحضري وحماية البيئة واستعمالات الأراضي وتطوير البنية التحتية والسياحة والأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة. كما تمارس السلطة صلاحية إصدار التراخيص البيئية والمراقبة البيئية داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، بالتنسيق مع وزارة البيئة والأجهزة الوطنية الأخرى. داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، تمارس سلطة منطقة لعقبة الاقتصادية الخاصة الصلاحيات البلدية والتنظيمية وتعمل كسلطة محلية رئيسية. وتحتفظ الهيئات الوطنية (مثل وزارة الداخلية/شرطة السير، وزارة البيئة، الجمارك) بأدوارها القانونية، ولكن يتم تنسيق التراخيص والموافقات المحلية المتعلقة بأعمال المشروع داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من خلال سلطة منطقة لعقبة الاقتصادية الخاصة. وقد سبق ان وافقت سلطة منطقة لعقبة الاقتصادية الخاصة (ضمن نطاق اختصاصها) على دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي السابقة التي أُعدت لمشروع الناقل الوطني. كما وستقوم سلطة منطقة لعقبة الاقتصادية الخاصة بمراجعة واعتماد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة، بما في ذلك استضافة جلسة إفصاح ودعوة ممثلين من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة للحضور. وستعمل سلطة منطقة لعقبة الاقتصادية الخاصة على اصدار الموافقة النهائية على دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والترخيص البيئي للمشروع.

3-4 مجموعات أصحاب المصلحة في المشروع

4-3-1- نظرة عامة

أصحاب المصلحة المعنيين بمشروع الناقل الوطني يشملون جميع الأفراد والمجموعات والمنظمات المتأثرة، أو التي من المحتمل أن تتأثر، أو التي لها مصلحة في خطط المشروع وبنائه وتشغيله.

وقد تم تحديد أصحاب المصلحة في المشروع من خلال مزيج من مراجعة الوثائق، ورسم خرائط أصحاب المصلحة، والمشاركة المكثفة لأصحاب المصلحة (الموضحة في القسم 5.3)، وكذلك الملاحظات الميدانية والمحادثات الميدانية التي تم جمعها خلال مرحلة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد تم تصنيفهم في الجدول أدناه وفقًا لأدوارهم وخصائصهم وعلاقتهم بالمشروع.

الجدول4 -3 : السلطات الحكومية والجهات الإدارية ذات الصلة

مجموعة أصحاب المصلحة	الوصف والعلاقة مع مشروع الناقل الوطني
السلطات الحكومية والجهات الإدارية	الجهات الإدارية والسياسية من الحكومة المركزية إلى مستوى المحافظة واللواء والقضاء، والتي قد تكون معنية أو مهتمة بأي آثار محتملة للمشروع بسبب نطاق مهامها ومسؤولياتها.
ممثلو العشائر البدوية	الزعماء التقليديون للعشائر البدوية (الشيوخ والمخاتير) والشخصيات البارزة (التي يشار إليها أحيانًا باسم "الوجه")، الذين يمثلون القبائل والعشائر البدوية في مناطق المشروع التي لها مطالبات تقليدية باستعمال أراضي العشائر في مناطق المشروع.
المجتمعات	سكان المدن والقرى والتجمعات السكانية الصغيرة الواقعة داخل منطقة المشروع أو بالقرب منها، بما في ذلك الافراد الذين قد يتأثرون باستملاك الأراضي، وتعطيل سبل العيش، والاثار المتعلقة بالبناء، فضلاً عن فرص العمل المحلية وفرص الشراء المحلية. وتشمل هذه المجموعة المنظمات المجتمعية والجمعيات الخيرية ومقدمي الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن النساء والشباب والفئات السكانية الأخرى التي قد يكون لها وجهات نظر أو نقاط ضعف متميزة.
أنشطة الاعمال	مؤسسات القطاع الخاص التي قد تتعرض لتأثيرات مباشرة أو غير مباشرة، مثل تملك الأراضي وصعوبات الوصول والاضطرابات المرتبطة بالبناء.

مجموعة أصحاب المصلحة	الوصف والعلاقة مع مشروع الناقل الوطني
	في جميع مناطق مشروع الناقل الوطني ، يمكن العثور على أنواع مختلفة من أنشطة الاعمال متجمعة في المناطق الحضرية/القرى/المدن، وكذلك على طول الطريق السريع الصحراوي. والتي تشمل الأنشطة التجارية المرخصة رسمياً، بدءً من الشركات الصغيرة إلى المتوسطة (مثل صالونات الحلاقة والمقاهي والمغاسل ومحلات الملابس ومحلات الإصلاح والمخابز والصيدليات والفنادق والمطاعم ومحطات الوقود وغيرها) إلى الأنشطة التجارية أو الصناعية الأكبر حجماً (مثل المستودعات ومرافق التخزين ومصانع الأدوية ومصانع الرخام ومراكز بيع الأجهزة الكهربائية بالتجزئة ومراكز الخدمة ومراكز التسوق والمجمعات التجارية). ويشمل ذلك أيضًا الأعمال غير الرسمية مثل أكشاك بيع المنتجات الزراعية والماشية، وأكشاك القهوة، ومؤسسات تنظيف السيارات على طول الطريق السريع الصحراوي وفي المناطق الحضرية في وعمّان. هناك أيضًا أعمال مختلفة متعلقة بالتعدين، ولا سيما تعدين الفوسفات، بالقرب من مناطق مشروع الناقل الوطني في محافظتي الطفيلة والكرك. وأخيراً، فان السياحة تعد مصدر رزق رئيسي ونشاط اقتصادي في منطقتي وادي رم والعقبة، وهناك العديد من أنواع الأعمال التجارية المحلية المرتبطة بالسياحة في المنطقة، من المخيمات إلى الشركات التي تقدم جولات وتجارب سياحية. بالإضافة إلى ذلك، توجد أنشطة صيد وشركات غوص تعمل في المياه البحرية لمدينة العقبة.
الشركات الزراعية	هناك عدة أنواع من الشركات الزراعية في منطقة مشروع الناقل الوطني أو بالقرب منها، بما في ذلك زراعة المحاصيل وتربية الماشية غير المكثفة والمكثفة، والتي قد تتعرض لتأثيرات مباشرة وغير مباشرة مثل الاستحواذ على الأراضي، وفقدان المحاصيل أو الأصول، ومشاكل الوصول، والاضطرابات المرتبطة بالبناء. والمشاريع الزراعية تشمل مُلاك الأراضي الزراعية والمزارعين والعمال الزراعيين. وتعد الزراعة نشاطًا رئيسيًا لكسب الرزق وانشطة استعمال الأراضي في عدد من المواقع الواقعة على طول مسار مشروع الناقل الوطني وبالقرب منه، ولا سيما في المناطق التي تسمح فيها موارد المياه الجوفية بالري. وعلى الرغم من أن البادية الوسطى والجنوبية تتسم بظروف جافة وانخفاض في هطول الأمطار، فقد تطورت أنظمة الزراعة المروية والمختلطة في عدد من المناطق الإنتاجية الممتدة من العقبة شمالًا عبر القويره ووادي رم والجفر والحسا والقطرانة وصولا لمحافظة عمّان. وعلى مستوى لواء القويره، بما في ذلك منطقة قضاء الديسة، تحتفظ معظم الأسر بقطع أراضي صغيرة أو بساتين، وغالباً ما تزرع الزيتون والخضروات والأشجار المثمرة للاستهلاك المنزلي. وفي حوض وادي رم، توسعت الأنشطة الزراعة من خلال استخدام الآبار العميقة التي تستمد المياه من المياه الجوفية الأحفورية. وتضم المنطقة مزيجاً من المزارع الكبيرة المملوكة للقطاع الخاص، مثل مزارع شركة وادي رم؛ والمزارع التجارية المتوسطة الحجم التي يديرها مستثمرون محليون؛ إضافة الى المزارع الصغيرة العائلية التي تزود الأسواق المجاورة. وتشمل المحاصيل المزروعة التمور والخضروات والأعلاف، كما وتدعم المنطقة العمالة الزراعية الدائمة والموسمية. اما في المناطق الواقعة إلى الشرق، تحديدا في الجفر، توجد مزارع واسعة مروية أقيمت على أراضي الدولة والتي تشكل أيضًا جزءًا من الأراضي العشائرية التقليدية. وتُزرع هذه الأراضي بموجب اتفاقيات إيجار بين المزارعين الأفراد والحكومة، حيث يدفع المزارعون - من العشائر المحلية - رسومًا سنوية رمزية. وعادة ما تكون المزارع عبارة عن أنظمة مركزية (دوائر محاصيل) تنتج الشعير والبرسيم كعلف للحيوانات، والخضروات الموسمية. وعلى طول ممر الطريق السريع الصحراوي، ولا سيما في مقاطعتي الحسا والقطرانة، توجد مزارع مروية متوسطة وكبيرة الحجم تنتج العنب والخضروات والأشجار المثمرة. وتعد العديد من هذه المشاريع ذات طبيعة تجارية وتوظف عمالاً موسميين أو عمالة وافدة خلال فترات الزراعة والحصاد. في محافظة عمّان، فقد أصبحت الزراعة أكثر تنوعاً وكثافة، مما يعكس الوصول إلى البنية التحتية والأسواق الحضرية وقوة عاملة زراعية أكبر. وتزرع المزارع في هذه المنطقة بالزيتون والحمضيات والخضروات ومحاصيل البيوت الزراعية ومحاصيل العلف، هذا فضلا عن إدارة مشاريع صغيرة للألبان والدواجن. في جميع هذه المواقع، فان القوى العاملة الزراعية تتكون بشكل أساسي من العمال الوافدين، بما في ذلك العمال المصريون الذين يعملون في معظم المحافظات، والعمال السوريون (خاصة في عمّان ووسط الأردن)، وهناك مجتمع مزارعين باكستانيين عريق يتركز في محافظة عمّان. وغالباً ما يعيش العمال (مع عائلاتهم في حالة العمال السوريين) في المزارع، في خيام مؤقتة.

مجموعة أصحاب المصلحة	الوصف والعلاقة مع مشروع الناقل الوطني
الرعاة	يشمل ذلك أنواعًا مختلفة من الرعاة البدو على طول مسار خط الأنابيب، وفي محيط موقع الطاقة المتجددة، وعلى طول خط النقل الهوائي، الذين قد يتعرضون لتأثيرات مرتبطة بالبناء مثل عرقلة الوصول إلى مناطق الرعي أو نقاط المياه، ومشاكل الصحة والسلامة المتعلقة بهم أو بحيواناتهم حول مواقع البناء. في البادية الوسطى والجنوبية، لا يزال الرعي وتربية الماشية نشاطاً مهماً وأساسياً لكسب الرزق، على الرغم من اختلافه بشكل كبير من حيث الشكل والحركة. والرعاة في مناطق مشروع الناقل الوطني في الغالب من الرعاة المستقرين، وبدرجة أقل الرعاة شبه الرحل والرحل. وفي مناطق المشروع، يمكن العثور على الرعاة المستقرين بالقرب من معظم القرى والبلدات. ويمكن العثور على الرعاة الرحل وشبه الرحل في فصلي الشتاء والخريف في مناطق الرعي مثل وادي رم والجفر وبطن الغول، وكذلك في أحواض الوديان شرق الحسا والقطرانة. قد تتحرك كلٌّ من أسر الرعاة وقطعان الماشية، سواء التابعة للرعاة المستقرين أو شبه الرحّل أو الرحّل، عبر الممر أو بالقرب منه في أوقات معينة من السنة استجابةً لهطول الأمطار، وتوفر المراعي، وإمكانية الوصول إلى نقاط المياه أو مسارات الرعي. وتكون هذه التحركات عادةً موسمية وتكيفية بطبيعتها، وسيجري تناولها بمزيد من التفصيل من خلال تقييمات استخدام الأراضي والوصول التفصيلية كجزء من عملية إعداد خطة إعادة التوطين.

4-3-2- المجموعات الهشة/أكثر عرضة للتأثر في المشروع

داخل منطقة مشروع الناقل الوطني، قد تواجه بعض الفئات السكانية تهميشاً متزايدًا أمام الآثار المحتملة للمشروع بسبب وضعها الاجتماعي والاقتصادي، أو انخفاض فرص حصولها على الخدمات، أو محدودية قدرتها على التأثير في صنع القرار، أو ضعف قدرتها على التعامل مع الاضطرابات. ومن الضروري تحديد هذه الفئات لضمان أن تكون الإجراءات الاحترازية وأنشطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع شاملة ومتاحة وتستجيب للاحتياجات المختلفة.

تم تحديد المجموعات المعنية في منطقة المشروع التي قد تتعرض للتهميش فيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة على النحو التالي:

- النساء، اللواتي يواجهن عوائق هيكلية تحول دون حركتهن وإمكانية وصولهن إلى وسائل النقل، والمشاركة الاقتصادية، والتمثيل في صنع القرار العام، إضافةً إلى تعرضهن لمخاطر متزايدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش (GBVH)، والاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. كما وان مشاركة النساء المحدودة في الأماكن المختلطة بين الجنسين قد يحد من قدرتهن على إثارة مخاوفهن من خلال قنوات التشاور أو التظلم التقليدية.
- الشباب، خاصة في مناطق البادية حيث معدلات البطالة مرتفعة للغاية والفرص الاقتصادية نادرة، مما يجعلهم أكثر عرضة للتوقعات والإحباطات المرتبطة بالمشروع واحتمال تعطل سبل عيشهم.
- الأطفال، الذين قد يكونون أكثر عرضة للتأثر بالمخاطر المحتملة المرتبطة بصحة وسلامة المجتمع خلال مرحلة الإنشاء، نظراً لعدم وعيهم بمخاطر أعمال الإنشاء، أو لاستخدامهم الطرق أو المسارات المحلية للتنقل من وإلى المدارس.
- الأسر التي تعيش في مناطق سكنية غير رسمية وغير مسجلة. وتشمل هذه الأسر أي أسر تعيش على أراضي الدولة دون ضمانات رسمية لحيازتها، مثل الرعاة الذين يقيمون في خيام أو هياكل مختلطة من الخيام والمنازل على أراضي الدولة أو أراضي مملوكة ملكية خاصة، أو العمالة الزراعية التي تقيم في خيام داخل المزارع أو بالقرب منها. ويشمل ذلك أيضاً التجمعات السكنية غير المُنظمة التي تفتقر إلى الخدمات البلدية الأساسية، بما في ذلك التزويد المنتظم بالمياه والكهرباء، وإدارة النفايات، والبنية التحتية، حيث قد يعتمد السكان على توصيلات خدمية ذاتية التركيب، مما يزيد من تعرضهم لمخاطر الصحة والسلامة ويجعلهم معرضين لأي اضطرابات مرتبطة بأعمال الإنشاء أو لقيود على الوصول.
- الأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما الشباب ذوو الإعاقة، الذين قد يواجهون عوائق إضافية في الوصول إلى فرص العمل والنقل والخدمات وعمليات التشاور.
- العمالة العرضية والموسمية وغير النظامية، لا سيما في الزراعة (بما في ذلك اللاجئين السوريون)، الذين يتسم دخلهم بالمنخفض وغير المستقر ولديهم حماية محدودة ضد الاضطرابات المؤقتة في سبل العيش.
- الأعمال غير الرسمية التي قد يتم التغاضي عنها عند تطبيق أي تدابير تعويض محتملة نتيجة لعدم تمتعها بوضع قانوني رسمي.

- منشآت السياحة صغيرة النطاق في وداخل محيط منطقة وادي رم، والتي بدأت للتو بالتعافي من ضغوط اقتصادية مطوّلة عقب الصدمتين المزدوجتين المتمثلتين في جائحة كوفيد-19 وعدم الاستقرار الإقليمي. وقد تكون هذه المنشآت حساسة بشكل خاص لأي قيود مؤقتة على الوصول أو اضطرابات خلال مرحلة البناء في حال تعرضها لها.
- الرعاة صغار النطاق/الحجم، الذين يعملون في ظروف متزايدة الخطورة بسبب تراجع المراعي، ومحدودية الوصول إلى المياه، وارتفاع أسعار الأعلاف. وقد تكون هذه الأسر حساسة بشكل خاص تجاه القيود المؤقتة على الوصول أو الاضطرابات أثناء البناء في حال تعرضها لها.
- الأسر المعيشية الهشة/أكثر عرضة للتأثر اقتصاديًا، بما في ذلك تلك التي تتلقى مساعدات من صندوق المعونة الوطني، والتي عادة ما يكون لديها احتياطيات محدودة لمواجهة الاضطرابات قصيرة الأجل في الدخل أو التنقل أو الوصول إلى الخدمات.
- سكان المدن والقرى الذين يعانون من حالات صحية تنفسية (مثل الربو) أو حالات صحية قائمة مرتبطة بالبيئة الغبارية (مثل جفاف العينين)، وقد يكونون أكثر حساسية لتأثيرات الغبار المحتملة الناتجة عن أعمال البناء.

قد تتطلب هذه المجموعات اعتماد استراتيجيات مشاركة مصمّمة خصيصًا لها، وافصاح مستهدف للمعلومات، وفي بعض الحالات، إجراءات احترازية مخصصة لضمان ألا تؤدي آثار المشروع إلى تفاقم التفاوتات الحالية وأن يتم تقاسم منافع المشروع على أوسع نطاق ممكن وبأكبر قدر ممكن من الإنصاف.

4-4 حوكمة المجتمع: البلديات وممثلو البدو والمنظمات المجتمعية المحلية والجمعيات

يعد الاعتراف بهياكل الحوكمة المحلية وأنظمة تمثيل القبائل البدوية أمرًا ضروريًا لمشروع الناقل الوطني من أجل تنفيذ مشاركة فعالة لأصحاب المصلحة وإدارة الاثار. ويقدم هذا القسم نظرة عامة على كيفية عمل الحوكمة المجتمعية المحلية داخل منطقة المشروع - بما في ذلك المؤسسات الإدارية الرسمية (مثل البلديات ومكاتب الالوية والاقضية) والهياكل العشائرية أو المجتمعية المحلية التي تلعب دورًا مهمًا في تمثيل مصالح المجموعات المحلية والمختلفة لأصحاب المصلحة.

وتضمين هذه النظرة العامة يساعد على ضمان توافق استراتيجية إشراك أصحاب المصلحة في المشروع مع قنوات صنع القرار والاتصال المحلية، ودعم التنسيق الشفاف مع ممثلي أصحاب المصلحة الشرعيين، والاعتراف بتنوع ترتيبات الحوكمة في جميع أنحاء مناطق مشروع الناقل الوطني.

من منظور حوكمة المجتمع البدوي، فان القبائل والعشائر البدوية عمومًا يرأسها زعماء تقليديون (شيوخ) بحيث تعترف الدولة بسلطتهم أيضًا، ويمكنهم التفاوض نيابة عن أعضائهم مع القبائل والهيئات السياسية الأخرى. كما تولي القبائل والعشائر البدوية أهمية كبيرة للأشخاص الموثوق بهم أو المحترمين داخل المجتمع (يُشار إليهم أحيانًا باسم "وجه"). وهؤلاء ليسوا بالضرورة شيوخًا، بل يمكن أن يكونوا أيضًا أفرادًا قدموا الكثير للمجتمع من خلال الأعمال الخيرية على سبيل المثال.

بالإضافة إلى ذلك، في العديد من المجتمعات الريفية والبدوية على طول مسار المشروع، يمكن ممارسة التمثيل المحلي من خلال المخاتير - وهم شخصيات مجتمعية معترف بها رسمياً من قبل وزارة الداخلية ويعملون كوسطاء بين السكان والإدارة المحلية. وفي المناطق الحضرية، يتم الاضطلاع بهذا الدور عموماً من قبل المجالس البلدية والممثلين المنتخبين، وغالباً لا يوجد مخاتير رسمين.

كما تلعب المنظمات المجتمعية المحلية، مثل جمعيات النساء أو الشباب، أو التعاونيات الزراعية أو التجارية، دورًا تمثيليًا مهمًا على المستوى المحلي في المدن أو القرى البدوية، وكذلك في المدن والقرى غير البدوية، لا سيما في تمثيل مصالح مجموعات معينة قد تكون أصواتها أقل سماعًا في الهياكل التمثيلية الأكثر رسمية.

وبالتالي، فإن الحوكمة المجتمعية في منطقة مشروع الناقل الوطني تعمل من خلال عدة قنوات متكاملة:

1. **البلديات المنتخبة** (تحت إشراف وزارة الإدارة المحلية): البلديات هي الواجهة العامة الرئيسية لتقديم الخدمات وتخطيط التنمية المحلية وتمثيل المجتمع المحلي.
2. **مجالس المجتمع المحلي** التي تعقدها البلديات. في بعض المناطق، لا سيما ضمن اختصاص البلدية، يتم أنشاء مجالس المجتمع المحلي لتعزيز مشاركة المواطنين في التخطيط المحلي وتقديم الخدمات. وتضم هذه المجالس عادة ممثلين عن النساء والشباب ومنظمات المجتمع المحلي وقادة المجتمع المحلي، وتقوم بدور المنتديات الاستشارية لدعم البلدية في تحديد أولويات المجتمع المحلي وتسهيل التواصل مع السكان. ويكون دورها استشاري وليس صناعة القرار، ولكنها تمثل منصة مهمة للمشاركة وتبادل المعلومات.
3. **قادة العشائر والأشخاص المحترمون** الذين يمثلون مصالح قبائلهم أو عشائرهم، مثل الشيوخ والواجهات والمخاتير.
4. **الجمعيات والتعاونيات المجتمعية** التي تمثل المصالح الاجتماعية ومصالح سبل العيش والرعاية الاجتماعية للمجموعات الاجتماعية أو التجارية على مستوى الأحياء والالوية/البلديات. فعلى سبيل المثال، توجد في معظم المناطق المحلية في مناطق المشروع جمعيات نسائية وجمعيات شبابية. هذه المنظمات المجتمعية معترف بها ومنظمة بموجب التشريع الوطني

للتعاونيات، وتعمل عموماً كجهات منظمة ووسيطة موثوقة، حيث تحشد الأعضاء للتشاور، وتنقل أولويات المجتمع، وتنفذ مشاريع صغيرة أو وظائف شبكة الأمان.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه في الأردن، ولا سيما في البادية الجنوبية والوسطى، غالباً ما يلعب المحافظون المحليون على مستوى الالوية والاقضية دوراً هاماً في جمع مختلف شرائح المجتمع المحلي، فضلاً عن القيام بدور الوساطة في النزاعات المحلية بين مختلف المجموعات أو القبائل أو العشائر. كما وان تعليقات أصحاب المصلحة المشاركين التي تم جمعها كجزء من دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني 2025 قد أبرزت أهمية الثقة التي توليها مختلف مجموعات أصحاب المصلحة داخل المجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والشباب، للمحافظين المحليين.

5 اشراك أصحاب المصلحة أثناء إعداد وإنجاز حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025

1-5 المتطلبات التنظيمية الأردنية المتعلقة بالتشاور

الهيئات التنظيمية البيئية الأردنية ذات الصلة بمشروع الناقل الوطني تشمل وزارة البيئة وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. وتشارك سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في مكونات مشروع الناقل الوطني ضمن نطاق اختصاصها، والتي تشمل بشكل أساسي عناصر المشروع البحري، وتحلية المياه، ومحطة الطاقة المتجددة، ومحطات الضخ (اثنتين من أصل ثلاث)، والنقل ضمن الجزء الممتد داخل حدود سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. وتندرج عناصر المشروع المتبقية تحت اختصاص وزارة البيئة في مجال التراخيص البيئية.

في الأردن، تشترط وزارة البيئة اشراك أصحاب المصلحة خلال مرحلة تحديد نطاق تقييم الأثر البيئي فقط للمشاريع المصنفة ضمن الفئة (1) بموجب نظام التصنيف والترخيص البيئي رقم 69 لعام 2020 وتعديلاته رقم 97 لعام 2020. ونظرًا لأن المشروع يندرج ضمن الفئة (1)، فإنه يتطلب إجراء تقييم شامل للأثر البيئي، بما في ذلك جلسة تشاورية لتحديد النطاق.

بالنسبة للمشاريع الواقعة ضمن نطاق اختصاص سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، فبالإضافة إلى الجلسة التشاورية لتحديد النطاق، يجب عقد جلسة إفصاح عامة بعد تقديم مسودة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وهذا المتطلب وارد في نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم 21 لعام 2001 . وخلال جلسة الإفصاح، تتم دعوة جميع أصحاب المصلحة في المشروع لمراجعة النتائج والتوصيات الرئيسية لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ويُسمح لأصحاب المصلحة بتقديم ملاحظاتهم حول ما إذا كان تقييم الأثر البيئي والاجتماعي قد عالج مخاوفهم بشكل كافٍ وما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التحقيقات. وبعد هذه الجلسة، سيقوم مُعد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بإدماج الملاحظات، حيثما كان ذلك مناسبا، ضمن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة، والتي سيتم تقديمها الى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

ونظرًا لأن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة ليست دراسة جديدة، بل هي عبارة عن تحديث لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022، فقد وافقت الجهات التنظيمية على عدم إجراء مرحلة تحديد النطاق وجلسات تشاورية لتحديد النطاق لهذا التحديث.

2-5 متطلبات الجهات المقرضة

تم تصنيف مشروع الناقل الوطني من قبل الجهات المقرضة كمشروع من الفئة أ. وباعتباره مشروعًا من الفئة أ، يمكن تلخيص متطلبات الجهات المقرضة[2] فيما يتعلق بإشراك أصحاب المصلحة على النحو التالي:

- مشاركة مبكرة وشاملة ومناسبة ثقافيًا:

يجب أن تبدأ عملية اشراك أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة من عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وأن تشمل المجتمعات المتأثرة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الفئات الضعيفة أو الهشة/أكثر عرضة للتأثر. ويجب أن تكون الأساليب ملائمة ثقافيًا وسهلة الوصول ومصممة خصيصًا لتلبية احتياجات وقدرات المجتمع.

- التشاور الفعال والمشاركة المستنيرة:

يجب أن تتضمن عملية الاشراك مشاورات فعالة، بحيث تضمن حصول أصحاب المصلحة في الوقت المناسب على المعلومات ذات الصلة في صيغ مفهومة، وكذلك فرص للتأثير على تصميم المشروع والإجراءات الاحترازية. ويشمل ذلك إجراء مشاورات قبل اتخاذ القرارات، وليس بعدها، وعقد اجتماعات مشاورات متعددة، مع توثيق الردود على المخاوف التي تم اثارتها. ويجب أن تكون عملية الاشراك مصممة خصيصًا للوصول إلى الفئات المحرومة والهشة/أكثر عرضة للتأثر والضعيفة، وتعزيز التأثير على القرارات.

2 **سياسات الجهات المقرضة**: سياسة البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية في مجال الشؤون البيئة والاجتماعية (2024) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها وملاحظات الارشادات الداعمة؛ معايير الأداء لمؤسسة التمويل الدولية (2012) وملاحظات الارشادات الداعمة؛ المعايير البيئية والاجتماعية لبنك الاستثمار الأوروبي (2022)؛ سياسة وإجراءات مؤسسة التمويل الدولية للتنمية الأمريكية المتعلقة بالشؤون البيئية والاجتماعية (2024)؛ المعايير البيئية الموضوعية للاتحاد الأوروبي (حسب متطلبات البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية)، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) المتطلبات ذات الصلة لتوجيهات تقييم الأثر البيئي وتوجيهات الطيور والموائل وتوجيهات الانبعاثات الصناعية وغيرها من المعايير البيئية الموضوعية ذات الصلة الخاصة بالاتحاد الأوروبي؛ قائمة الاستبعاد بروباركو وقائمة الاستبعاد لرابطة المؤسسات التمويلية للتنمية؛ والسياسة البيئية والاجتماعية GCF.
إرشادات الجهات المقرضة ووثائق الارشادات: ملاحظات الارشادات الداعمة للبنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية الخاصة بمتطلبات الأداء لعام 2024؛ ملاحظات التوجيه الداعمة لمؤسسة التمويل الدولية لمعايير الأداء لعام 2012؛ الارشادات العامة للبيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي، بما في ذلك الارشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة لنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية (2007) والارشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة للمياه والصرف الصحي (2007)؛ المذكرة التوجيهية لمؤسسة التمويل الدولية/البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية بشأن سكن العمال (2009)؛ إرشادات وأدوات لتقييم الأثر في سياق التراث العالمي، اليونسكو، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، 2022، ECOMOS، ECCROM.

- تعزيز الإفصاح والوصول العام إلى معلومات دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

يجب الافصاح عن مسودات وثائق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (بما في ذلك خطط التخفيف وخطة اشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالمشروع) وذلك قبل التقييم. ويجب مشاركة المعلومات التي سيتم الإفصاح عنها باللغات المحلية، وبصيغ يمكن الوصول إليها، وإتاحتها عن بُعد عبر الإنترنت ومحليًا.

- خطة موثقة لإشراك أصحاب المصلحة:

يجب وضع خطة رسمية لإشراك أصحاب المصلحة والافصاح عنها والحفاظ عليها طوال دورة حياة المشروع. ويجب أن تتضمن تحديدا لأصحاب المصلحة، وأنشطة المشاركة المخطط لها، والمسؤوليات، والجداول الزمنية، وآليات التظلم، وخطط المشاركة والمراقبة المستمرة.

- آليات التظلم وعملية الاشراك المستمرة:

يجب وضع آلية لمعالجة التظلم منذ البداية، بحيث تكون متاحة لجميع أصحاب المصلحة. مع الإشارة الى ان عملية الاشراك ليست حدثًا لمرة واحدة؛ بل يجب أن تستمر طوال مراحل تصميم المشروع وتنفيذه ومراقبته، مع وجود حلقات تغذية راجعة لإظهار كيفية تأثير المساهمات على القرارات.

3-5 نظرة عامة على اشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025– أيلول إلى تشرين اول 2025

5-3-1- عملية الاشراك ذات موضوع محدد مع الخبراء والهيئات التنظيمية

تم إشراك أصحاب المصلحة مع الخبراء والهيئات التنظيمية لتقديم معلومات عن دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التالية:

- التنوع الحيوي: قام مستشارو فريق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، شركة مجموعة انرجيز Energies Group و شركة الاتجاهات الجديدة ECO-Consult، بتحديد مجموعة واسعة من المتخصصين الأردنيين في مجال التنوع الحيوي والشؤون البيئية، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والأفراد والمنظمات الحكومية، وقاموا بالتشاور معهم لتقديم مداخلات ومشاركة البيانات والموارد والمساهمة ايضا في المشاورات المستمرة طوال عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وهذا الامر في غاية من الأهمية كون تفسير البيانات لدعم عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي غالبًا ما يتطلب رأياً من خبير محترف وكذلك تبادل البيانات والتشاور مع المتخصصين في الأنواع الحية والاقليم. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، بما في ذلك نقص في قواعد البيانات المتاحة الجوهرية ومقاييس الترابط، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بمراعاة الحدود الدنيا. وسيستمر التفاعل والتعاون مع المتخصصين الأردنيين في مجال التنوع الحيوي والشؤون البيئة خلال مرحلة إنشاء المشروع وتشغيله.
- التراث الثقافي: انخرط مستشارو التراث الثقافي مع دائرة الاثار العامة ومستشاري سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لشؤون وادي رم خلال عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. كما قدم المستشارون أسئلة تتعلق بالتراث الثقافي غير المادي إلى الفريق الاجتماعي لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، من اجل طرحها على أصحاب المصلحة في المجتمع المحلي خلال عملية اشراك أصحاب المصلحة وجمع البيانات الاجتماعية الأساسية في ايلول وتشرين اول 2025، وكذلك تم إجراء مقابلات مع أصحاب مصلحة محليين من البدو في منطقة وادي رم.
- إطار سياسة إعادة التوطين: قام مستشاري اطار سياسة إعادة التوطين بإجراء مشاورات مكثفة مع وزارة المياه والري خلال عملية تطوير اطار سياسة إعادة التوطين.

5-3-2- مشاركة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة في المجتمع

كان الهدف من مشاركة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الشاملة مع أصحاب المصلحة من السلطات المحلية والمجتمع المحلي والتي تم اجراؤها خلال دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني 2025 هو ضمان ما يلي:

- إطلاع أصحاب المصلحة على الغرض من المشروع وطبيعته وحجمه في وضعه الحالي، وحالته والجدول الزمني المتوقع له.
- إطلاع أصحاب المصلحة على دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وأهدافها وما ينطوي عليها والجدول الزمني المرتبط بها.
- إطلاع أصحاب المصلحة على آلية معالجة التظلم التي توفر عملية شفافة وخاضعة للمساءلة لتقديم التظلمات من قبل أصحاب المصلحة والرد عليها.

- يمكن لأصحاب المصلحة إبلاغ فريق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وفريق مشروع الناقل الوطني على نطاق اوسع بالسياق البيئي والاجتماعي للمشروع، بما في ذلك الحساسيات المحتملة.
- يتم فهم وتوثيق تصورات وتوقعات ومخاوف جميع أصحاب المصلحة، ويتم دمج ملاحظاتهم في تحليل تقييم الأثر، ووضع إجراءات احترازية /إجراءات الإدارة، وتعمل على اثراء تصميم مشروع الناقل الوطني .

لقد تم تصميم عملية إشراك أصحاب المصلحة لتكون شاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجموعات التي يمكن اعتبارها هشة/أكثر عرضة للتأثر والتي قد تكون معرضة لخطر التجاهل أو التأثر بشكل غير متناسب بالمشروع، مثل النساء والشباب والعمال الزراعيين غير النظاميين والرعاة. وقد شملت عملية إشراك أصحاب المصلحة جميع المحافظات الخمس (5) التي يمر بها المشروع وتضمنت سلسلة من الاجتماعات مع أصحاب المصلحة الرسميين والإداريين والمجتمعيين على النحو التالي:

- اجتماعات مع مسؤولي المحافظات والالوية والاقضية لتقديم المشروع ومناقشة آثاره المتوقعة وجمع وجهات نظر المؤسسات المحلية.
- مشاورات مع ممثلي البلديات والمسؤولين، لا سيما في منطقة عمّان الحضرية، لتقديم المشروع ومناقشة آثاره المتوقعة وجمع وجهات نظر المؤسسات المحلية وفهم قضايا التفاعل الحضري وأولويات البلديات.
- اجتماعات مجتمعية على مستوى اوسع على مستوى المدن في الالوية والاقضية المركزية (القصبة)، وتجمع ممثلي المجتمع من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة إلى جانب السلطات المحلية للمنطقة وممثلي البلديات.
- مناقشات جماعية مركزة مع مجموعات معينة من أصحاب المصلحة - بما في ذلك المنظمات المجتمعية المحلية والنساء والشباب والرعاة ومستخدمي البحر في منطقة العقبة - لضمان إشراك المجموعات التي قد لا تتاح لها فرصة متساوية للتعبير عن آرائها في الاجتماعات العامة الأكبر حجماً.
- مقابلات مع مصادر معلومات رئيسية من المسؤولين المعنيين وقادة المجتمع والمزارعين والرعاة وأصحاب أنشطة الأعمال للحصول على رؤى متعمقة حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة بالمشروع.
- تمت مشاركة معلومات المشروع مع أصحاب المصلحة المعنيين من خلال نشرة المشروع (المرفقة مع خطة اشراك أصحاب المصلحة هذه) وخطة إشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم أخذ القضايا السياقية والمشاركة التالية بعين الاعتبار:

- كانت مشاركة النساء في الاجتماعات المجتمعية الكبيرة محدودة، لذلك تم عقد عدة مناقشات مركزة لمجموعات مخصصة للنساء فقط في المحافظات لضمان التعبير عن وجهات نظرهن وأولوياتهن بشكل صحيح.
- ورغم حضور بعض الشباب للاجتماعات المجتمعية الأوسع نطاقًا، إلا أن مشاركتهم كانت محدودة في كثير من الأحيان؛ لذلك، تم تنظيم مجموعات نقاش مركزة مخصصة للشباب لتوفير مساحة آمنة للشباب لتبادل آرائهم ومخاوفهم وتوقعاتهم المتعلقة بالمشروع.
- ورغم حضور بعض الرعاة ضمن المجموعات الشبابية المركزة، إلا أن مشاركتهم كانت محدودة، لذا بُذلت جهود للبحث عن الرعاة مباشرة في الأماكن التي يقيمون فيها.
- في المناطق الحضرية في عمّان، فقد تمت عملية الاشراك بشكل أساسي من خلال السلطات البلدية نظراً للكثافة السكانية العالية والدور الإداري الذي تلعبه البلديات في تمثيل المجتمع المحلي وتقديم الخدمات. وتم تعزيز هذا النهج من خلال المشاركة مع المنظمات المجتمعية المحلية التي تمثل مجموعة من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى إجراء عدد كبير من المقابلات مع المصادر الرئيسية من المسؤولين المعنيين وقادة المجتمع المحلي والمزارعين والرعاة.
- تم حل المجالس البلدية المنتخبة في وقت سابق من هذا العام، وذلك استعداداً للانتخابات المقبلة في عام 2026. ونتيجة لذلك، لم يكن من الممكن التواصل رسمياً مع هذه المجالس خلال التواصل المبكر في أيلول وتشرين اول؛ ومع ذلك، حضر ممثلو البلديات المنتخبون سابقاً اجتماعات المجتمع المحلي على مستوى الالوية/الاقضية، وكذلك في المجموعات الشبابية المركزة والمقابلات مع المصادر الرئيسية للمعلومات.

بشكل عام، تم عقد 37 اجتماعًا و35 مجموعة نقاش و95 مقابلة بين ايلول وتشرين اول 2025، في جميع المحافظات والالوية والاقضية والبلديات التي من المحتمل أن تتأثر بمشروع الناقل الوطني ، واستهدفت ما يقدر بـ 675 من أصحاب المصلحة الأفراد، بما في ذلك 186 امرأة. ويمكن العثور على قائمة بجميع الاجتماعات في الملحق 2 من خطة اشراك أصحاب المصلحة هذه. وهي ملخصة في الجدول أدناه.

الجدول 5 -1 : عملية اشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

المحافظة/اللواء	المحافظة/ اللواء/ البلديات اجتماعات المسؤولين	اجتماعات مجتمعية على مستوى اللواء	المجموعات المجتمعية المركزة	مقابلات مع أصحاب المعرفة الرئيسيين	المجموع
محافظة عمان لواء ناعور لواء القويسمه لواء سحاب لواء الموقر لواء الجيزة	- 8 اجتماعات على مستوى اللواء/القضاء - 16 اجتماعًا بلديًا • 61 مشاركًا • 12 امرأة	اجتماع واحد للمجتمع المحلي على مستوى القضاء • 10 مشاركين • لا توجد نساء	11 مجموعة نقاشية مركزة لمنظمات المجتمع المحلي • 58 مشاركًا • 38 امرأة	48 مقابلة • 7 نساء	36 اجتماعًا 48 مقابلة 177 مشاركة 57 امراة مشاركة
محافظة كرك لواء المزار الجنوبي لواء القطرانة	اجتماع واحد على مستوى المحافظة اجتماع واحد على مستوى اللواء • 7 مشاركين • لا توجد نساء	1 اجتماع مجتمعي على مستوى المنطقة • 55 مشاركًا • 2 امرأة	4 مجموعات مركزة (1 شباب ذكور، 1 نساء، 2 مجتمع عام) • 64 مشاركًا • 15 امرأة	10 مقابلات • لا توجد نساء	7 اجتماعات 10 مقابلات 136 مشاركًا 17 امرأة مشاركة
محافظة الطفيلة لواء الحسا	اجتماع واحد على مستوى المحافظة/اللواء • 3 مشاركين • لا توجد نساء	اجتماع واحد للمجتمع المحلي في اللواء • 30 مشاركًا • 3 نساء	7 مجموعات مركزة (1 شباب ذكور، 1 نساء، 2 مجتمع عام، 2 رعاة، 1 رعاة نساء) • 77 مشاركًا • 23 امرأة	15 مقابلة • 7 نساء	9 اجتماعات 15 مقابلة 127 مشاركة 33 امرأة مشاركة
محافظة معان لواء الجفر	اجتماع واحد على مستوى المحافظة • 2 مشارك • لا توجد نساء	1 اجتماع مجتمعي على مستوى القضاء • 16 مشاركًا • 3 نساء	مجموعتان مركزتان (1 شباب ذكور، 1 نساء) • 20 مشاركًا • 12 امرأة	6 مقابلات • لا توجد نساء	4 اجتماعات 6 مقابلات 44 مشاركًا 15 امرأة مشاركة
محافظة العقبة لواء العقبة لواء القويرة قضاء الديسة	- اجتماع واحد على مستوى المحافظة - اجتماع واحد على مستوى اللواء • 4 مشاركين • لا توجد نساء	3 اجتماعات مجتمعية على مستوى اللواء/القضاء • 58 مشاركًا • 7 نساء	11 مجموعة نقاش مركزة (5 شباب، 5 نساء، 1 مستخدم للبحر) • 115 مشاركًا • 57 امرأة	16 مقابلة • لا توجد نساء	16 اجتماعًا 16 مقابلة 193 مشاركًا 64 امرأة مشاركة

4-5 ملخص ملاحظات المشاركين من أصحاب المصلحة ورد المشروع

يقدم هذا القسم ملخصًا عاما لفهم فِرق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لتعليقات مشاركة أصحاب المصلحة التي تم تلقيها من 38 اجتماعًا و35 مجموعة نقاش مركزة و95 مقابلة تم إجراؤها بين ايلول وتشرين اول 2025.

تجدر الإشارة إلى أنه نظراً للأهمية الوطنية الكبيرة لمشروع الناقل الوطني، ومناقشته في وسائل الإعلام الوطنية، كان معظم أصحاب المصلحة في المشروع على علم به قبل إجراء عملية اشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025. علاوة على ذلك، وبسبب التجربة السابقة حول مشروع خط أنابيب الديسي، كان معظم أصحاب المصلحة المشاركين على دراية بأنواع الآثار التي يمكن أن يحدثها مشروع من هذا النوع.

كشفت عملية اشراك أصحاب المصلحة التي تمت في جميع المحافظات الخمس (5) الواقعة على طول مسار المشروع عن مستوى عالٍ من الوعي والاهتمام والتوقعات من جانب أصحاب المصلحة المحليين. وعكست المناقشات الفرص التي يمكن أن يوفرها المشروع والمخاوف بشأن آثاره المحتملة أثناء البناء والتشغيل. وبشكل عام، تم تلخيص المواضيع الرئيسية التي انبثقت عن المشاورات أدناه.

- **الشفافية والإنصاف في تخصيص المنافع والمشاركة**: أعرب جميع أصحاب المصلحة عن رأي موحد مفاده أن المشروع يجب أن يضمن مشاركة أصحاب المصلحة من المجتمع المحلي في المشروع، وتخصيص الوظائف المحلية والعقود المحلية وغيرها من المنافع بطريقة شفافة وعادلة وشاملة. وشددت النساء والشباب من أصحاب المصلحة المشاركين على أهمية ضمان عدم تهميشهم في أي مشاركة في مشروع الناقل الوطني أو في تخصيص المنافع.
- **معالجة قضايا المياه المحلية**: على الرغم من أن المشروع مصمم لتزويد عمان والعقبة بالمياه، يعتقد أصحاب المصلحة على طول مسار خط الأنابيب أن المشروع يجب أن يساهم أيضًا في معالجة نقص المياه الذي تواجهه المجتمعات المحلية والرعاة والمزارعون على طول مسار خط الأنابيب.
- **العمالة والعقود المحلية**: هناك توقعات قوية بأن يتم إعطاء الأولوية لأصحاب المصلحة المحليين في فرص العمل والعقود المحلية، من خلال عمليات شفافة وعادلة، وألا يتم تهميش الشباب والنساء من هذه الفرص. وهناك طلبات للاستثمار في التدريب المهني لإعداد الشباب والنساء للعمل وفرص التعاقد الأخرى.
- **الصحة العامة والسلامة وإدارة حركة المرور أثناء البناء**: استنادًا إلى تجاربهم السابقة حول مشروع خط أنابيب الديسي، أعرب أصحاب المصلحة في جميع أنحاء منطقة مشروع الناقل الوطني عن قلقهم بشأن الحفر المفتوحة، وسقوط الأطفال والماشية في الحفريات، وازدحام المرور والحوادث، والحاجة إلى لافتات واضحة، ومعابر آمنة، وتنسيق وثيق ومستمر مع البلديات أثناء البناء. وهناك قلق واسع النطاق بشأن تولد الغبار ومشاكل الجهاز التنفسي، خاصة في المناطق السكنية؛ وهناك دعوات لاتخاذ إجراءات فعالة للحد من الغبار أثناء البناء.
- **الاثار المترتبة على الأراضي والمنازل والمزارع وانشطة الأعمال:** شدد أصحاب المصلحة في مجال الأعمال التجارية والزراعة، وكذلك السكان المحليون، على أهمية أن يوفر المشروع تعويضات عادلة وشفافة وفي الوقت المناسب لجميع الأصول المتضررة، بما في ذلك المنازل السكنية وانشطة الأعمال والمزارع والمحاصيل وأنظمة الري. شدد أصحاب المصلحة على أن التعويضات يجب أن تعكس القيمة السوقية، وليس القيم الإدارية الأقل قيمة، وأن استحقاق التعويض يجب ألا يعتمد فقط على وثائق الملكية أو الترخيص الرسمي، ويجب ان تحترم أيضًا حقوق العشائر في المناطق ذات الصلة.
- **الرعاة**: طلب الرعاة المشاركون إنشاء معابر آمنة للحيوانات ووضع علامات أمان واضحة حول الخنادق، وأن يضمن المشروع الوصول إلى مناطق الرعي ومناطق المياه؛ واقترح العديد منهم أن يقوم مشروع الناقل الوطني بتركيب نقاط سقي إضافية للماشية على طول الطريق.
- **الاستثمار الاجتماعي ودعم المجتمع**: أعرب أصحاب المصلحة في المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب، عن توقعهم أن يبرهن المشروع على مسؤوليته المجتمعية الملموسة من خلال دعم المشاريع المستدامة التي يقودها المجتمع المحلي - والتي يتم تنفيذها من خلال المنظمات المجتمعية وتهدف إلى تحسين سبل العيش بطريقة عادلة وشفافة ومستدامة.
- **التنسيق مع البلديات والمقاطعات**: شدد جميع أصحاب المصلحة في مناطق مشروع الناقل الوطني على أهمية التنسيق الوثيق بين مشروع الناقل الوطني والبلديات ومحافظي الالوية /الاقضية في إدارة الآثار المتعلقة بالبناء، وكذلك في إشراك المجتمع المحلي وتوزيع المنافع المحلية، مثل التوظيف المحلي والعقود المحلية.
- **احترام الحقوق العرفية للعشائر**: أبرز العديد من أصحاب المصلحة البدو أهمية ضمان أن تخصيص المنافع المتعلقة بالمشروع - مثل فرص العمل المحلية وفرص الشراء - بشكل شفاف يحترم الانتماءات العشائرية المحلية والتفاهمات العرفية للأراضي القبلية، لتجنب خلق توترات غير مقصودة بين المجموعات العشائرية المختلفة. كما تم التأكيد على ضرورة احترام التفاعلات العشائرية ودورها المركزي في المجتمعات البدوية، لأنها تحمل قيمة اجتماعية كبيرة.

5-5 تعزيز الإفصاح عن حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025

سيتم الكشف عن حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 بمجرد الانتهاء من دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 والموافقة على نشره للجمهور اعتبارًا من 19 كانون الأول 2025. وستستمر عملية الافصاح من 19 كانون الأول 2025 حتى 26 شباط 2026.

سيتضمن الإفصاح الخطوات التالية:

1. **الإعلان عن الكشف عن حزمة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 وإتاحتها للجمهور:**

سيتم الإعلان عن إجراءات الإفصاح، بما في ذلك مدة فترة الإفصاح، وأماكن إتاحة الاطلاع على حزمة وثائق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025، وكذلك مواعيد ومواقع الاجتماعات العامة المزمع عقدها، من قبل فريق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وذلك من خلال مخاطبة مكاتب المحافظة واللواء والقضاء الواقعة ضمن منطقة المشروع، إضافةً إلى مكاتب البلديات، كما سيتم الإعلان عنها عبر الصحف الوطنية والإقليمية، ومن خلال صفحات البلديات على وسائل التواصل الاجتماعي.
وستتاح حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة، التي تشمل دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، والملخص غير الفني ، و إطار سياسة إعادة التوطين وخطة اشراك أصحاب المصلحة للجمهور باللغتين العربية والإنجليزية اعتبارًا من 19 كانون اول 2025، من خلال الوسائل التالية:

- نشرها على الموقع الإلكتروني لشركة مشروع الناقل الوطني.
- نشرها على المواقع الالكترونية للجهات المقرضة.
- نشرها على المواقع الإلكترونية لوزارة البيئة ووزارة المياه والري.
- إرسال نسخ مطبوعة إلى كل من مكاتب المحافظات الخمس (العقبة، ومعان، والطفيلة، والكرك، وعمان). وستتاح هذه النسخ لأي فرد من أفراد الجمهور للاطلاع عليها.
- سيتم أيضًا توفير رمز الاستجابة السريعة إلى النسخة الإلكترونية من حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للعامة وذلك من خلال نشره على لوحات إعلانات البلديات وصفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي في البلديات التالية: العقبة، القويرة، الديسة، الجفر، الحسا، القطرانة، السلطاني، أم الرصاص، الأميرية، الجيزة، الموقر، رجم الشامي، سحاب، أم البساتين، وأمانة عمّان الكبرى.
- سيتم نشر إعلان من صفحة واحدة (تعميم) يتضمن رمز الاستجابة السريعة، ومعلومات حول آلية تقديم الملاحظات، وتفاصيل الاجتماعات العامة المزمع عقدها، وذلك على أبواب ولوحات الإعلانات في المساجد والمتاجر الكبرى الرئيسية في المدن الرئيسية ضمن البلديات المذكورة أعلاه.
- سيقوم فريق الاستشاريين لدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بالتواصل مع جميع أصحاب المصلحة الذين تمت مشاركتهم ضمن عملية إشراك أصحاب المصلحة الخاصة بالدراسة، لإبلاغهم بطرق الوصول إلى حزمة وثائق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدّثة. وسيشمل ذلك منظمات المجتمع المحلي في مناطق المشروع، بما في ذلك الجمعيات النسائية وجمعيات الشباب. كما سيتم مشاركة رمز الاستجابة السريعة الخاص بالوصول إلى وثائق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مع هذه المنظمات، والتي ستتمكن بدورها من تعميم الرمز عبر شبكاتها داخل المجتمعات المحلية في مناطق المشروع.
- كما سيتم إتاحة رمز الاستجابة السريعة للوصول إلى النسخة الإلكترونية من حزمة وثائق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لجميع المشاركين في الاجتماعات العامة المزمع عقدها (انظر الجدول 5-2 أدناه).

2. اجتماعات عامة واجتماعات مع أصحاب المصلحة في جميع المحافظات الخمس:

ستشمل عملية الإفصاح سلسلة من الاجتماعات العامة واجتماعات مركزة على نطاق ضيق مع أصحاب المصلحة، اعتباراً من منتصف كانون الأول وحتى كانون الثاني 2026، والتي سيتم عقدها على مستوى المحافظات والالوية والاقضية في جميع أنحاء منطقة مشروع الناقل الوطني، لضمان أن تتاح الفرصة للمشاركة لجميع مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين - السلطات الرسمية في المحافظات والالوية والاقضية، وممثلي البلديات، وأفراد المجتمع المحلي وغيرهم من أفراد الجمهور، وممثلي العشائر، والمنظمات والجمعيات المجتمعية، والأطراف المعنية الأخرى.

وسيتم عقد سلسلة من الاجتماعات المصغّرة مع أصحاب المصلحة من المجتمع المحلي قبل الإفصاح، خلال الفترة من 14 إلى 19 كانون الأول، بما في ذلك اجتماعات مع الرعاة وسكان المجتمع المحلي وانشطة الاعمال والمزارعين والصيادين ومستخدمي البحر والنساء والشباب، في جميع المحافظات الخمس في مناطق المشروع. وتهدف هذه الاجتماعات إلى تزويد الجمهور بمعلومات حول موعد الإفصاح، بالإضافة إلى مناقشة تدابير التخفيف المقترحة للمشروع. وترد تفاصيل هذه الاجتماعات في الجدول 5-2 أدناه.

الجدول 5 -2 : الاجتماعات المصغّرة مع أصحاب المصلحة قبل الإفصاح - كانون الأول 2025

التاريخ	الوصف	الموقع	أصحاب المصلحة الرئيسيون
14 كانون الأول 2025	اجتماعات في عمّان	جمعيات رجم الشامي / ذهيبة الغربية	المزارعون المحليون، الأنشطة التجارية، ومُلّاك الأراضي مجموعات النساء
		القويسمة، الجويدة، أبو علندا، والرجيم (أمانة عمّان الكبرى)	مجموعات وممثلون عن الجهات الحكومية والمجتمعية

التاريخ	الوصف	الموقع	أصحاب المصلحة الرئيسيون
		الأميرية	جمعية الثرّة الخيرية جمعية وادي الثرّة الزراعية
		ضبعة	أصحاب الأعمال الصغيرة / الأكشاك
		جمعية المستثمرين الأردنيين	المجموعات الصناعية / التجارية
15 كانون الأول 2025	اجتماع في القطرانة	القطرانة	مجموعة الشباب
	اجتماع في الحسا	الحسا	أصحاب المصلحة من المجتمع المحلي
	اجتماع في الحسا	الحسا	منشآت صناعة الفوسفات في الحسا / مدير فرع الحسا
16 كانون الأول 2025	اجتماعات في العقبة	مركز الأميرة بسمة	مجموعة النساء مجموعة الشباب
		مركز الأميرة بسمة	مجتمع الصيادين ومراكز الغوص
	اجتماع في وادي رم	وادي رم والديسة	القطاع السياحي القطاع الزراعي
17 كانون الأول 2025	اجتماع في الديسة	بلدية الديسة	أصحاب المصلحة من المجتمع المحلي
			مجموعة الشباب
			مجموعة النساء
	اجتماع في الجفر	الجفر	مجموعات المجتمع المحلي والقطاع الزراعي
18 كانون الأول 2025	اجتماع في الحسينية	الحسينية	مجموعة البدو الرُحّل (الرعاة)

وفي كانون الثاني، سيتم عقد ثمانية (8) اجتماعات عامة أوسع نطاقا، اثنان منهم في محافظة عمان، وواحد في لواء القطرانة (محافظة الكرك)، وواحد في لواء الحسا (محافظة الطفيلة)، وواحد في محافظة معان (بما في ذلك قضاء الجفر)، وثلاثة في محافظة العقبة (مدينة العقبة، لواء القويره، قضاء الديسة). انظر الجدول 5-3 أدناه. سيقوم فريق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بالتنسيق مع وزارة البيئة وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لإصدار الدعوات الخاصة بجلسات الاجتماعات العامة، كلٌ ضمن نطاق اختصاصه، مع ضمان دعوة ومشاركة تمثيل واسع من أفراد المجتمعات المحلية في هذه الاجتماعات.

كما سيتم توفير دعم لوسائل النقل للمجتمعات النائية، أو لأفراد المجتمع الذين قد يواجهون صعوبات في الحضور بسبب عدم توفر وسائل نقل مناسبة.

خلال هذه الاجتماعات العامة، سيقوم فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع لشركة مشروع الناقل الوطني ومستشاري دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (شركة الاتجاهات الجديدة ECO Consult) بتقديم المعلومات التالية:

- النتائج الرئيسية والإجراءات الاحترازية الخاصة بدراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، باستخدام جدول ملاحظات "ما سمعناه" لتلخيص القضايا الرئيسية التي أثيرت خلال المشاورات السابقة مع أصحاب المصلحة وشرح كيفية معالجتها من خلال تصميم المشروع والإجراءات الإدارية.
- معلومات حول كيفية الوصول إلى وثائق حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة لعام 2025، وكيفية تقديم التعليقات خارج الاجتماعات
- آليات التظلم الخاصة بالمشروع: كيفية الوصول إليها وكيفية عملها.

- الخطوات اللاحقة للمضي قدمًا، بما في ذلك كيفية إدارة التعليقات الواردة من عملية الإفصاح ومعالجتها من قبل مستشاري دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطط شركة مشروع الناقل الوطني لإجراء مزيد من المشاورات والمشاركة مع أصحاب المصلحة في المشروع.

يوضح الجدول أدناه الاجتماعات العامة للإفصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 التي ستعقد في كانون الثاني 2026.

جدول 5 -3 : اجتماعات الإفصاح العامة – كانون الثاني 2026

المحافظة	عدد الاجتماعات	موقع الاجتماع والمناطق	المشاركون المدعوون
محافظة عمّان	2	اجتماع واحد في مكتب محافظة عمّان اجتماع واحد للواء الجيزة ولواء الموقر	مسؤولو المحافظة والالوية والاقضية (ناعور، القويسمة، سحاب، الجيزة والموقر). مسؤولو البلديات ذات الصلة بالمشروع (امانة عمّان الكبرى، العمري، أم الرصاص، الجيزة، الموقر، رجم الشامي، سحاب، أم البساتين) منظمات المجتمع المحلي التي تمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (النساء والشباب والمزارعون والرعاة). ممثلو القبائل والعشائر أفراد من الجمهور
محافظة الكرك	1	لواء القطرانة، مدينة القطرانة	مسؤولو المحافظة، مسؤولو لواء القطرانة مسؤولو بلدية السلطاني والقطرانة منظمات المجتمع المحلي التي تمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (النساء والشباب والمزارعون والرعاة). ممثلو القبائل والعشائر أفراد من الجمهور
محافظة الطفيلة	1	لواء الحسا، مدينة الحسا	مسؤولو المحافظة ولواء الحسا مسؤولو بلدية الحسا منظمات المجتمع المحلي التي تمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (النساء والشباب والمزارعون والرعاة). ممثلو القبائل والعشائر أفراد من الجمهور
محافظة معان	1	مكتب محافظة معان	مسؤولو المحافظة ولواء وقضاء الجفر مسؤولو بلدية الجفر منظمات المجتمع المحلي التي تمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (النساء والشباب والمزارعون والرعاة). ممثلو القبائل والعشائر أفراد من الجمهور
محافظة العقبة	3	اجتماع واحد لواء العقبة، مدينة العقبة اجتماع واحد لواء القويره، مدينة القويره اجتماع واحد قضاء الديسة، مدينة الديسة	مسؤولو المحافظة واللواء والقضاء مسؤولو سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مسؤولو بلديات العقبة والقويره والديسة منظمات المجتمع المحلي التي تمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (النساء والشباب والمزارعون والرعاة). ممثلو القبائل والعشائر أفراد من الجمهور

3. المتابعة مع الفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع:

سيقوم مستشارو دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بمتابعة كل من جمعيات النساء وجمعيات الشباب ومنظمات المجتمع المحلي والمزارعين والرعاة المعنيين، الذين شاركوا في مشاورات أصحاب المصلحة الخاصة بدارسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في أيلول وأكتوبر 2025، عبر الهاتف والواتساب ومن خلال عدد محدود من الاجتماعات، وذلك للتأكد من أنهم على علم بمكان الحصول على دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025 والوثائق الداعمة لها، وكيفية تقديم ملاحظاتهم. وسوف تشمل عملية المتابعة هذه مجموعات أصحاب المصلحة في منطقة المشروع الذين قد يتعرضون لتهميش خاص فيما يتعلق بالآثار المحتملة للمشروع (مثل النساء والشباب والشباب ذوي الإعاقة والرعاة والأسر الضعيفة اقتصادياً، إلخ). وإذا ما اختار أعضاء هذه المجموعات عدم حضور الاجتماعات العامة

في منطقتهم، أو لم يتمكنوا من ذلك، سيقترح فريق مستشاري دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إجراء مكالمة هاتفية للإجابة على أي أسئلة قد تكون لديهم وجمع ملاحظاتهم.

4. تجميع تعليقات الإفصاح:

ستستمر فترة الإفصاح مفتوحة لمدة 60 يومًا تقويميًا على الأقل من تاريخ النشر (19 كانون الأول 2025) لإتاحة الوقت الكافي لأصحاب المصلحة لمراجعة الوثائق والتعليق عليها، حتى نهاية شباط 2026. وخلال هذه الفترة، سيتمكن أصحاب المصلحة وأفراد الجمهور من تقديم ملاحظاتهم من خلال قنوات متعددة، بما في ذلك تقديم ملاحظات مكتوبة عبر البريد الإلكتروني أو نماذج الملاحظات عن بُعد عبر الإنترنت، أو التعليقات الشفوية المسجلة خلال اجتماعات الإفصاح. وسيتم تسجيل جميع التعليقات في سجل الإفصاح والتعليقات، مع توثيق تاريخ ومصدر ومضمون كل تعليق إلى جانب رد المشروع أو الإجراء المتخذ لمتابعة الأمر.

في ختام فترة الإفصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025، سيقوم المشروع بإعداد تقرير موجز عن الافصاح يلخص أنشطة المشاركة التي تم إجراؤها، والتعليقات الواردة، وكيفية أخذ المدخلات الرئيسية في الاعتبار عند الانتهاء من حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدثة لعام 2025. وسيتم أيضًا إتاحة هذا التقرير للجمهور من خلال نفس قنوات الإفصاح.

6-5 الانتهاء من حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2025

بعد انتهاء فترة الإفصاح العام، ستقوم شركة مشروع الناقل الوطني ومستشارو دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بمراجعة جميع التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة، وحيثما كان ذلك مناسبًا وملائمًا، سيتم دمج هذه المدخلات في الوثائق النهائية لحزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وسيتم بعد ذلك إصدار دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النهائية، إلى جانب الملخص غير الفني المحدث وخطط الإدارة الداعمة (خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية، إطار سياسة إعادة التوطين وخطة اشراك أصحاب المصلحة). وبمجرد الانتهاء من حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، سيتم إتاحتها للجمهور من خلال قنوات متعددة، منها:

- الموقع الالكتروني لشركة مشروع الناقل الوطني؛
- منصة الإفصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التابعة لوزارة البيئة؛
- المواقع الالكترونية الخاصة بالجهات المقرضة المشاركة (مثل البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية)؛
- نسخ ورقية يتم وضعها في مكاتب المحافظات والالوية والبلديات في مناطق المشروع.
- سيتم توفير رمز التحقق للوصول إلى حزمة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النهائية عبر الإنترنت في مكاتب المحافظات والالوية والبلديات في مناطق المشروع.

وستبقى حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي النهائية متاحة للجمهور طوال مدة المشروع.

6 استراتيجية وبرنامج إشراك أصحاب المصلحة في المشروع

6-1 النهج والاستراتيجية

6-1-1- نظرة عامة

بعد الافصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025 والانتهاء منها، ستعمل شركة مشروع الناقل الوطني على تطبيق نهج استباقي وشفاف وسريع الاستجابة لإشراك أصحاب المصلحة طوال مراحل التصميم التفصيلي والبناء والتشغيل اللاحقة لمشروع الناقل الوطني. كما وان شركة مشروع الناقل الوطني تدرك بأن المشاركة المبكرة والمستمرة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الثقة وإدارة الآثار وتعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية لمشروع الناقل الوطني.

لذلك، ستقوم شركة مشروع الناقل الوطني بما يلي:

- الحفاظ على الشفافية والاستجابة في جميع الاتصالات الخارجية، والعمل مع مقاول الهندسة والتوريد والبناء لضمان إطلاع أصحاب المصلحة على تقدم المشروع وجداول البناء والتأثيرات المؤقتة المحتملة وفرص التوظيف والتعاقد المحلي، في الوقت المناسب وبطريقة سهلة الوصول.
- التواصل بشكل منتظم مع السلطات الإدارية على جميع المستويات - المحافظة، واللواء ، والقصبة ، والبلدية – وذلك لتنسيق تبادل المعلومات، والمراقبة المشتركة مع مقاول الهندسة والتوريد والبناء لإدارة تأثيرات البناء، وضمان أن الأولويات المحلية يتم عكسها في تنفيذ مشروع الناقل الوطني.
- بالتعاون المشترك مع مقاول الهندسة والتوريد والبناء، من اجل الحفاظ على حوار فعال وهادف مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المجتمع المحلي على طول مسار خط الأنابيب، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات دورية، ونشر آخر المستجدات عبر لوحات الإعلانات المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك إنشاء صفحة للمشروع على Facebook، ومواصلة تفعيل آلية التظلم الخاصة بمشروع الناقل الوطني.
- تعزيز تقاسم المنافع والإدماج المحلي من خلال العمل مع مكاتب المحافظين المحليين والبلديات والجمعيات المحلية والمنظمات المجتمعية المحلية لتعزيز الوصول الشفاف والعادل إلى فرص العمل والعقود المحلية وفرص الاستثمار المجتمعي.
- توثيق أنشطة عملية الاشراك ونتائجها والإبلاغ عنها من خلال تقارير دورية عن مشاركة أصحاب المصلحة بحيث تلخص المخاوف التي تم اثارتها والردود المقدمة والتقدم المحرز في الالتزامات.

من خلال هذه الإجراءات، تهدف شركة مشروع الناقل الوطني إلى إقامة علاقة تعاونية ومسؤولة مع المجتمعات المتأثرة والسلطات المحلية، لضمان أن تظل عملية الاشراك عملية مستمرة وقابلة للتكيف تدعم الإدارة الفعالة للأثر والاندماج الاجتماعي وتقاسم المنافع بشكل عادل في جميع مناطق مشروع الناقل الوطني.

6-1-2- اللجان الاستشارية المحلية

خلال عملية إشراك أصحاب المصلحة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع الناقل الوطني لعام 2025، فقد طلب العديد من أصحاب المصلحة في منطقة المشروع مرارًا وتكرارًا إنشاء لجان استشارية محلية (LACs) أو ما شابهها. وقد تم الاقتراح بتشكيل هذه اللجان كهيئات تمثيلية تجمع مختلف شرائح المجتمع المحلي - بما في ذلك النساء والشباب وممثلي العشائر والمنظمات المجتمعية وأصحاب انشطة الأعمال المحليين والمزارعين والرعاة – وذلك تحت قيادة المحافظ المحلي في اللواء او القضاء ذات الصلة، وعند الاقتضاء، البلدية.

وقد أعرب أصحاب المصلحة عن أن اللجان الاستشارية المحلية ستوفر منصة رسمية وموثوقة ومعترف بها محليًا للحوار بين المجتمعات المحلية ومشروع الناقل الوطني، مما يساعد على ضمان الشفافية وحل المشكلات في وقت مبكر وتقاسم الفرص المتعلقة بالمشروع بشكل عادل.

هناك عدة سوابق أردنية ناجحة لهذه اللجان، ومن بينها اللجان التوجيهية المحلية التابعة لمنطقة محمية وادي رم، ولجان المجتمع المحلي للمشروع الذي قام الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية بإنشائه، واللجان المحلية للبلديات المشاركة في التخطيط التشاركي، ومجالس الأمن على مستوى الالوية التي تجمع العديد من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى أمثلة من مشاريع القطاع الخاص مثل مشاريع طاقة الرياح. وتُظهر هذه السوابق أن اللجان جيدة التنظيم تكون بقيادة السلطات المحلية وتعد منصة معترف بها على نطاق واسع وفعال لإشراك أصحاب المصلحة في الأردن.

وتدرك شركة مشروع الناقل الوطني قيمة هذا الاقتراح وتلتزم بمواصلة استكشاف كيفية تنظيم هذه اللجان وعملها بفعالية أثناء البناء والتشغيل، بالتشاور مع وزارة الداخلية والسلطات على مستوى المحافظة/اللواء/القضاء والبلديات وأصحاب المصلحة المحليين.

في حين أن التصميم التفصيلي للجان الاستشارية المحلية سيتطلب مزيدًا من المناقشة مع السلطات والمجتمعات المحلية، فان شركة مشروع الناقل الوطني تدرك بأن اللجان الاستشارية المحلية التي تعمل بشكل جيد يمكن أن تكون حجر الزاوية في المشاركة الشاملة وإدارة المخاطر المجتمعية لمشروع الناقل الوطني. وان تشكيل مقل هذه اللجان يساعد في ضمان بقاء المشاركة شفافة ومستجيبة، ومتجذرة بقوة في ممارسات الحوكمة المحلية الأردنية.

الغرض من اللجان الاستشارية المحلية وقيمتها:

سيكون الغرض العام للجان الاستشارية المحلية هو إنشاء آلية عملية وسهلة الوصول وموثوقة للتنسيق بين المشروع والمجتمعات المحلية. وستشمل وظائفها المقصودة ما يلي:

- تسهيل التواصل في الاتجاهين بين شركة مشروع الناقل الوطني/مقاولي الهندسة والتوريد والبناء وممثلي المجتمع والسلطات المحلية.
- تحديد المشاكل ورفعها والمساعدة في حلها في وقت مبكر، بما في ذلك الاضطرابات المتعلقة بالبناء، ومخاوف المجتمع المحلي بشأن السلامة، أو التظلمات الناشئة.
- دعم العمليات العادلة والشاملة والشفافة المتعلقة بفرص العمل المحلية، وشراء السلع والخدمات المحلية، ومبادرات منافع المجتمع.
- تمكين اتخاذ قرارات شفافة وتمثيل عادل في جميع الأمور المتعلقة بالمشروع والمجتمعات المحلية.

المبادئ المقترحة لتشكيل اللجان الاستشارية المحلية:

تقترح شركة مشروع الناقل الوطني المبادئ الأساسية التالية، والتي تخضع لمزيد من التشاور:

- التمثيل الشامل، وضمان مشاركة النساء والشباب وجميع القبائل/العشائر.
- تنسيق محلي بقيادة الحاكم المحلي للواء / القضاء، بما يعكس معايير الحوكمة الأردنية.
- اختيار شفاف للأعضاء، بناءً على معلومات من السلطات البلدية /الالوية ومشاورات المجتمع المحلي.
- إجراءات وتفويضات واضحة، بما في ذلك جداول الاجتماعات وقواعد اتخاذ القرارات والتوثيق.
- التوافق مع الهياكل القائمة، وتجنب الازدواجية والعمل من خلال المؤسسات المحلية المعترف بها.

قد تشارك وزارة العمل، من خلال البرنامج الوطني للتوظيف، في المسائل المتعلقة بالتوظيف أو تقدم المشورة للجان التنسيق المحلية بشأنها، بينما يمكن للبلديات دعم تنسيق المشتريات المحلية والحفاظ على قواعد بيانات الموردين المحليين.

خطة العمل والجدول الزمني لإنشاء اللجان الاستشارية المحلية: من كانون الثاني حتى نيسان 2026

ستكون هناك حاجة إلى فترة مخصصة من كانون ثاني إلى نيسان 2026 (مع مراعاة شهر رمضان) لإجراء مشاورات وتصميم تفصيليين. ستعمل اللجنة الوطنية لتنسيق البرامج خلال هذه الفترة مع مستشارين، بما في ذلك خبراء من البادية، لتقديم المشورة حول كيفية إشراك المجتمعات المحلية بشكل شامل، والتشاور مع أصحاب المصلحة المحليين حول مفهوم لجان التنسيق المحلية وتصميمها المحتمل.

تدرك شركة مشروع الناقل الوطني أن انشاء لجان استشارية محلية LACs يعتبر مهمة بالغة الاهمية وأن العملية قد تنطوي على بعض التعقيدات الأولية، لا سيما في المراحل المبكرة عند الاتفاق على الهياكل والعضوية. لهذا السبب، ستتعامل شركة مشروع الناقل الوطني مع العملية بطريقة حذرة وشفافة ومنظمة جيدًا، مع إدراكها في الوقت نفسه أن بعض التأخيرات والصعوبات أمر طبيعي ومتوقع عند العمل مع مجتمعات محلية متنوعة. مع الإعداد الصحيح والتواصل المفتوح، وتعتقد شركة مشروع الناقل الوطني أن لجان استشارية محلية LACs لديها القدرة على أن تصبح منصات قوية وفعالة للحوار بين مشروع الناقل الوطني والمجتمعات المحلية.

ستتضمن خطة العمل الأولية لبدء استكشاف وتصميم مفهوم لجان المجتمع المحلي ما يلي:

- إشراك الحكام الإداريين والبلديات في جميع مناطق المشروع لمناقشة الهيكل المقترح للجان المحلية ونموذج الحوكمة.
- إجراء مشاورات موجهة مع ممثلي القبائل/العشائر، والجمعيات النسائية، ومجموعات الشباب، ومنظمات المجتمع المحلي، والرعاة، والمزارعين، والشركات المحلية لفهم التوقعات والتفضيلات فيما يتعلق بالتمثيل.
- تحديد نماذج الحوكمة الممكنة.

- تحديد معايير العضوية وتوازن التمثيل وآليات إدراج الفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر أو غير الممثلة تمثيلاً كافياً.
- تقييم الاحتياجات من الموارد، بما في ذلك بدلات الاجتماعات وميزانيات النقل وترتيبات أماكن الاجتماعات.
- وضع خطة تنفيذ مفصلة للجان المحلية، بما في ذلك مسودة الاختصاصات والإجراءات التشغيلية والجدول الزمني لعقد أول اجتماعات اللجان.

تتوقع شركة مشروع الناقل الوطني أن يبدأ التفعيل الأولي للجان قبل بدء أعمال البناء على نطاق واسع، مع تعزيزها تدريجياً مع ترسيخ دورها ومصداقيتها.

6-1-3- المشاركة مع النساء من أصحاب المصلحة

تدرك شركة مشروع الناقل الوطني أهمية ضمان مشاركة النساء بشكل هادف في إشراك أصحاب المصلحة وأن تنعكس آراؤهن وأولوياتهن في تخطيط المشروع وتنفيذه. في بعض المجتمعات، خاصة في المناطق الريفية والعشائرية، وقد تحد الأعراف الثقافية من مشاركة النساء في الاجتماعات المختلطة أو تفاعلهن المباشر مع موظفي المشروع من الذكور. في هذه السياقات، من المعترف به أن الجمعيات النسائية المحلية تلعب دوراً هاماً في تسهيل إشراك النساء ومشاركتهن المحتملة.

ولمعالجة هذه المسألة، ستتبنى شركة مشروع الناقل الوطني نهج تمكين المرأة في المشاركة، لضمان أن يكون لدى النساء قنوات مخصصة تمكنهن من خلالها الوصول إلى المعلومات، وإثارة المخاوف، والتأثير على القرارات التي قد تؤثر عليهن. ولذلك، ستعمل شركة مشروع الناقل الوطني مع مستشارين متخصصين في النوع الاجتماعي الذين سيدعمون مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي للمشروع لتسهيل المشاركة المباشرة مع النساء من أصحاب المصلحة والجمعيات النسائية، والمساعدة في مراقبة مؤشرات مشاركة النساء، وضمان أن تتمكن النساء من الوصول إلى آلية التظلم الخاصة بمشروع مشروع الناقل الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، ستعمل شركة مشروع الناقل الوطني مع نقاط الاتصال النسائية المحلية أو الجمعيات النسائية القائمة في كل منطقة من مناطق المشروع للمساعدة في تنظيم الاجتماعات وتبادل المعلومات بطرق سهلة الوصول ودعم التواصل المستمر مع النساء المعنيات. وستساعد هذه الجهود في ضمان أخذ وجهات نظر النساء في الاعتبار فيما يتعلق بفرص العمل والمشتريات المحلية ومبادرات الاستثمار الاجتماعي واجراءات الصحة والسلامة المجتمعية.

سيشمل مشروع الناقل الوطني أيضًا مؤشرات مشاركة المرأة في إطار المراقبة الخاص به، مثل عدد النساء المشاركات في المشاورات، والنساء اللواتي تم تدريبهن أو توظيفهن من خلال المشروع، والمؤسسات التي تقودها النساء والتي تستفيد من أنشطة المشتريات أو الاستثمار الاجتماعي.

6-2 مشاركة أصحاب المصلحة في مشروع برنامج الناقل الوطني

6-2-1- نظرة عامة

6-2-1-1- مرحلة ما قبل البناء: من كانون ثاني إلى نيسان 2026

بعد الإفصاح، سيكون الهدف من مشاركة أصحاب المصلحة خلال مرحلة ما قبل البناء والتصميم التفصيلي هو إشراك أصحاب المصلحة المعنيين والتنسيق معهم عن كثب وطلب مساهماتهم في خطط إدارة الأثر التفصيلية وخطة تنمية المجتمع. على وجه التحديد. بعد الكشف عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وقبل بدء البناء، ستقوم شركة مشروع الناقل الوطني والمستشارون الداعمون بتنفيذ برنامج منظم للمشاركة لدعم إعداد ووضع اللمسات الأخيرة على خطة الادارة البيئية والاجتماعية (ESMPs) الرئيسية وغيرها من أدوات التنفيذ. وستضمن هذه المشاركة وضع اجراءات والتزامات خاصة بالموقع بالتشاور مع أصحاب المصلحة المتأثرين والسلطات ذات الصلة على مستوى المحافظة واللواء والقضاء والبلدية.

سيقوم المشروع بإجراء مشاورات محددة الأهداف حول الخطط والمواضيع التالية:

- **إنشاء لجان استشارية محلية (LACs)**، بما في ذلك المشاركة مع السلطات المحلية على مستوى الالوية والاقضية المحلية، وكذلك أصحاب المصلحة المحليين من خلال منظمات المجتمع المحلي والجمعيات التمثيلية الأخرى.
- **محمية وادي رم: ال**متابعة مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بشأن المشروع لمراجعة تقييم الأثر التراثي (HIA) وضمان ألا تشكل مراحل المشروع وأنشطته أي مخاطر على تصنيف الموقع كموقع تراث عالمي. بالإضافة إلى ذلك، مراقبة أنشطة المشروع أثناء البناء والتشغيل لضمان الامتثال لمتطلبات تقييم الأثر التراثي ومتطلبات اليونسكو.
- **خطة التوظيف المحلي والمشتريات** المحلية، التي تم تطويرها بالتشاور مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والمحافظة واللواء/والقضاء والبلدية لضمان الوصول الشفاف والعادل إلى فرص العمل والتعاقد.

- **خطة مشروع الناقل الوطني لتنمية المجتمع المحلي،** التي ستحدد المجالات ذات الأولوية للدعم المجتمعي المستدام وتحدد الشراكات المحتملة مع الجمعيات والتعاونيات المحلية.
- **خطة صحة وسلامة وأمن المجتمع الخاصة بالمشروع،** إلى جانب خطط إدارة البناء الأخرى ذات الصلة الخاصة بالمقاول، بما في ذلك تلك التي تغطي إدارة المرور، وظروف العمل والعمالة، والصحة والسلامة المهنية، وذلك لضمان فهم السلطات المحلية للإجراءات الاحترازية المقترحة وإمكانية التعليق عليها.
- أي خطط إضافية خاصة بالموقع أو تحديثات لخطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP) التي قد تكون مطلوبة مع تقدم التصميم التفصيلي.
- **خطة إعادة التوطين** (RAP) **وإطار الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين واستعادة سبل العيش** (LARLR). سيشمل إعداد وتنفيذ هذه الخطط والعمليات تشاوراً تفصيلياً مع مُلّاك الأراضي المتأثرين، والمزارعين، والعمالة الزراعية، وأصحاب الأعمال والعمال، وسكان العقارات السكنية، والرعاة، وذلك لتأكيد معايير الأهلية، وإجراءات التعويض، والجداول الزمنية. وسيتم تنقيح التحديد الكامل لأصحاب المصلحة المتأثرين بأي آثار متعلقة بإعادة التوطين خلال مرحلة إعداد خطة إعادة التوطين وإطار الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين واستعادة سبل العيش. ولضمان تنسيق فعّال بين الجهات الحكومية المختلفة المعنية، يُقترح إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الحكومة والمشروع لإعادة التوطين (انظر مزيداً من التفاصيل في القسم 9.2 من إطار سياسة إعادة التوطين). وستتولى هذه اللجنة مراجعة التقدم المحرز، وضمان التنسيق بين الجهات الحكومية عند الحاجة، وتقديم التوجيه بشأن معالجة القضايا المعقدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء لجنة للتفاوض والتعويض بشكل مشترك بين الحكومة ومشروع الناقل الوطني لتكون الجهة الحاكمة الرئيسية لتنفيذ العملية. وستتولى هذه اللجنة مراجعة واعتماد المسوحات، والتقييمات، وجميع ملفات التعويض الفردية، فضلاً عن معالجة الشكاوى المعقدة في الحالات التي لا تنجح فيها المحاولة الأولى للحل من قبل شركة مشروع الناقل الوطني. وستضم لجنة التفاوض والتعويض ممثلين عن شركة مشروع الناقل الوطني، ووزارة المياه والري، ودائرة الأراضي والمساحة، إضافةً إلى ممثلين عن المحافظات/الألوية/الأقضية التي يمر بها المشروع. وإذا تبيّن خلال مرحلة إعداد خطة إعادة التوطين أن ذلك مناسب، فقد يتم أيضاً التشاور بشكل دوري مع منظمات غير حكومية محددة ومنظمات مجتمع محلي لتقديم مدخلات في تخطيط وتنفيذ أنشطة إعادة التوطين.

سيتم تنفيذ أنشطة المشاركة السابقة للبناء من قبل مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي للمشروع، وفريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة في شركة مشروع الناقل الوطني، و فريق مقاول الهندسة والتوريد والبناء، وذلك بالتنسيق الوثيق مع مكاتب المحافظات والالوية والاقضية والبلديات المعنية. وسيكون الهدف هو الحفاظ على شفافية الاتصال وبناء الثقة وضمان استمرار ملاحظات أصحاب المصلحة في توجيه نهج المشروع لإدارة التأثير والمشاركة المحلية وتقاسم المنافع.

سيتم وضع الجدول الزمني التفصيلي لتنفيذ الخطط المذكورة أعلاه بمجرد تأكيد الجدول الزمني النهائي التفصيلي للبناء بعد البدء الرسمي للبناء.

6-2-1-2- مرحلة البناء: 2026 إلى 2030

سيكون إشراك أصحاب المصلحة خلال مرحلة البناء لمشروع الناقل الوطني استباقيًا ومستمرًا ومنظمًا، بناءً على العلاقات والأسس التي تم إرساؤها خلال مرحلة ما قبل البناء. فالغرض من برنامج المشاركة هو ضمان أن جميع أصحاب المصلحة - بما في ذلك المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية، والفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر، والسلطات المحلية، وممثلي العشائر والمجتمعات المحلية، والشركات، والمزارعين والرعاة - لديهم فرص منتظمة لتلقي المعلومات، وتقديم الملاحظات، وإثارة المخاوف، والمشاركة بشكل هادف في القرارات التي قد تؤثر عليهم. كما ستُعطى الأولوية للمشاركة الشاملة، لضمان الوصول إلى النساء والشباب والأسر الهشة/أكثر عرضة للتأثر وسكان المناطق غير الرسمية من خلال أساليب مشاركة مُخصصة (مثل اجتماعات خاصة بالنساء، والتواصل عبر المنظمات المجتمعية، وقنوات واتساب(WhatsApp).

أثناء البناء، ستركز المشاركة على:

- التواصل في الوقت المناسب بشأن أعمال البناء
- المستجدات المتعلقة بالصحة والسلامة والأمن المجتمعي،
- الامور الناشئة عن آثار البناء، مثل حركة المرور والغبار وتعطيل الوصول أو التفاعلات بين العمال والمجتمعات المحلية،
- المسائل المتعلقة بالوصول للأراضي،
- التوظيف المحلي والمشتريات، و
- معالجة التظلمات.

سيتم تنفيذ المشاركة من خلال مزيج من الاجتماعات العامة، والاجتماعات الفردية (حسب الحاجة)، وزيارات الأسر، والتواصل المتنقل من خلال مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي، ولجان استشارية محلية (LACs)، والتنسيق والاتصال المنظم مع ومن خلال سلطات المحافظة واللواء/القضاء والبلدية.

سيتم مراجعة برنامج المشاركة مرة واحدة على الأقل في السنة (أو أكثر حسب الحاجة) وتعديله ليعكس الامور الناشئة والأنماط الموسمية (مثل تحركات الرعاة) واحتياجات المجتمعات المختلفة في مناطق المشروع. وسيضمن هذا النهج التكيفي أن تظل المشاركة موجهة ومناسبة ثقافياً وفعالة طوال مدة المشروع.

6-2-1-3- التشغيل: من عام 2030 فصاعدًا

أثناء التشغيل، ستستمر المشاركة من خلال نفس الوسائل المستخدمة خلال مرحلة البناء، ولكن مع تركيز مختلف. وستكون أهداف المشاركة خلال مرحلة تشغيل مشروع الناقل الوطني هي:

- توفير اتصال مستمر بشأن تشغيل وصيانة خط الأنابيب للسلطات المحلية والمجتمعات المحلية؛
- تقديم تقارير عن جودة المياه وسلامتها لمحطة تحلية المياه إلى السلطات المختصة؛
- تنسيق الاستعداد للطوارئ مع السلطات المحلية؛
- تنفيذ إدارة التظلمات على المدى الطويل؛
- مراقبة نتائج استعادة سبل العيش؛ و
- التعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية والسلطات المحلية في برنامج تنمية المجتمع التابع لمشروع الناقل الوطني.

6-2-2- أنشطة إشراك أصحاب المصلحة

يوضح الجدول التالي نهج إشراك أصحاب المصلحة فيما يتعلق بكل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة في مشروع الناقل الوطني الموضحة في الفصل 4 من خطة اشراك أصحاب المصلحة هذه:

الجدول6 -1 : برنامج إشراك أصحاب المصلحة في المشروع

مجموعة أصحاب المصلحة	أهداف المشاركة	مشاركة مشروع الناقل الوطني	المسؤولية
المحافظات والالوية والاقضية	السعي للحصول على الدعم لمشروع الناقل الوطني على المستوى المحلي من خلال المساعدة في إدارة المصالح المحلية المختلفة، وضمان التوزيع العادل والشفاف للوظائف والعقود والمزايا المحلية. التنسيق والتخطيط بشأن الأمور المتعلقة بأمن المشروع.	أصحاب المصلحة الرئيسيون خلال مراحل ما قبل البناء ومرحلة البناء والتشغيل سيتم توجيه المشاركة رسميًا من خلال مكاتب المحافظين والحكام الإداريين ومديري المناطق. وستشمل أنشطة المشاركة ما يلي: **ما قبل البناء: من كانون ثاني إلى نيسان 2026** • التشاور (الاجتماعات والمكالمات الهاتفية) حول تصميم لجان استشارية محلية LACs، والتنسيق حول تنفيذها. • التشاور (اجتماعات ومكالمات هاتفية) حول تصميم خطة التوظيف المحلي والمشتريات المحلية، والتنسيق بشأن برنامج التشغيل الوطني. • التشاور (الاجتماعات والمكالمات الهاتفية) حول خطة إعادة التوطين (RAP). • التنسيق مع الجهات المعنية بالأمن العام وخدمات الاستجابة للطوارئ لضمان الجاهزية للتعامل مع الحوادث أو حالات الطوارئ، بما في ذلك بروتوكولات الاستجابة المشتركة ونقاط الاتصال. • التنسيق مع مديرية الأمن العام بشأن التخطيط لإدارة حركة المرور خارج حدود البلديات. • إحاطات شهرية حول امور تصميم المشروع والجدول الزمني، بما في ذلك التنسيق بشأن أي خطط أمنية للمشروع. **البناء: 2026 إلى 2030:** • إحاطات شهرية حول الجدول الزمني للمشروع والتقدم المحرز فيه، وأي امور تنشأ متعلقة بالتظلمات والأمن والمشاركة المجتمعية. • المشاركة في لجان العمل المحلية. **التشغيل: من عام 2030 فصاعدًا:** • المشاركة في مشاريع تنمية المجتمعات المحلية ومشاريع تنمية المجتمعات المحلية • المشاركة في أمن المشاريع.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني والمستشارون الداعمون ومقاول الهندسة والتوريد والبناء فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالمشروع، مثل الأمن والاستجابة للطوارئ، والتوظيف المحلي، والمشتريات المحلية.
سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	الامتثال للالتزامات التنظيمية	الجهات المعنية الرئيسية خلال مراحل ما قبل البناء والبناء والتشغيل سيقوم المشروع بالتنسيق بانتظام مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لضمان الامتثال الكامل لأنظمة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ودمج الإجراءات الاحترازية في تصميم المشروع.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل

مجموعة أصحاب المصلحة	أهداف المشاركة	مشاركة مشروع الناقل الوطني	المسؤولية
		سيستمر التنسيق الوثيق أيضًا خلال مرحلتي البناء والتشغيل لمراقبة الأداء البيئي وإدارة الواجهات الساحلية والبحرية وضمان الاتساق مع خطط سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لتطوير المساحات والبنية التحتية. **ما قبل البناء: من كانون ثاني إلى نيسان 2026** • متابعة المشروع مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لمراجعة تقييم الأثر التراثي(HIA) وضمان ألا تشكل مراحل المشروع وأنشطته أي مخاطر على تصنيف الموقع كأحد مواقع التراث العالمي. • إحاطات شهرية حول تقدم تصميم المشروع والجدول الزمني. • التشاور (اجتماعات ومكالمات هاتفية) حول تصميم خطة التوظيف المحلي والمشتريات المحلية. **البناء: 2026 إلى 2030:** • إحاطات شهرية حول الجدول الزمني للمشروع والتقدم المحرز فيه وأي مشكلة تنشأ. • مراقبة مشتركة لأنشطة المشروع في منطقة سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة لضمان الامتثال لمتطلبات خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية ESMMP وتقييم الأثر التراثي واليونسكو. **العمليات: من عام 2030 فصاعدًا:** • المراقبة المشتركة لأنشطة المشروع في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لضمان الامتثال لمتطلبات خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية ESMMP وتقييم الأثر التراثي واليونسكو.	الوطني ومقاولو مقاول الهندسة والتوريد والبناء
البلديات	تخطيط البناء والتنسيق، فيما يتعلق بأي آثار محتملة على تقديم الخدمات والبنية التحتية المحلية وإدارة النفايات والتخطيط الحضري والتنسيق مع السكان. مراجعة واعتماد أي أعمال تؤثر على الطرق المحلية أو الخدمات أو المرافق العامة.	**ما قبل البناء:** • سيعمل مشروع الناقل الوطني بالتعاون مع البلديات في مراجعة خطط إدارة البناء الخاصة بالمقاولين، لا سيما تلك المتعلقة بتحويلات الطرق ومعالجة النفايات ووصلات الخدمات وصحة وسلامة المجتمع. • ستعقد شركة مشروع الناقل الوطني ومقاول الهندسة والتوريد والبناء اجتماعات تنسيق شهرية مع رؤساء البلديات والمجالس البلدية والمسؤولين البلديين، لضمان دمج متطلبات البلدية وقيود البنية التحتية المحلية في التخطيط والجدولة.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني ومقاولو مقاول الهندسة والتوريد والبناء

مجموعة أصحاب المصلحة	أهداف المشاركة	مشاركة مشروع الناقل الوطني	المسؤولية
	التنسيق بشأن مبادرات التوظيف والمشتريات والاستثمار الاجتماعي المتعلقة بالمشروع.	• سيقوم مقاولو مقاول الهندسة والتوريد والبناء بالتنسيق مع البلديات المحلية ذات الصلة قبل البناء للحصول على شهادة عدم ممانعة لأي بناء داخل حق المرور للطرق البلدية، وكذلك للحصول على تعليمات لإدارة المرافق والبنية التحتية الحالية على هذه الطرق. **البناء:** • ستحافظ شركة مشروع الناقل الوطني ومقاول الهندسة والتوريد والبناء على اتصال منتظم مع المسؤولين البلديين لتبادل المعلومات حول خطط العمل، وتنسيق إخطارات المجتمع، ومعالجة القضايا المتعلقة بالوصول وإدارة المرور وتعطيل الخدمات المحلية بشكل مشترك، ومعالجة مخاوف الجمهور وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية أثناء تنفيذ المشروع. • كما سيتم دعوة البلديات للمشاركة في اللجان الاستشارية المحلية (LACs)، ودعم حل التظلمات، والتوظيف المحلي والتعاقد المحلي على مستوى المجتمع المحلي. **التشغيل:** • المشاركة من خلال اللجان المحلية الاستشارية LAC في مشاريع تنمية المجتمع	
ممثلو القبائل والعشائر البدوية	دعم اشراك المجتمعات البدوية في مناطق المشروع، بما في ذلك الرعاة	• **سيحافظ المشروع على التواصل المحترم مع ممثلي العشائر، لضمان إطلاعهم على أنشطة المشروع التي تؤثر على مناطقهم وإشراكهم في الحوار حول الفوائد المحلية وإدارة الأثر والوصول إلى الأراضي وحل التظلمات.** • **سيتم التواصل مع ممثلي القبائل والعشائر من خلال المحافظين المعنيين، الذين سيسهلون التواصل لضمان تمثيل عادل وشامل.** • **سيتم دعوة رؤساء العشائر للمشاركة في الاجتماعات العامة وجلسات الإفصاح واللجان الاستشارية المحلية (LAC) حيثما تم إنشاؤها.** **ما قبل البناء: من كانون ثاني إلى نيسان 2026** • التشاور (اجتماعات ومكالمات هاتفية) حول تصميم اللجان الاستشارية المحلية والتنسيق بشأن تنفيذها. • التشاور (الاجتماعات والمكالمات الهاتفية) حول تصميم خطة التوظيف المحلي والمشتريات المحلية. **البناء: 2026 إلى 2030:** • إحاطات ربع سنوية حول جدول المشروع والتقدم المحرز، وأي امور تنشأ تتعلق بالتظلمات، ومشاركة المجتمع من خلال اللجان الاستشارية المحلية.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني والمستشارون الداعمون

مجموعة أصحاب المصلحة	أهداف المشاركة	مشاركة مشروع الناقل الوطني	المسؤولية
		التشغيل: من عام 2030 فصاعدًا: • مشاركة ربع سنوية من خلال اللجان الاستشارية المحلية LAC بشأن مشاريع تنمية المجتمع	
المجتمعات	سكان المدن والقرى والتجمعات السكنية الصغيرة الواقعة داخل أو بالقرب من مناطق مشروع الناقل الوطني، بما في ذلك الأشخاص الذين قد يتأثرون بتملك الأراضي، وتعطيل سبل العيش، والتأثيرات المرتبطة بالبناء (الضجيج، والغبار، وحركة المرور، والوصول)، فضلاً عن فرص العمل المحلية وفرص الشراء المحلية. ضمان إدارة أي آثار محتملة للمشروع تؤثر على المجتمعات المحلية بما يتماشى مع خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية ESMMP. ضمان توفير أي منافع محتملة للمشروع بطريقة عادلة وشفافة. توفير معلومات المشروع في الوقت المناسب فيما يتعلق بفرص العمل المحلية وفرص الشراء المحلية، وجداول بناء المشروع، وإدارة مخاطر المشروع، واجراءات إدارة اثار المشروع.	• **سيتم إشراك أصحاب المصلحة من المجتمع المحلي من خلال مكاتب الالوية والاقضية والبلديات، وحيثما توجد، اللجان الاستشارية المحلية (LAC) التي يرأسها الحكام الإداريين في الالوية/الاقضية. وستعمل هذه اللجان كمنصات رسمية للتنسيق والحوار بين المشروع والسلطات المحلية وممثلي المجتمع المحلي.** • **ستتواصل شركة مشروع الناقل الوطني أيضًا بشكل مباشر مع المنظمات المجتمعية المحلية (CBOs) والجمعيات النسائية ومجموعات الشباب لضمان أن يكون التواصل شاملاً وأن تتاح للنساء والشباب والفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر فرص للتعبير عن آرائهم والاستفادة من أنشطة المشروع.** • **ستكون المشاركة مستمرة طوال جميع مراحل المشروع، وستشمل اجتماعات عامة على مستوى البلديات، واجتماعات مجموعات أصغر، ومشاورات على مستوى الأسر (خطة إعادة التوطين)، وحملات إعلامية موجهة.** سيتم نشر معلومات مشروع الناقل الوطني باستخدام القنوات المحلية الرسمية (مكاتب البلديات والالوية/الاقضية، ولوحات الإعلانات) بالإضافة إلى المنصات الرقمية مثل صفحات Facebook الرسمية ومجموعات WhatsApp المجتمعية، بما يعكس تفضيلات الاتصال التي أعرب عنها أصحاب المصلحة خلال المشاورات. **ما قبل البناء: من كانون ثاني إلى نيسان 2026** • التشاور (اجتماعات ومكالمات هاتفية) مع منظمات المجتمع المحلي بشأن تصميم لجان العمل المحلية، والتنسيق بشأن تنفيذها. • التشاور (الاجتماعات والمكالمات الهاتفية) مع منظمات المجتمع المحلي بشأن تصميم خطة التوظيف المحلي والمشتريات المحلية. • التشاور مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع (PAPs) لأغراض إعداد خطة إعادة التوطين: سيشمل ذلك التواصل المباشر مع جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع من خلال التعداد الخاص بخطة إعادة التوطين والمسح الأسري، إضافةً إلى عقد اجتماعات عامة في كل من البلديات المدرجة في الجدول 4-1 من خطة إشراك أصحاب المصلحة. كما سيتم تنفيذ	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني والمستشارون الداعمون ومقاولو مقاول الهندسة والتوريد والبناء

مجموعة أصحاب المصلحة	أهداف المشاركة	مشاركة مشروع الناقل الوطني	المسؤولية
		حملات توعوية إضافية من خلال لوحات إعلانات البلديات والألوية والأقضية، وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي أو مجموعات واتساب. • حملة إعلامية حول مشروع الناقل الوطني آلية معالجة التظلم من خلال قنوات التواصل الاجتماعي للسلطات المحلية ولوحات الإعلانات وشبكات WhatsApp لمنظمات المجتمع المحلي وصفحات Facebook. **البناء: 2026 إلى 2030:** • إحاطات ربع سنوية حول جدول المشروع والتقدم المحرز فيه، وأي امور تنشأ تتعلق بالتظلمات، ومشاركة المجتمع من خلال اللجان الاستشارية المحلية LAC. • تحديثات ربع سنوية عن المشروع من خلال نشرة إخبارية للمشروع يتم تقاسمها عبر قنوات التواصل الاجتماعي للسلطات المحلية ولوحات الإعلانات وشبكات WhatsApp لمنظمات المجتمع المحلي وصفحات Facebook. • الإخطار المسبق بأعمال البناء وإغلاقات الطرق من خلال جميع القنوات المذكورة أعلاه. **العمليات: من عام 2030 فصاعدًا:** • مشاركة ربع سنوية من خلال اللجان الاستشارية المحلية (LAC) حول مشاريع تنمية المجتمع	
أنشطة الاعمال	ضمان إدارة أي آثار محتملة للمشروع تؤثر على أنشطة الاعمال بما يتماشى مع خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية ESMMP.	• سيتم التواصل مع الشركات المتأثرة، بما في ذلك العمال، بشكل أساسي من خلال عملية خطة إعادة التوطين (RAP)، والتي ستؤكد الأهلية والتعويضات والإجراءات الاحترازية من آثار التشرد الاقتصادي. وسيجري المشروع مباشرة مع أصحاب أنشطة الاعمال والمشغلين أثناء إعداد خطة إعادة التوطين وتنفيذها، بدعم من مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي والبلديات. • سيتم توسيع نطاق التواصل مع مجتمع الأعمال من خلال المجالس البلدية، واللجان الاستشارية المحلية، وجمعيات الأعمال (على سبيل المثال: جمعيات السياحة، وجمعيات مستخدمي البيئة البحرية، وجمعيات مالكي المعدات/الآليات، وغيرها)، لضمان إيصال المعلومات بشفافية حول الأعمال القادمة، وخطط إدارة الوصول، وفرص التوريد. • التحديثات والمعلومات حول جداول البناء وآلية معالجة التظلم سيتم مشاركتها من خلال الاجتماعات في الموقع ومجموعات WhatsApp ولوحات الإعلانات البلدية المحلية، مما يضمن التواصل السريع والحل المبكر للمشكلات.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني والمستشارون الداعمون ومقاولو مقاول الهندسة والتوريد والبناء

مجموعة أصحاب المصلحة	أهداف المشاركة	مشاركة مشروع الناقل الوطني	المسؤولية
المؤسسات الزراعية	ضمان إدارة أي آثار محتملة للمشروع تؤثر على المؤسسات الزراعية بما يتماشى مع خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية ESMMP.	• سيتم التواصل مع أصحاب المصلحة الزراعيين بشكل أساسي من خلال عملية خطة إعادة التوطين (RAP)، والتي ستؤكد الأهلية والتعويضات والإجراءات الاحترازية من الآثار على الأراضي وسبل العيش. سيعمل المشروع مباشرة على التواصل مع المزارعين والعمال وملاك الأراضي المتاثرين أثناء إعداد خطة التوظيف المحلي وتنفيذها، بدعم من مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي والمكاتب ذات الصلة في الالوية/الاقضية والبلديات. • كما سيتم التواصل المستمر من خلال الجمعيات الزراعية حيثما تكون مسجلة. • سيتم مشاركة التحديثات والمعلومات حول جداول البناء وآلية معالجة التظلم من خلال اجتماعات في الموقع ومجموعات WhatsApp ولوحات الإعلانات البلدية المحلية، مما يضمن التواصل السريع والحل المبكر للمشكلات.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني والمستشارون الداعمون ومقاولو مقاول الهندسة والتوريد والبناء
الرعاة	ضمان إدارة أي آثار محتملة للمشروع تؤثر على الرعاة بما يتماشى مع خطة الإدارة والمراقبة البيئية والاجتماعية ESMMP.	• سيتم التواصل مع الرعاة، المستقرين وشبه الرحل والرحل، من خلال مكاتب الالوية والاقضية وممثلي العشائر، وكذلك من خلال جمعيات الرعاة الحالية ومنظمات المجتمع المحلي النشطة في المناطق الرعوية. • سيتم تصميم عملية إشراك الرعاة بما يراعي وجودهم الموسمي وأنماط تنقلهم، ولذلك ستشمل المشاورات في مناطق الرعي الرئيسية، ونقاط المياه، وعلى طول مسارات الرعي، إضافةً إلى التشاور داخل المجتمعات المستقرة. • سيقوم مسؤولو التزامات المجتمع (مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي) بإجراء زيارات ميدانية ومناقشات في مجموعات صغيرة في مناطق الرعي لتبادل المعلومات حول مشروع آلية معالجة التظلم وجداول البناء وأي اجراءات ذات صلة بإدارة تأثيرات البناء مثل اجراءات السلامة وطرق الوصول. • سيتم إدارة أي آثار اقتصادية محتملة، بما في ذلك فقدان الماشية أو إعاقة الوصول، التي يتعرض لها الرعاة من خلال اجراءات خطة إعادة التوطين RAP. • كما ستعمل شركة مشروع الناقل الوطني بشكل وثيق بالتنسيق مع مكاتب إدارة المراعي التابعة لوزارة الزراعة والتعاونيات المحلية لنشر آخر المستجدات حول أعمال البناء ومعلومات حول آلية التظلمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات WhatsApp التي تستخدمها مجتمعات الرعاة. سيتم أيضًا تمثيل الرعاة في اللجان الاستشارية المحلية (LAC) لضمان انعكاس وجهات نظرهم في عملية صنع القرار بشأن التخفيف وتقاسم المنافع.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني ومقاولو مقاول الهندسة والتوريد والبناء

مجموعة أصحاب المصلحة	أهداف المشاركة	مشاركة مشروع الناقل الوطني	المسؤولية
الفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر	ضمان مشاركة أي مجموعات من أصحاب المصلحة قد تتعرض لضعف متزايد بسبب الآثار المحتملة للمشروع بطريقة مناسبة ثقافيًا	سيطبق مشروع الناقل الوطني اجراءات لضمان إشراك المجموعات الضعيفة المحتملة في أنشطة المشاركة في المشروع وأخذ آرائهم وملاحظاتهم في الاعتبار. بالإضافة إلى أنشطة المشاركة الموضحة أعلاه للمجتمعات المحلية والشركات والمؤسسات الزراعية والرعاة، سيقوم المشروع بتنفيذ الأنشطة التالية: **ما قبل البناء: من كانون ثاني إلى نيسان 2026** • إجراء مشاورات (اجتماعات ومكالمات هاتفية) مع منظمات المجتمع المحلي والبلديات المحلية لتأكيد اجراءات المشاركة المناسبة في المشروع للنساء والشباب والأطفال والشباب ذوي الإعاقة والأسر الهشة/أكثر عرضة للتأثر اقتصاديًا والأسر التي تعيش في تجمعات سكنية عشوائية والرعاة الصغار، بما في ذلك ضمان الوصول إلى نظام إدارة المخاطر للمشروع ومعلومات المشروع الأخرى. **البناء: 2026 إلى 2030:** • إحاطات ربع سنوية حول جدول المشروع والتقدم المحرز فيه، وأي قضية تنشأ تتعلق بالتظلمات، ومشاركة المجتمع المحلي من خلال لجان العمل المجتمعية. • تحديثات ربع سنوية لمعلومات المشروع من خلال نشرة إخبارية للمشروع يتم تقاسمها عبر قنوات التواصل الاجتماعي للسلطات المحلية، ولوحات الإعلانات، وشبكات WhatsApp للمنظمات المجتمعية، وصفحات Facebook. • اجتماعات شخصية مع مسؤول التواصل مع المجتمع المحلي حسب الحاجة. • مراقبة إدارة آثار المشروع على الفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر. **التشغيل: من عام 2030 فصاعدًا:** • مشاركة ربع سنوية من خلال اللجان الاستشارية المحلية (LACs) في مشاريع التنمية المجتمعية • مراقبة إدارة تأثيرات المشروع على الفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر.	

3-6 التحديثات المستقبلية لخطة اشراك أصحاب المصلحة

خطة اشراك أصحاب المصلحة (SEP) هي وثيقة حية وسيتم تحديثها من قبل شركة مشروع الناقل الوطني مع انتقال مشروع الناقل الوطني من مرحلة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) إلى مرحلة التصميم التفصيلي والبناء. ستقوم شركة مشروع الناقل الوطني بإعداد نسخة منقحة بحلول نهاية نيسان 2026، تتضمن:

- مزيد من التفاصيل حول برنامج اشراك أصحاب المصلحة في مرحلة ما قبل البناء، بما في ذلك أنشطة التشاور المحددة المرتبطة بخطة إعادة التوطين (RAP) وخطط التوظيف والمشتريات المحلية وخطة الاستثمار الاجتماعي وخطط الإدارة الأخرى؛
- النهج المحدث وبرنامج اشراك أصحاب المصلحة أثناء البناء، مع تحديد آليات الاتصال وعمليات تبادل المعلومات والتنسيق مع السلطات المحلية واللجان الاستشارية المحلية؛ و
- إطار المشاركة خلال مرحلة التشغيل، بما يضمن استمرار الحوار وإدارة الشكاوى ومراقبة العلاقات المجتمعية طويلة الأجل والتزامات تقاسم المنافع.

سيتم تطوير خطة التوظيف المجتمعي المحدثة من قبل فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية التابع لشركة مشروع الناقل الوطني بالتنسيق مع سلطات المحافظة واللواء والقضاء والبلدية لضمان استمرار الشفافية والشمولية.

7 آلية معالجة التظلمات الخاصة بالمشروع (آلية معالجة التظلم)

1-7 نظرة عامة

سيتم تنفيذ آلية معالجة التظلمات (آلية معالجة التظلم GRM) الخاصة بمشروع الناقل الوطني لضمان تسجيل جميع تعليقات واقتراحات واعتراضات أصحاب المصلحة وأخذها في الاعتبار خلال المراحل المختلفة للمشروع (ما قبل البناء والبناء والتشغيل).

تم تصميم آلية معالجة التظلمات (آلية معالجة التظلم) بحيث تكون سهلة الوصول ومناسبة ثقافيًا وسرية عند الحاجة وتستجيب لاحتياجات جميع أصحاب المصلحة. وتهدف إلى معالجة المخاوف بسرعة وإنصاف، والحد من النزاعات، وتعزيز المساءلة والثقة بين شركة المشروع (شركة مشروع الناقل الوطني – NCPC) وجميع أصحاب المصلحة منذ المراحل الأولى للمشروع.

وتوفر آلية إدارة التظلمات قنوات متعددة لتقديم التظلمات، بما في ذلك من خلال مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي (مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي) والخطوط الهاتفية المخصصة والنماذج المكتوبة وصناديق التظلمات الموضوعة في مواقع استراتيجية (مثل البلديات ومكاتب الألوية/الأقضية) المناسبة لنوع التظلم، مما يضمن السرية وإعطاء الأولوية لحقوق واحتياجات ورغبات مقدم الشكوى.

سيتم الاحتفاظ بسجل تظلم منظم لضمان تسجيل جميع الشكاوى وتصنيفها والتحقيق فيها وحلها وإغلاقها بشكل متسق. تضمن الآلية الرد في الوقت المناسب، مع الإقرار بالاستلام في غضون ثلاثة أيام عمل والسعي إلى حل المشكلة في غضون "ما لا يزيد عن" خمسة عشر يوم عمل، مع إطلاع المشتكين على المستجدات طوال العملية.

لضمان إمكانية الوصول والمشاركة على نطاق واسع، سيتم الترويج بنشاط لآلية معالجة التظلمات من خلال حملات التوعية والتواصل مع المجتمع المحلي وعقد اجتماعات التشاور وتوفير مواد إعلامية سهلة الاستخدام (منشورات).

2-7 الغرض والأهداف

الغرض الأساسي من آلية معالجة التظلمات هو ضمان معالجة جميع الشكاوى والملاحظات المتعلقة ببرنامج مشروع الناقل الوطني بسرعة وإنصاف وشفافية خلال جميع مراحل المشروع. وتعمل الآلية كأداة إدارة أساسية لتعزيز الحوار والمساءلة والاستجابة بين شركة مشروع الناقل الوطني ومقاوليها وجميع أصحاب المصلحة في المشروع.

على وجه التحديد، تهدف آلية معالجة التظلمات إلى:

- توفير قنوات ميسرة وشاملة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والعمال والفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر، لطرح مخاوفهم وتقديم شكاواهم أو طلب المعلومات من خلال وسائل ملائمة ثقافيًا تضمن السرية وعدم التعرض للانتقام.
- تعزيز الثقة والمساءلة بين شركة مشروع الناقل الوطني والمقاولين والمجتمعات المتأثرة من خلال ضمان معالجة جميع التظلمات بشكل موضوعي ومتسق وبشفافية كاملة. وهذا يعزز العلاقات البناءة ويقوي التزام شركة مشروع الناقل الوطني بالمسؤولية الاجتماعية والحوكمة الأخلاقية.
- تحديد المشكلات وحلها في وقت مبكر، ومنع تصعيدها إلى نزاعات أو تأخيرات أو آثار بيئية واجتماعية سلبية. يساعد الكشف المبكر والاستجابة السريعة في الحفاظ على علاقات إيجابية مع المجتمع وضمان استمرارية المشروع.
- دعم التحسين المستمر لأداء المشروع في المجالات البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة (ESHS) من خلال تتبع وتحليل بيانات التظلمات لتحديد المشكلات النظامية، وتعزيز ممارسات الإدارة، وتحسين عمليات اشراك أصحاب المصلحة.
- ضمان الامتثال للتشريعات الوطنية ومعايير المقرضين الدوليين، بما في ذلك معايير البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وبنك الاستثمار الاوروبي، ومؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، فضلاً عن القوانين والانظمة الأردنية ذات الصلة بالإدارة البيئية والاجتماعية وحماية أصحاب المصلحة.
- وبالتالي، فإن الية معالجة التظلمات العامة هو منصة غير قضائية وشفافة وشاملة تسمح لأصحاب المصلحة بالبحث عن حلول عادلة على مستوى المشروع. ومع ذلك، فإنه لا يحل محل الحق المشروع لأي من أصحاب المصلحة في متابعة شواغلهم من خلال القنوات القضائية أو الإدارية الرسمية على النحو المنصوص عليه في قوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

3-7 النطاق

تنطبق آلية معالجة التظلمات (آلية معالجة التظلم) لمشروع الناقل الوطني على جميع مراحل وعناصر المشروع وتغطي جميع المسائل البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة والتشغيلية التي قد تنشأ بسبب أنشطة المشروع.

ويوفر آلية رسمية وشفافة وسهلة الوصول يمكن من خلالها للأفراد أو المجموعات أو المنظمات تقديم مخاوفهم أو شكاواهم أو ملاحظاتهم المتعلقة بأداء المشروع أو آثاره. الآلية متاحة لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمعات المتأثرة بالمشروع والعمال والمقاولين والمقاولين الفرعيين والموردين والجمهور دون تمييز أو تكلفة.

تتناول آلية معالجة التظلمات، على سبيل المثال لا الحصر، الفئات التالية من اية امور:

- تملك الأراضي وإعادة التوطين والتعويضات: المخاوف المتعلقة باستعمالات الأراضي وملكيتها وفقدان الممتلكات وتأثيرات سبل العيش أو النزاعات المتعلقة بمعدلات التعويضات أو الاستحقاقات.
- صحة المجتمع وسلامته وتأثيراته البيئية: الامور المرتبطة بالغبار والضجيج والاهتزازات وجودة المياه واضطرابات المرور وقيود الوصول وغيرها من تأثيرات البناء والتشغيل التي تؤثر على المجتمعات المحلية.
- قضايا التعاقد والتوظيف والعمالة: الشكاوى المتعلقة بممارسات التوظيف وشروط التوظيف ودفع الأجور وظروف العمل والتمييز أو عدم المساواة، بما في ذلك الاستبعاد على أساس النوع الاجتماعي أو الافتقار إلى الشفافية في عمليات التوظيف والعطاءات.
- التراث الثقافي أو العلاقات المجتمعية: التظلمات المتعلقة بالأضرار المحتملة للمواقع الأثرية أو التراث الثقافي، وتعطيل الممارسات التقليدية أو الدينية، أو النزاعات التي تؤثر على الوئام المجتمعي.
- سوء السلوك أو التحرش أو السلوك غير الأخلاقي: الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك أو الفساد أو التحرش الجنسي أو أي سلوك غير لائق آخر من قبل موظفي شركة مشروع الناقل الوطني أو المقاول أو المقاول الفرعي أثناء تنفيذ المشروع.
- امور أخرى متعلقة بالمشروع: أي مخاوف إضافية تتعلق بأفعال أو إهمال أو تأثيرات شركة مشروع الناقل الوطني أو مقاوليها أو المقاولين الفرعيين أو ممثليها التي قد تؤثر سلبًا على أصحاب المصلحة أو البيئة.

يضمن هذا النطاق الواسع أن يظل نظام معالجة التظلمات أداة شاملة وجامعة لإدارة وحل جميع التظلمات المرتبطة ببرنامج مشروع الناقل الوطني، مما يعزز التزام شركة مشروع الناقل الوطني بالشفافية والمساءلة والتحسين المستمر في الأداء البيئي والاجتماعي.

4-7 المبادئ التوجيهية

تستند آلية معالجة التظلم إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تضمن عملها بطريقة عادلة وشفافة وخاضعة للمساءلة. تحدد هذه المبادئ كيفية تلقي التظلمات وإدارتها وحلها، وتساعد في الحفاظ على الثقة بين العمال والمجتمعات وأصحاب المصلحة. يعطي نظام معالجة التظلمات الأولوية لإمكانية الوصول والسرية وعدم التمييز والاستجابة في الوقت المناسب والحماية من الانتقام، مع تعزيز التحسين المستمر بناءً على الدروس المستفادة. وتم تلخيص المبادئ التوجيهية الرئيسية لآلية معالجة التظلمات في الجدول 7.1 أدناه:

الجدول 7.1: آلية معالجة التظلم وفقًا للمبادئ التوجيهية

المبدأ	الوصف
إمكانية الوصول	مفتوح لجميع أصحاب المصلحة من خلال قنوات متعددة ولغات متعددة (العربية والإنجليزية).
الشفافية	يتم تسجيل كل تظلم وتوثيقه وتتبعه وحله وفقًا لإجراءات واضحة.
الإنصاف	معاملة جميع المشتكين على قدم المساواة دون تمييز.
السرية	يتم حماية البيانات الشخصية بموجب القانون رقم 2023/24.
الالتزام بالمواعيد	أطر زمنية محددة **للإقرار بالاستلام** (3 أيام) والحل (15 يومًا).
الحماية من الانتقام	عدم التسامح مطلقًا مع الانتقام من مقدمي الشكاوى.
التحسين المستمر	تحليل منتظم للاتجاهات والدروس المستفادة.

5-7 الأدوار والمسؤوليات المؤسسية لآلية معالجة التظلم

7-5-1- فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) التابع لشركة مشروع الناقل الوطني (شركة مشروع الناقل الوطني)

يتولى فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية التابع لشركة مشروع الناقل الوطني، والذي يتألف من مدير الفريق وأخصائيي البيئة والشؤون الاجتماعية ومسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي، المسؤولية الشاملة عن تنفيذ آلية معالجة التظلم والإشراف عليها وتحسينها المستمر. ويضمن الفريق معالجة جميع التظلمات بكفاءة وشفافية ووفقًا لنظام الادارة البيئة والاجتماعية (ESMS) التابع لشركة مشروع الناقل الوطني ومعايير المقرضين.

وتشمل الوظائف والمسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- الحفاظ على قاعدة بيانات التظلمات ونظام التتبع لضمان تسجيل جميع الشكاوى وتصنيفها ومراقبتها وحلها بشكل صحيح في غضون الأطر الزمنية المتفق عليها. تعمل قاعدة البيانات كمستودع مركزي للتحليل وتحديد الاتجاهات وإعداد التقارير.
- تنسيق التحقيقات وضمان الاستجابة في الوقت المناسب بالتعاون مع المقاولين ومستشاري الإشراف والإدارات ذات الصلة في شركة مشروع الناقل الوطني. ويشرف فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية على التحقق من التظلمات ويضمن تنفيذ الإجراءات التصحيحية بفعالية.
- إعداد تقارير ربع سنوية وسنوية لمراقبة التظلمات وتلخص عدد التظلمات الواردة ونوعها وحالتها، بالإضافة إلى الجداول الزمنية للردود ونتائج الحلول والدروس المستفادة. ويتم مشاركة هذه التقارير مع الإدارة العليا لشركة مشروع الناقل الوطني وشركاء المشروع والمقرضين.
- ضمان توافق المقاول مع الية معالجة التظلمات (آلية معالجة التظلم) من خلال مراجعة واعتماد إجراءات التظلم على مستوى المقاول، وتوفير التدريب لمسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي (CLO)، ومراقبة أدائهم لضمان التوافق مع معايير شركة مشروع الناقل الوطني.
- الإبلاغ عن التظلمات الكبيرة أو الحساسة أو المتكررة إلى إدارة شركة مشروع الناقل الوطني والمؤسسات المقرضة في الوقت المناسب، لا سيما تلك المتعلقة بالسلامة أو تملك الأراضي أو المخاطر المحتملة على السمعة، والمتابعة لضمان اتخاذ اجراءات الحلول المناسبة.

من خلال هذه الوظائف، يضمن فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية أن تعمل آلية معالجة التظلم كنظام شفاف وشامل وفعال، مما يساهم في حل المشكلات في وقت مبكر، وتعزيز ثقة المجتمع، وتحسين الأداء العام للمشروع.

7-5-2- المقاولون والمقاولون الفرعيون

يتحمل المقاولون والمقاولون الفرعيون المسؤولية المباشرة عن تنفيذ أعمال البناء والأنشطة ذات الصلة وفقًا لنظام الادارة البيئية والاجتماعية (ESMS) التابع لشركة شركة مشروع الناقل الوطني، وخطة الادارة البيئية والاجتماعية (ESMP)، والية معالجة التظلمات (آلية معالجة التظلم). ويُطلب منهم الحفاظ على شفافية التعامل مع المجتمعات المحلية وضمان المعالجة الفعالة للتظلمات على مستوى الموقع تحت إشراف شركة مشروع الناقل الوطني.

الأدوار والمسؤوليات الرئيسية:

- تنفيذ الية معالجة التظلمات للمشروع (آلية معالجة التظلم) التابع لمشروع الناقل الوطني على مستوى موقع البناء: انشاء وتشغيل الية معالجة التظلمات للمشروع (آلية معالجة التظلم) في مواقع البناء، مع وجود مسؤولي اتصال مدربين من المقاولين مسؤولين عن تلقي التظلمات وحلها.
- معالجة التظلمات: تسجيل جميع الشكاوى، والرد عليها في غضون ثلاثة (3) أيام، وحلها في غضون خمسة عشر (15) يوم عمل، مع الحفاظ على التواصل مع مقدمي الشكاوى وتوثيق الإجراءات المتخذة.
- إعداد التقارير: تقديم تقارير شهرية إلى فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية لدى شركة مشروع الناقل الوطني تلخص التظلمات الواردة والمحلولة والمعلقة، والإبلاغ الفوري عن الحالات الخطيرة أو الحساسة.
- المشاركة المجتمعية: الحفاظ على اتصال مفتوح مع المجتمعات المتأثرة، وضمان الإفصاح في الوقت المناسب عن أنشطة المشروع والإجراءات الاحترازية.

- التدريب: توفير تدريب مستمر للموظفين والمقاولين الفرعيين على معالجة التظلمات والصحة والسلامة والعلاقات المجتمعية.
- الإشراف على المقاولين الفرعيين: ضمان امتثال جميع المقاولين الفرعيين لنفس المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير معالجة التظلمات.
- السرية وعدم الانتقام: ضمان السرية وتطبيق سياسة عدم التسامح مطلقًا مع الانتقام أو التمييز ضد أي فرد يقدم شكوى.

7-5-3- لجنة التظلمات

يرأس اللجنة مدير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني وتضم ممثلين عن الإدارة القانونية لشركة مشروع الناقل الوطني، ومتخصصين في الشؤون البيئية والاجتماعية، والممثل البيئي والاجتماعي E&S للمقاول، وممثل عن المحافظة أو المجتمع المحلي كمراقب، حسب الاقتضاء. تجتمع اللجنة بانتظام، وعلى أساس مخصص، في الحالات العاجلة أو المعقدة.

الأدوار والمسؤوليات الرئيسية:

- المراجعة واتخاذ القرار: فحص التظلمات التي تمت إحالتها أو التظلمات المعقدة التي لم يتم حلها على مستوى المشروع أو الموقع واتخاذ قرارات نهائية بشأنها.
- الإنصاف والحياد: ضمان أن تستند جميع القرارات إلى أدلة واقعية ومدخلات من أصحاب المصلحة، وأن تتوافق مع إجراءات التظلمات والمعايير الأخلاقية لشركة مشروع الناقل الوطني.
- التنسيق والإشراف: العمل عن كثب مع فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمقاولين للتحقق من التحقيقات ومراجعة الإجراءات المقترحة وتأكيد تنفيذ الحلول المتفق عليها.
- التوثيق وإعداد التقارير: تسجيل جميع المداولات والقرارات وإجراءات المتابعة، وضمان إبلاغ المشتكين بالنتائج على الفور.
- المراقبة والمساءلة: تتبع أنماط الشكاوى المتكررة أو عالية المخاطر، وتحديد المشكلات النظامية، وتقديم توصيات بالإجراءات التصحيحية والوقائية إلى إدارة شركة مشروع الناقل الوطني.
- التواصل مع المقرضين والسلطات: الإبلاغ عن الشكاوى الخطيرة أو الحساسة، بما في ذلك تلك التي لها آثار على السمعة أو السلامة، إلى الإدارة العليا لـ شركة مشروع الناقل الوطني والمؤسسات المالية ذات الصلة حسب الاقتضاء.
- معالجة التظلمات التي لم يتم حلها والتي تمت إحالتها إلى مستوى أعلى: العمل كهيئة مراجعة داخلية نهائية لجميع التظلمات التي لم يتم حلها من خلال إجراءات الية معالجة التظلمات (آلية معالجة التظلم).

7-6 إجراءات آلية معالجة التظلم

7-6-1- نظرة عامة

يمكن أن يتم رفع التظلمات من قبل موظفو شركة مشروع الناقل الوطني أو العمال المتعاقدون أو المجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطة ما قبل البناء أو البناء أو التشغيل أو الصيانة. يقدم **الملحق 3** نموذج تسجيل التظلمات للمجتمع والعمال على وجه التحديد، وستعمل آلية معالجة التظلم من خلال قناتين متوازيتين:

- بالنسبة للموظفين والعاملين: يمكن تقديم التظلمات المتعلقة بظروف العمل أو التمييز أو سوء السلوك في مكان العمل مباشرة إلى مشرف الموظف أو قسم الموارد البشرية، الذي يجب أن يرد في غضون خمسة (5) أيام عمل. إذا ظلت الشكوى دون حل، يجوز للموظف رفع الأمر إلى السلطة الحكومية المختصة بالعمل أو السعي إلى حل رسمي من خلال القنوات القضائية المناسبة وفقًا لقوانين وانظمة العمل الأردنية.
- بالنسبة للمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين: سيتم استلام جميع التظلمات المتعلقة بالمجتمع المحلي، بما في ذلك المخاوف البيئية أو الاجتماعية أو المتعلقة بالسلامة، وإدارتها من قبل فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية لدى شركة مشروع الناقل الوطني أو مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى مقاول الهندسة والتوريد والبناء. سيتم الإقرار بالتظلمات في غضون ثلاثة (3) أيام عمل، والتحقيق فيها على الفور، وحلها في غضون خمسة عشر (15) يوم عمل.

يمكن العثور على نماذج استمارات تسجيل التظلمات في الملحق 2 من خطة اشراك أصحاب المصلحة هذه. تُستخدم استمارات الشكاوى لتوثيق جميع المخاوف أو الشكاوى أو الملاحظات الواردة من العمال أو أفراد المجتمع أو أصحاب المصلحة الآخرين.

7-6-2- قنوات تقديم التظلمات

لضمان أن يتمكن جميع أصحاب المصلحة من إثارة مخاوفهم بسهولة، يوفر مشروع آلية معالجة التظلم قنوات متعددة سهلة الوصول ومناسبة ثقافياً لتقديم التظلمات. وتستوعب هذه القنوات اختيارات مستويات متعددة من المعرفة، مما يسمح لأصحاب المصلحة بالتواصل بشأن القضايا شخصياً أو كتابياً أو إلكترونياً أو بشكل مجهول. ويتم تخصيص أدوار ومسؤوليات واضحة لضمان استلام كل شكوى وتسجيلها ومعالجتها على الفور. ويتضمن الجدول 7-2 ادناه موجزا عن القنوات المتاحة لتقديم التظلمات.

الجدول 7-2. قنوات آلية معالجة التظلم

القناة	الوصف	المسؤولية
شخصيًا	مباشرة إلى شركة مشروع الناقل الوطني ومسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى المقاولين، مكاتب الموقع، أو اثناء الاجتماعات مع المجتمع	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة / مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي / موظفو الشؤون البيئية والاجتماعية التابعون للمقاول
الخط الساخن	+962790088877	الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني
البريد الالكتروني	info@ncpc-jo.com	الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني
نموذج مكتوب	يتم تقديمه إلى مكاتب المشروع أو مكاتب المحافظات أو عبر صناديق التظلمات	مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي
الصناديق المجتمعية	صناديق آمنة موجودة في المكاتب البلدية ومخيمات المشروع	المقاول / مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي
نموذج يتم تقديمه عن بعُد عبر الإنترنت (الموقع الالكتروني للمشروع)	www.ncpc-jo.com	قنوات اتصالات شركة مشروع الناقل الوطني
التقديمات المجهولة	يتم قبولها ومعالجتها بنفس الأولوية	مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي / فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة

سيتم توزيع مواد توعوية (منشورات، ملصقات، إعلانات إذاعية) باللغتين العربية والإنجليزية لضمان إطلاع جميع اصحاب المصلحة على هذه الخيارات.

7-6-3- عملية معالجة التظلمات

يتبع نظام معالجة التظلمات لدى المشروع عملية منظمة ومتدرجة لضمان معالجة جميع التظلمات بشكل متسق وشفاف وفي غضون أطر زمنية محددة. وهذه العملية توجه التظلم من لحظة تقديمه من خلال التسجيل والتقييم والحل والإغلاق النهائي، مع توفير مسارات واضحة للتصعيد عند الحاجة. وتحدد كل خطوة مسؤوليات وجداول زمنية محددة لضمان المساءلة واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب. وقد تضمن الجدول 7-3 عرضا للخطوات المُنظِمة لعملية التظلم.

الجدول 7-3. الخطوات المنظمة لعملية التظلم

الخطوة	الوصف	الطرف المسؤول	الجدول الزمني
1. التقديم	يمكن تقديم التظلم شخصيًا (من خلال مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي) أو عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو صناديق الشكاوى في مكاتب الموقع أو خلال الاجتماعات العامة. ويمكن للمشتكين استخدام نموذج الشكوى القياسي المقترح (المرفق كملحق لخطة اشراك أصحاب المصلحة هذه) أو تقديم الشكوى بنموذج حر.	المشتكي / مقاول الهندسة والتوريد والبناء أو مسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني	—
2. التسجيل	يتم تسجيل كل تظلم في سجل التظلمات وتخصيص رقم تعريفي فريد له. ويتم تصنيف الشكوى بناءً على النوع والطابع العاجل والموقع.	مقاول الهندسة والتوريد والبناء أو مسؤولي الاتصال مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني / فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة	في غضون يوم عمل واحد

3. الإقرار	يتم إبلاغ مقدم الشكوى كتابيًا أو شفهيًا (حسب طريقة التقديم) في غضون 3 أيام عمل من استلام الشكوى.	مقاول الهندسة والتوريد والبناء أو مسؤولي الاتصال مع المجتمع المحلي لدى شركة مشروع الناقل الوطني	في غضون 3 أيام عمل
4. التقييم والتحقيق	يتم مراجعة التظلم من قبل فريق الشؤون البيئية والاجتماعية أو فريق آلية معالجة التظلم. ويتم إجراء التحقيقات بالتنسيق مع الإدارات ذات الصلة لتحديد الأسباب والآثار والحلول الممكنة.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني / مقاول الهندسة والتوريد والبناء	في غضون 10 أيام عمل
5. اقتراح الحل	يتم إبلاغ مقدم الشكوى بالحل المقترح في غضون 15 يوم عمل. وإذا تم قبول الحل، يتم تنفيذه على الفور وتسجيله.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني / مقاول الهندسة والتوريد والبناء	في غضون 15 يوم عمل
6. تنفيذ الحل	اتخاذ الإجراءات التصحيحية وتوثيقها.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني / مقاول الهندسة والتوريد والبناء	فور التوصل إلى اتفاق
7. التصعيد (في حالة عدم التوصل إلى حل)	إذا لم يكن مقدم الشكوى راضياً، يتم تصعيد القضية إلى لجنة آلية معالجة التظلم. ستقوم اللجنة بمراجعة القضية واتخاذ قرار نهائي في غضون 15 يوم عمل إضافي.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني / مقاول الهندسة والتوريد والبناء	في غضون 30 يوم عمل إجمالاً
8. الإغلاق والتعليقات	بمجرد حل الشكوى، يتم وضع علامة "مغلقة" عليها في السجل، ويوقع مقدم الشكوى على نموذج الحل (إن أمكن).	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني / مقاول الهندسة والتوريد والبناء	عند الانتهاء
9. المراقبة وإعداد التقارير	تتم مراقبة اتجاهات التظلم والمسائل التي لم يتم حلها شهريًا وإبلاغ إدارة المشروع والجهات المقرضة بها. وتُستخدم التعليقات لمنع تكرار المشكلة وتحسين المشاركة في المستقبل.	فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني	في غضون 30 يوم عمل إجمالاً

7-6-4- التصعيد والاستئناف

إذا لم يكن المشتكي راضياً عن الرد الأولي، فيمكنه تصعيد الامر إلى:

1. لجنة التظلم لدى شركة مشروع الناقل الوطني (مستوى الاستئناف الداخلي): وستقوم اللجنة بمراجعة مستقلة للتظلم، وتعيد تقييم الأدلة، وتقوم باستشارة الفرق الفنية ذات الصلة إذا لزم الأمر، وتعمل على اصدار قرارًا رسميًا مكتوبًا في غضون فترة زمنية محددة.
2. السلطة الإدارية ذات الصلة (المحافظة أو سلطة منطقة العقبة الاقتصادية ، حسب الموقع): يمكن للمشتكين طلب مراجعة إضافية من خلال الجهة الحكومية المختصة التي تكون مسؤولة عن الإشراف الإداري على منطقة المشروع. وستقوم هذه الجهة بتقييم الشكوى وفقًا للإجراءات الوطنية وإصدار قرارها.
3. المحاكم النظامية أو الإدارية في الأردن: في أي مرحلة، يحتفظ المشتكون بحقهم القانوني في السعي إلى حل المسألة رسمياً من خلال النظام القضائي ودون أي قيود. ويمكن طلب المراجعة القضائية إذا اعتقد المشتكي أن التظلم لم يتم التعامل معه بشكل عادل أو قانوني أو مناسب.

وسيقوم المشروع بتوثيق جميع الإجراءات والتصعيدات والقرارات المتخذة على كل مستوى، مما يضمن شفافية العملية وإمكانية تتبعها ومساءلتها.

7-7 الحساسية الجندرية وإجراءات معالجة التظلمات الحساسة

7-7-1- نظرة عامة

يضمن نظام إدارة معالجة التظلمات لدى المشروع أن جميع الأفراد، بما في ذلك النساء والشباب والفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر والأشخاص المعرضون للتمييز، يمكنهم إثارة مخاوفهم بأمان دون خوف من الانتقام. وتلتزم شركة مشروع الناقل الوطني بأن تكون العملية

متاحة وسرية وتتم بشكل لائق وتستند إلى مبادئ الكرامة والمساواة وعدم التمييز. كما ويجب إدارة جميع المعلومات الشخصية وفقًا لقانون حماية البيانات الشخصية الأردني (2023)، مع ضوابط صارمة للوصول ومع تعزيز للسرية للحالات المتعلقة بالحماية.

يمكن لأصحاب المصلحة تقديم تظلماتهم بشكل مجهول، وستعامل هذه الحالات بنفس الجدية والسرية والأولوية التي تعامل بها التظلمات المحددة الهوية. ولن يتم الكشف عن هوية المشتكين المجهولين، وستجرى جميع التحقيقات دون المساس بالخصوصية.

وتضمن آلية معالجة التظلم المشاركة الآمنة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر الأخرى. وسيتم توفير موظفات مدربات على إشراك المرأة لتلقي وإدارة الشكاوى ذات الحساسية الجندرية، مما يضمن التعامل المناسب معها وإحالتها إذا كان هناك حاجة لذلك. وتتبع شركة مشروع الناقل الوطني سياسة صارمة بعدم التسامح مطلقًا مع الانتقام أو الترهيب أو أي عواقب سلبية للأفراد الذين يقدمون التظلمات أو يدعمونها، وتوجد اجراءات لمراقبة المخاطر وضمان الحماية طوال العملية. وسيتم التعامل مع جميع التظلمات الحساسة وفق مبادئ تتمحور حول الناجين لضمان السلامة والسرية والاحترام والكرامة وعدم التمييز والموافقة المستنيرة.

يتضمن نظام معالجة التظلمات أيضًا آلية مخصصة للتعامل مع الحالات الحساسة، مثل:

- العنف والتحرش القائمان على النوع الاجتماعي (GBVH)
- الاستغلال والاعتداء الجنسي / التحرش الجنسي (SEA/SH)
- إساءة معاملة الأطفال أو استغلالهم
- التمييز (على أساس الجنس أو الجنسية أو العرق أو الإعاقة أو أسباب أخرى)
- التنمر أو التحرش أو أي مخاوف أخرى متعلقة بالحماية

تتطلب هذه الحالات إجراءات متخصصة، ومعززة بالسرية، وموظفين مدربين. ولذلك، فان التظلمات الحساسة لا تتبع المسار القياسي لآلية معالجة التظلمات العادية، بل يتم التعامل معها من خلال عملية آمنة تركز على الناجين، كما هو مفصل في الأقسام الفرعية التالية.

7-7-2- قنوات إبلاغ متخصصة للحالات الحساسة

ستعمل شركة مشروع الناقل الوطني على انشاء قنوات سرية ومحمية للإبلاغ عن التظلمات الحساسة. ولن يتمكن سوى الموظفين المصرح لهم من الوصول إلى هذه القنوات. وستشمل هذه القنوات ما يلي:

- خط ساخن سري للبلاغات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- حساب بريد إلكتروني سري لا يمكن الوصول إليه إلا من قبل أخصائي الشؤون البيئية والاجتماعية لدى شركة مشروع الناقل الوطني أو مدير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- الإبلاغ بشكل شخصي الى مسؤول التواصل مع المجتمع المحلي أو أخصائي الشؤون البيئية والاجتماعية لدى شركة مشروع الناقل الوطني أو مدير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- تقديم بلاغات مجهولة المصدر، والتي سيتم التحقيق فيها بشكل كامل بنفس الأولوية.

هذه القنوات لن تكون متاحة لموظفي المقاولين أو الموظفين العاديين وذلك لضمان السرية وتجنب تضارب المصالح.

7-7-3- المعالجة المتخصصة والتحقيق وإدارة الحالات ومسارات الإحالة

في حالة تلقي شكوى ذات حساسية، سيتم التعامل معها من قبل الفريق المتخصص في القضايا الحساسة (SSCT) والذي يتألف من أفراد مدربين ومفوضين. ولن يشارك ممثلي المقاول في التحقيق في القضايا الحساسة.

سيقوم الفريق المتخصص في القضايا الحساسة (SSCT) بما يلي:

- ضمان التواصل السري والمحترم مع الناجي.
- إجراء تحقيقات سرية وآمنة.
- تجنب إعادة إيذاء الناجي (عدم تكرار الاستجواب).
- تنفيذ ضوابط صارمة للوصول إلى البيانات لحمايتها.

- توثيق الإجراءات باستخدام رموز غير قابلة للتعريف بدلاً من المعلومات الشخصية.

سيتم الاحتفاظ بالشكاوى الحساسة في قاعدة بيانات آمنة ومقيدة، منفصلة عن سجل التظلمات العام.

ستعمل شركة مشروع الناقل الوطني على تسهيل الوصول إلى خدمات الدعم المهني وستحتفظ بدليل محدث لمقدمي خدمات الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي/حماية الطفل المحليين مع أرقام اتصال للطوارئ على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

لا تتبع التظلمات الحساسة الجدول الزمني القياسي المتبع في الية معالجة التظلمات. بدلاً من ذلك، فان الحالة تحدد وتيرة العملية. كما يمكن للشخص المعني بالحالة أن يعلقها مؤقتًا أو ينهيها أو يسحبها في أي وقت. وأخيرًا، لن يتم اتخاذ القرارات الرئيسية، مثل التحقيقات أو الإحالات، إلا بموافقة صريحة من الشخص المعني.

7-7-4- مسؤوليات المقاول فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والقضايا الحساسة

يجب على جميع المقاولين والمقاولين الفرعين ما يلي:

- تنفيذ مدوّنة سلوك تحظر بشكل صارم الاستغلال والاعتداء الجنسي والتحرّش الجنسي (SEAH) وجميع أشكال التمييز.
- توفير تدريب إلزامي على العنف القائم على النوع الاجتماعي ومدونة قواعد السلوك لجميع العمال.
- إحالة أي تظلم ذات حساسية على الفور إلى الفريق المتخصص في القضايا الحساسة (SSCT) لدى شركة مشروع الناقل الوطني (عدم التعامل معها داخليًا).
- ضمان عدم الانتقام من المشتكين أو الشهود أو العمال الذين يبلغون عن سوء السلوك.
- التعاون مع تحقيقات شركة مشروع الناقل الوطني مع احترام قواعد السرية.

7-7-5- ضمانات عدم الانتقام والسلامة

تطبق شركة مشروع الناقل الوطني سياسة صارمة بعدم التسامح مطلقًا مع الانتقام. وسيتم اتخاذ إجراءات عقابية ضد أي فرد يحاول ترهيب أو إسكات مقدم الشكوى، أو الانتقام من الناجي أو الشاهد، أو خرق السرية، أو التدخل في التحقيق.

7-8 التوعية والتدريب وبناء القدرات

تضمن شركة مشروع الناقل الوطني أن جميع العاملين في المشروع والمقاولين وأصحاب المصلحة يفهمون بوضوح الغرض من آلية معالجة التظلم وعملية استخدامها وإمكانية الوصول إليها. وسيتم تنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات والتوعية لتعزيز التعامل المتسق مع التظلمات، وتعزيز الشفافية، وضمان أن جميع الأفراد، وخاصة الفئات الهشة/أكثر عرضة للتأثر، يعرفون كيفية إثارة المخاوف بأمان.

- تدريب تمهيدي وتدريب تنشيطي لجميع موظفي شركة مشروع الناقل الوطني والمقاولين، لضمان فهم كل عامل لدوره في آلية معالجة التظلمات ، ومتطلبات الإبلاغ، والتزامات السرية، وعملية تقديم التظلمات أو إحالتها.
- حملات توعية في المجتمعات المتضررة من خلال قنوات متعددة، بما في ذلك النشرات المطبوعة والملصقات على لوحات الإعلانات في مواقع البناء والمراكز المجتمعية والإعلانات الإذاعية المحلية والاتصالات الرقمية التي تهدف إلى إعلام أفراد المجتمع بحقوقهم وقنوات التظلم المتاحة والجداول الزمنية المتوقعة للاستجابة.
- جلسات منتظمة لإشراك أصحاب المصلحة لشرح عملية التظلم بالتفصيل، بما في ذلك كيفية تقديم شكوى، وكيفية تسجيل الحالات وتقييمها، وكيفية مراقبة التقدم المحرز، وما هي مسارات التصعيد المتاحة إذا كان الشاكي غير راضٍ.
- تدريب متخصص لمسؤولي التواصل مع المجتمع المحلي ومسؤولي إشراك المرأة بحيث يتم التركيز على الحساسية الثقافية وإدارة السرية والتواصل المتمركز حول الناجيات ومعالجة الشكاوى القائمة على النوع الاجتماعي والإحالة المناسبة للحالات الحساسة إلى مقدمي خدمات الحماية عند الحاجة.

9-7 المراقبة والإبلاغ والتعلم

سيحتفظ فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني بقاعدة بيانات مركزيّة وآمنة للتظلمات بحيث يتم تسجيل وتتبع جميع التظلمات الواردة بشكل منهجي طوال دورة حياة المشروع. ستتيح قاعدة البيانات المراقبة الشفافة وتحليل القضايا المتكررة وتقديم التقارير في الوقت المناسب إلى الإدارة وأصحاب المصلحة. وستتضمن المعلومات التالية:

- العدد الإجمالي للتظلمات الواردة والمعالجة والتي تم حلها ، بما في ذلك وضع كل حالة والتحقق من إغلاقها.
- تصنيف التظلمات حسب النوع والموقع الجغرافي والخطورة وملف الشاكي (مثل العامل أو عضو المجتمع أو الفئة الهشة/أكثر عرضة للتأثر) لتحديد الأنماط والمجالات التي تتطلب تدخلات محددة.
- متوسط وقت التحقيق والحل، وجودة الاستجابة، ومستويات رضا المشتكي، مما يساعد في تقييم كفاءة وفعالية نظام الية معالجة التظلمات.
- التظلمات المعلقة أو المتأخرة أو التي تمت إحالتها إلى مستويات أعلى والتي تتطلب اهتمامًا أعلى أو إجراءات تصحيحية إضافية، لضمان عدم ترك أي حالة دون حل.

ستتضمن تقارير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة الربعية والسنوية بيانات موجزة عن التظلم، وتسلط الضوء على الاتجاهات الرئيسية، وتحدد القضايا المتكررة التي تتطلب إجراءات إدارية. كما وستعرض لوحات المعلومات والرسوم البيانية المرئية -التي هي قيد التطوير حاليًا- الفئات والجداول الزمنية وأداء الاستجابة ومعدلات الحلول لتعزيز المساءلة واتخاذ القرارات. وسيتم مشاركة هذه التقارير مع الإدارة العليا لشركة مشروع الناقل الوطني والجهات المقرضة للمشروع والسلطات المختصة كجزء من التزامات المشروع بتقديم تقارير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة.

10-7 التحسين المستمر والمراجعة المستمرة

تعتبر آلية معالجة التظلمات آلية ديناميكية وحيوية وستخضع لمراجعة دورية على الأقل مرة واحدة سنويًا أو بعد تحقيق إنجازات رئيسية في المشروع لضمان استمرار فعاليتها واستجابتها وتوافقها مع احتياجات المشروع المتطورة. وستقوم عملية المراجعة بتقييم ما يلي:

- كفاءة واتساق إجراءات معالجة التظلمات، بما في ذلك التسجيل والتقييم والتحقيق والتوثيق والإغلاق، لضمان الامتثال لإطار عمل آلية معالجة التظلمات المعمول بها.
- إمكانية الوصول إلى قنوات التظلم وشموليتها وملاءمتها ثقافيًا، لضمان أن يتمكن العمال والنساء والفئات المهشمة وأفراد المجتمع من إثارة مخاوفهم بأمان دون عوائق تتعلق باللغة، أو التنقل، أو معرفة القراءة والكتابة، أو الأعراف الاجتماعية.
- جودة الاستجابات وكفايتها وتوقيتها، وتقييم ما إذا كانت التظلمات يتم التعامل معها بشكل شامل وعادل وفي غضون الأطر الزمنية المتوقعة، وما إذا كانت الإجراءات التصحيحية يتم تنفيذها بفعالية.
- رضا أصحاب المصلحة والدروس المستفادة، بناءً على التعليقات الواردة من مقدمي الشكاوى وممثلي المجتمع والمقاولين وموظفي المشروع، من أجل التحسين المستمر للنظام ومعالجة الفجوات التي تم تحديدها.

النتائج المستخلصة من كل دورة ستساعد في توجيه التحديثات التي تتم على إجراءات خطة اشراك أصحاب المصلحة و خطة الإدارة البيئية والاجتماعية و آلية معالجة التظلمات وسوف تعمل على اثراء التدريب المستقبلي وبرامج بناء القدرات وأنشطة إشراك أصحاب المصلحة.

11-7 سجل التظلمات

من الضروري أن يتم توثيق جميع القضايا التي يثيرها أصحاب المصلحة بطريقة منطقية ومتسقة ومنظمة لضمان تتبعها بشكل صحيح من لحظة استلامها وحتى التحقيق فيها وحلها وإغلاقها نهائيًا. وللحفاظ على الشفافية والمساءلة الكاملتين، فان سجل أصحاب المصلحة سيتضمن ما يلي:

- رقم مرجعي فريد لكل تقديم من أصحاب المصلحة، مما يتيح التتبع الدقيق والمقارنة المرجعية طوال عملية التظلم.
- اسم وتفاصيل الاتصال بالشاكي أو صاحب المصلحة، ما لم يُطلب إخفاء الهوية، وفي هذه الحالة سيتم تسجيل معلومات غير مُعرفة للهوية فقط.

- تاريخ وطريقة الاتصال، بما في ذلك اتصالات المتابعة، للحفاظ على سجل زمني للتفاعلات.
- المسألة (المسائل) المثارة، سواء كانت تعليقات أو اقتراحات أو استفسارات أو مخاوف أو شكاوى رسمية، إلى جانب أي معلومات داعمة مقدمة.
- الاستجابة المقترحة والإجراءات التصحيحية والأطراف المسؤولة، مع ضمان الوضوح بشأن كيفية معالجة المشكلة ومن سيتولى ذلك.
- حالة الطلب (مُسجَل، قيد المراجعة، نشط، تم حله، أو مغلق)، بما في ذلك تاريخ الإغلاق وتأكيد رضا مقدم الشكوى، حيثما ينطبق ذلك.

عندما يثير العديد من أصحاب المصلحة قضايا متشابهة أو متكررة، سيتم تجميعها وتصنيفها على أنها "قضايا" موضوعية، وسيتم تتبع الاستجابة الجماعية في قسم مخصص من السجل. وسيتم توفير إحالات مرجعية مناسبة في السجل الرئيسي لضمان الاتساق وتجنب الازدواجية والسماح للمستخدمين بتتبع كيفية معالجة القضايا المجمعة بسهولة.

12-7 السرية/إدارة البيانات

إذا رغب الشاكي في البقاء مجهول الهوية، فسيتم قبول ذلك. ولن يتم نشر أي بيانات شخصية. ولن يتم توفير تفاصيل التظلم إلا لأولئك المشاركين مباشرة في عملية الفحص (أي أولئك المشاركين في معالجة التظلم). وإذا تعذر ضمان السرية، على سبيل المثال بسبب الأنظمة الحكومية، فيمكن اقتراح تقديم التظلم تحت اسم مستعار.

سيتم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية الواردة في سجل الشكاوى فقط طالما كان ذلك ضروريًا للتحقيق في الشكوى وتنفيذ الحل. بعد ذلك، سيتم حذف البيانات الشخصية أو تعديلها ونقلها إلى أرشيف لفترة معقولة وفقًا لما تقتضيه القوانين والانظمة ذات الصلة بخصوصية البيانات.

8 المراقبة إعداد التقارير

ستقوم شركة مشروع الناقل الوطني ومقاول الهندسة والتوريد والبناء بالاحتفاظ بسجل منظم لإشراك أصحاب المصلحة لتوثيق جميع أنشطة الإشراك خلال مراحل ما قبل البناء، والبناء، والتشغيل. وسيشمل السجل توثيق التاريخ، والموقع، وفئات أصحاب المصلحة، والغرض من النشاط، والقضايا الرئيسية التي أُثيرت، واستجابات المشروع، والالتزامات التي تم التعهد بها، وإجراءات المتابعة. وستسهم هذه الأداة في تعزيز الشفافية، وتمكين تتبع القضايا حتى إغلاقها، وضمان أن تظل عملية الإشراك شاملة ومتجاوبة ومتوافقة مع متطلبات الممولين.

سيتم تضمين جميع نتائج عملية إشراك أصحاب المصلحة لمشروع الناقل الوطني ضمن التقارير البيئية والاجتماعية المقدّمة إلى الممولين، والتي سيقوم بإعدادها فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني، على أن تتضمن ملخصاً للتأثيرات البيئية والاجتماعية، وأداء الصحة والسلامة، وأداء الإفصاح والتشاور، وتنفيذ آلية التظلمات. كما سيقوم فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني بإعداد ملخص سنوي لهذه التقارير لضمان الإبلاغ المنتظم لأصحاب المصلحة، وسيتم نشره عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني لمشروع الناقل الوطني دون تضمين أي معلومات سرية.

وستشمل التقارير المعلومات التالية:

- عدد وأنواع (موضوعات) الشكاوى المجتمعية التي تم تلقيها خلال فترة التقرير، مع بيان الشكاوى المفتوحة والمحلولة والمغلقة، وما إذا تم إغلاقها ضمن الجداول الزمنية المحددة في آلية التظلمات؛
- عدد وأنواع أنشطة الإفصاح عن المعلومات المنفذة عبر قنوات وسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية الرسمية أو لوحات الإعلانات، أو غيرها من الوسائل؛
- مكان وزمان اجتماعات التشاور المنعقدة وأنواع أنشطة الإشراك الحضورية الأخرى، مع معلومات حول عدد المشاركين (بما في ذلك عدد النساء)، والقضايا والمخاوف التي أُثيرت خلال الاجتماعات، وكيفية أخذ هذه القضايا بعين الاعتبار من قبل فريق مشروع الناقل الوطني (شركة مشروع الناقل الوطني والمقاولين)؛
- التدابير المحددة المتخذة لضمان إشراك الفئات الهشّة التي تم تحديدها في خطة إشراك أصحاب المصلحة ودراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، بما في ذلك عدد وأنواع الاجتماعات أو المكالمات المنفذة.

سيكون فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني مسؤولاً عن رصد جميع أنشطة إشراك أصحاب المصلحة المتعلقة بالمشروع، وضمان تنفيذ وتحديث خطة إشراك أصحاب المصلحة، وإعداد التقارير للممولين والجمهور. يوفر الملحق 4 من هذه الخطة نموذجاً لتتبع أنشطة إشراك أصحاب المصلحة.

الملحق 1: نشرة معلومات المشروع – 2025

مشروع يكفل تأمين المياه لمستقبل الأردن

يواجه الأردن أحد أخطر تحديات شح المياه في العالم. وقد قامت وزارة المياه والري بإطلاق مشروع الناقل الوطني كجزء من الاستراتيجية الوطنية للمياه في الأردن. ويهدف المشروع إلى توليد 300 مليون متر مكعب من مياه الشرب سنويًا عن طريق استخراج وسحب المياه من بحر العقبة ومعالجتها في محطة تحلية جديدة. وسيتم بعد ذلك نقل مياه الشرب إلى عمّان عبر خط أنابيب مدفون تحت سطح الأرض بطول 438 كيلومترًا. ويُعد مشروع الناقل الوطني أضخم مشروع لتوليد المياه يتم تنفيذه في تاريخ الأردن، ويشكل حجر أساس لأمن الأردن المائي.

قامت وزارة المياه والري وبشكل رسمي بتعيين شركة مشروع الناقل الوطني ("NCPC") - وهي شركة أردنية محلية – وذلك من اجل تصميم وبناء وتمويل وتشغيل البنية التحتية للمشروع لمدة 30 عامًا. وتعمل شركة مشروع الناقل الوطني مع مقاولي بناء دوليين وإقليميين، كما وتُجري حاليا مناقشات مع بنوك ومنظمات مالية دولية لتأمين التمويل اللازم للمشروع.

ما هو المشروع؟

- مياه نظيفة من البحر – بحيث ستقوم محطة التحلية الجديدة في العقبة على تحويل مياه البحر إلى مياه صالحة للشرب. وهذه العملية سينتج عنها بالإضافة لمياه الشرب، مياه مالحة متبقية والتي سيتم تصريفها في بحر العقبة. ويقوم المشروع بدراسة التفاصيل الفنية والتصميمية لضمان حماية خليج العقبة بما يتماشى مع المعايير البيئية الصارمة.

- الناقل – سيتم نقل المياه عبر خط أنابيب تحت الأرض بطول 438 كم من محطة التحلية الجديدة إلى خزانات المياه الموجودة في أبو علندا والمنتزه في عمّان. وسيتبع خط الأنابيب الناقل في الغالب المسار القائم لخط أنابيب الديسة والطريق الصحراوي. ولدعم عملية ضخ المياه والتحكم بضغط المياه داخل خط الأنابيب، سيكون هناك أيضًا مرافق فوق سطح الأرض تشمل 3 محطات ضخ و3 خزانات موزعة على طول خط الأنابيب.

- الطاقة الشمسية - سيتم إنشاء محطة جديدة للطاقة الشمسية، على بُعد 5 كم شرق القويرة، وذلك من اجل توفير الطاقة لمحطة التحلية من خلال خطوط نقل كهربائية هوائية جديدة.

الوضع الحالي للمشروع

- الجوانب الفنية والهندسية: قام المشروع بتعيين مقاولين إنشائيين، يقومون حاليًا بإجراء تصميم تفصيلي للمشروع وكذلك دراسات ميدانية. وكجزء من أعمال التصميم، سيقوم المقاولون بإجراء أنشطة تقييم محدودة حول موقع المحطة، وفي البحر، وعلى طول مسارات خط الأنابيب الناقل، والتي تشمل تقييمات ودراسات طبوغرافية وجيوتقنية.

- الدراسات البيئية والاجتماعية ومشاورة أصحاب المصلحة:

قامت شركة مشروع الناقل الوطني بتعيين استشاريين بيئيين واجتماعيين (شركة الاتجاهات الجديدة للاستشارات ECO Consult الأردنية وEnergies Group الدولية) وذلك من اجل إجراء دراسات بيئية واجتماعية إضافية لتحديث دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022 والتي تم اجراؤها في فترة مبكرة من مرحلة التحضير

تهدف هذه الدراسات إلى ضمان فهم شركة مشروع الناقل الوطني بشكل كلي لأي آثار بيئية واجتماعية محتملة مرتبطة بالمشروع وإدارتها لها بشكل مسؤول ومستدام. وتلتزم شركة مشروع الناقل الوطني التزامًا كاملاً بتجنب هذه الآثار وتقليلها وتخفيف حدتها على المجتمعات المحلية، وانشطة الاعمال والمزارعين والرعاة.

كجزء من هذه الدراسات، سيتم تنفيذ الأنشطة النموذجية التالية في عام 2025:

- التشاور والتفاعل مع الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية.

- مسوحات لخط الأساس المتعلقة بالتنوع الحيوي والضجيج وجودة الهواء في جميع مواقع المشروع، بالإضافة إلى المنطقة الساحلية/البحرية.

- مسوحات لمعالم التراث الثقافي والمناطق المحمية، مع التركيز بشكل خاص على منطقة وادي رم، المدرجة على قائمة التراث العالمي.

يهدف التشاور المبكر مع أصحاب المصلحة إلى ضمان مراعاة مخاوف وملاحظات أصحاب المصلحة المحليين في تصميم المشروع، وضمان التشاور المنتظم مع الجهات الحكومية المحلية والمجتمعات المحلية مستقبلا. وسيتم عقد جلسة رسمية للإفصاح العام عن المشروع في مطلع عام 2026.

الخطوات التالية

- **2025**: مشاورات مع الحكومة والمجتمع المحلي، ودراسات بيئية واجتماعية، وتصميم مفصل للمشروع.
- **2026/2025:** مشاورات عامة رسمية حول التصاميم والخطط النهائية للمشروع، ونتائج وتوصيات دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.
- **2026**: من المتوقع بدء أعمال البناء.
- **في المستقبل**: توفير 300 مليون متر مكعب من مياه الشرب النظيفة سنويًا لعمان والعقبة.

للتواصل معنا

- [00962 79 00 88 877]
- عنوان الشركة: شارع رفيق الحريري، العبدلي، ص.ب. 143210، عمان
- البريد الالكتروني: info@ncpc-jo.com
- الموقع الالكتروني: www.ncpc-jo.com

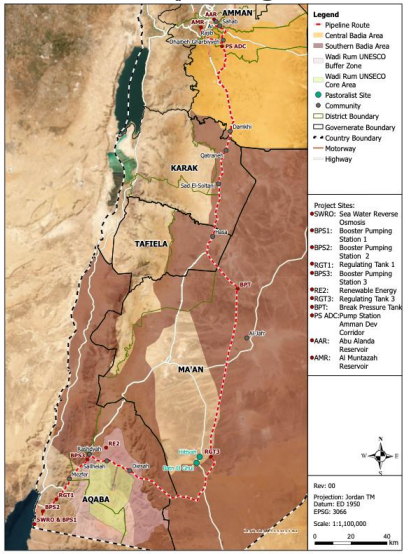

A Project Securing Water for Jordan's Future

Jordan faces one of the world's most serious water shortages. The National Water Conveyance Project is being launched by the Ministry of Water and Irrigation (MWI) as part of Jordan's National Water Strategy. The aim of the Project is to generate 300 million cubic metres (MCM) of drinking water per year by taking water from the Aqaba sea and treating it in a new desalination plant. The drinking water will then be transported to Amman via a 438 km-long buried pipeline. The National Water Conveyance Project will be the largest water generation scheme to be implemented in the history of Jordan, and it is fundamental for Jordan's water security.

MWI has officially appointed the National Conveyance Project Company ("NCPC") – a local Jordanian company – to design, build, finance, and operate the water infrastructure for 30 years. NCPC is working with international and regional construction contractors, and is also in discussion with international financial banks and organisations to secure financing for the Project.

What is the Project?

Clean water from the sea – A new desalination plant in Aqaba will turn seawater into drinking water. This process creates a residual brine water that will be discharged into the Aqaba sea. The Project is investigating technical and design details to ensure the protection of the Gulf of Aqaba in line with strict environmental measures.

Conveyance – An underground 438 km pipeline will carry water from the plant to existing reservoirs at Abu Landa and Al Muntazah in Amman. The pipeline will mostly follow the existing Disi pipeline right of way and the Desert Highway. To support water pumping and control the pressure within the pipeline, there will also be

above ground facilities, including 3 pumping stations and 3 tank facilities distributed along the length of the pipeline.

Solar Power – A new solar energy plant will be constructed, 5 km to the east of Al-Quwayrah, to provide power to the desalination plant through new overhead electrical transmission lines.

Current Project Status

Technical & Engineering: The Project has appointed construction contractors, who are currently undertaking more detailed designs and site investigations. As part of this design work, the contractors will be carrying out limited assessment activities around the plant site, in the sea and along the pipeline routes, which will include topography and geotechnical assessments.

Environmental & Social Studies and Stakeholder Consultation:

NCPC has appointed environmental and social consultants (Energies Group and ECO Consult) to carry out additional environmental and social studies to update the 2022 Environmental and Social Impact Assessment (ESIA) (https://www.eib.org/en/projects/pipelines/all/20190712) Conducted at an earlier stage of preparation.

These studies aim to ensure that National Conveyance Project Company fully understands and manages any potential environmental and social impacts associated with the Project, in a responsible and sustainable manner. NCPC is fully committed to Eliminate, minimise, and mitigate such impacts on local communities, businesses, farmers and herders.

As part of these studies, the following example activities are taking place in 2025:

Consultation and engagement with local government & communities

Biodiversity, noise and air quality baseline surveys at all the project sites as well as in the coastal/marine area

Surveys of cultural heritage features and protected areas, with a particular focus on the Wadi Rum area World Heritage Site.

The aim of the early stakeholder consultation is to make sure local stakeholder concerns are included in the Project design, and ensure that local government entities and communities are regularly consulted going forward. A formal Project public disclosure session will take place in early 2026.

Next Steps

2025: Local Government & Community consultations, environmental & social studies, Project detailed design.
2025/2026: Formal public consultation on final Project designs and plans, and the ESIA results & recommendations
2026: Construction is expected to begin.

Future: Supplying 300 million cubic metres of clean drinking water every year to Amman and Aqaba.

Contact Us

[00962 79 00 88 877]
Company Address; Rafiq Al Hariri Avenue, Abdali, P.O.Box 143210, Amman
- Email: info@ncpc-jo.com
- Website: www.ncpc-jo.com

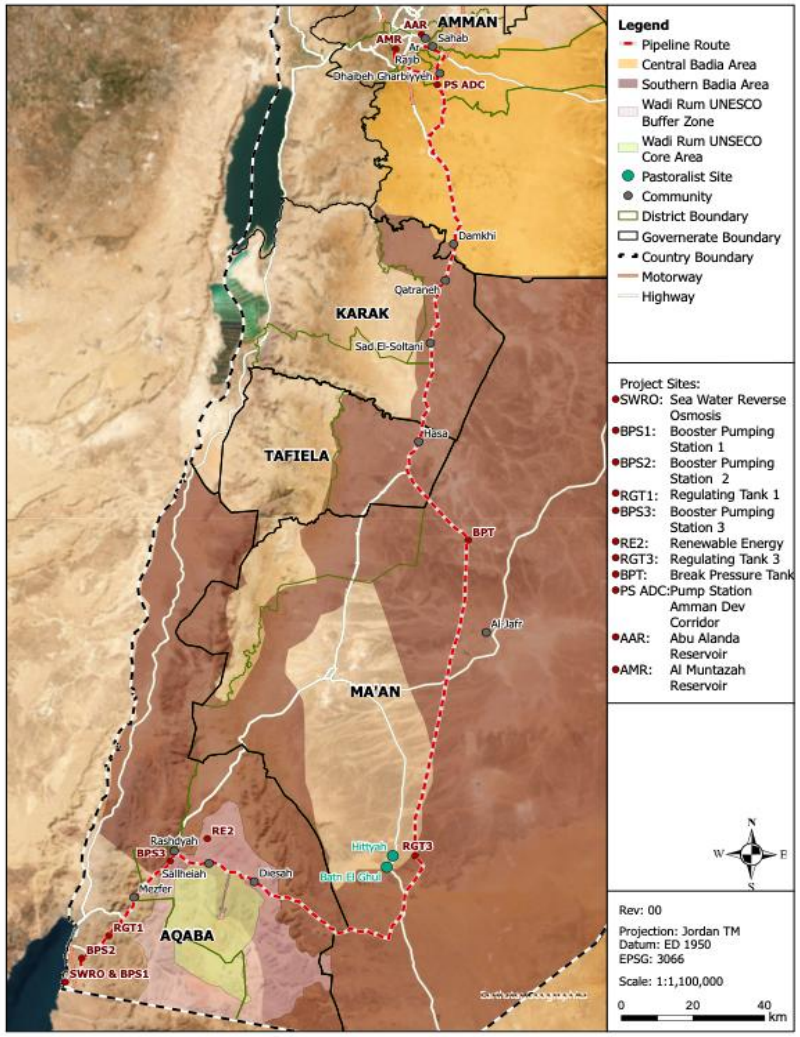

الملحق 2: جدول ملخص لاجتماعات اشراك أصحاب المصلحة المجتمعيين والسلطات المحلية أيلول – تشرين اول 2025

	التاريخ	المكان	نوع الاجتماع	أصحاب المصلحة الحاضرون
1	2025/09/10	مكتب **محافظة معان**	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/اللواء	• **محافظ معان** • **نائب المحافظ ومدير وحدة التنمية**
2	2025/09/11	**محافظة العقبة** مبنى إدارة لواء القويرة	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/اللواء	• **الحاكم الإداري لواء القويره** • **رئيس المكتب وأخصائي وحدة التنمية**
3	2025/09/11	مكتب **محافظة العقبة**	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/اللواء	• **محافظ العقبة** • **مدير وحدة التنمية**
4	2025/09/15	**محافظة الكرك** مكتب مدينة القطرانة في المحافظة	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/ اللواء	• **محافظ لواء القطرانة** • **رئيس بلدية قطرانة** • **2-5 موظفين من كلا المكتبين**
5	2025/09/17	**محافظة الكرك** مكتب مدينة الكرك	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/ اللواء	• **محافظ الكرك** • **رئيس وحدة التنمية**
6	2025/09/17	**محافظة عمّان** مكتب لواء الجيزة	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/ اللواء	• **محافظ العصمة** • **مكتب محافظ اعلعاصمة مباشرة**
7	2025/09/17	**محافظة عمان** مكتب لواء سحاب	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/ اللواء	• **محافظ المحافظة** • **رئيس وحدة التنمية المحلية**
8	2025/09/17	**محافظة عمّان** مكتب قضاء أم البساتين	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/ اللواء	• **مدير القضاء**
9	2025/09/21	**محافظة عمّان** مكتب قضاء أم الرصاص	اجتماع غير رسمي وزيارة إلى قرية الدامخي	• **محافظ أم رصاص** • **موظف واحد من المحافظة.**
10	2025/09/22	**مكتب محافظة الطفيلة**	غير رسمي - اجتماعات المحافظين المحليين	• **محافظ الطفيلة** • **نائب محافظ الطفيلة** • **الحاكم الإداري لواء الحسا**
11	2025/09/22	**محافظة عمان**	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/اللواء	• **مساعد محافظ العاصمة لشؤون السلامة العامة** • **مدير إدارة السلامة في محافظة العاصمة عمّان**
12	2025/09/23	**محافظة عمّان** قضاء أم الرصاص	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/ اللواء	• **الحاكم الاداري للقضاء**
13	2025/09/23	**محافظة عمّان** لواء القويسمه	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/ اللواء	• **محافظ اللواء** • **مساعد محافظ اللواء**
14	2025/09/23	**محافظة عمّان** لواء الموقر	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/ اللواء	• **الحاكم الإداري للواء** • **مساعد الحاكم الإداري للواء** • **مدير التنمية الاجتماعية في الموقر** • **عضو سابق في البلدية**

	التاريخ	المكان	نوع الاجتماع	أصحاب المصلحة الحاضرون
				• **مدير مشاريع التنمية في اللواء**
15	2025/09/23	**محافظة عمّان** قضاء رجم الشامي	اجتماع غير رسمي مع مسؤولي المحافظة/ اللواء	• **الحاكم الإداري للقضاء** • **مدير إدارة السلامة في القضاء**
16	2025/09/23	**محافظة الكرك** القطرانة – قاعة البلدية	اجتماع رسمي للمجتمع المحلي	55 من أصحاب المصلحة (منهم امرأتان): أعضاء القيادة المحلية، وصناع القرار، والتجار، وممثلو النساء والشباب، وأعضاء وممثلو المؤسسات الرسمية.
17	2025/09/23	**محافظة العقبة** قضاء الديسة - قاعة البلدية	اجتماع رسمي لمجتمع المحلي	21 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء) من المجموعات التالية: • **الشيوخ والمخاتير (8)** • **ممثلو جمعيات الزراعة والسياحة والمجتمع المدني (6)** • **شباب نشطون (2)** • **مسؤولون حكوميون (3)** • **ممثلو محمية رم الطبيعية (2)** لم تحضر أي امرأة، على الرغم من توجيه الدعوات
18	2025/09/24	**محافظة العقبة** مكتب الحاكم الإداري للواء القويرة	اجتماع رسمي للمجتمع المحلي	19 من أصحاب المصلحة (امرأة واحدة) من المجموعات التالية: • **حاكم (متصرف) لواء القويره** • **الشيوخ (3)** • **مخاتير (2)** • **ممثل جمعيات النساء (1)** • **ممثل جمعية السياحة** • **ممثل جمعية الزراعة** • **قادة المجتمع** • **موظفو البلدية**
19	2025/09/25	**محافظة عمان** مكتب قضاء أم رصاص بلدة الدامخي	اجتماع رسمي لمجتمع المنطقة	10 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء): • **أعضاء القيادة المحلية** • **أصحاب المصلحة والمسؤولون عن اتخاذ القرار في المجتمع المحلي** • **التجار** • **رئيس بلدية أم الرصاص**
20	2025/09/27	**محافظة عمّان** قضاء أم الرصاص	اجتماع البلدية	5 أصحاب مصلحة (امرأة واحدة): • **رئيس البلدية بالنيابة** • **المدير التنفيذي للبلدية** • **مدير مكتب رئيس البلدية** • **رئيس وحدة الإعلام والاتصال** • **مسؤول من وحدة البيئة**
21	2025/09/27	**محافظة عمّان** لواء سحاب	اجتماع البلدية	3 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء): • **رئيس البلدية بالنيابة** • **رئيس وحدة الإعلام والاتصال** • **مدير مكتب رئيس البلدية**
22	2025/09/27	**محافظة عمّان** لواء الموقر	اجتماع البلدية	5 من أصحاب المصلحة (امرأة واحدة): • **رئيس البلدية بالنيابة** • **رئيس قسم النفايات الصلبة**

	التاريخ	المكان	نوع الاجتماع	أصحاب المصلحة الحاضرون
				• **رئيس وحدة التنمية المحلية** • **المدير التنفيذي للبلدية** • **المدير المالي للبلدية**
23	2025/09/27	**محافظة عمان** لواء الجيزة	اجتماع البلدية	4 من أصحاب المصلحة (1 امرأة): • **رئيس البلدية بالنيابة** • **المدير التنفيذي للبلدية** • **رئيس وحدة التنمية المحلية** • **رئيسة قسم تمكين المرأة.**
24	2025/09/28	**مكتب محافظة معان** لواء الجفر	اجتماع رسمي لمجتمع اللواء	16 من أصحاب المصلحة (3 نساء): • **مسؤولون حكوميون (3):** - **مساعد محافظ معان** - **مدير منطقة الجفر** - **رئيس بلدية الجفر السابق** • **شيوخ (2)** • **مزارعون (3)** • **المؤسسات والجمعيات المحلية (8):** - **ممثل الشركة الوطنية للتدريب والتوظيف** - **ممثل مركز شباب الجفر** - **ممثلو الجمعيات النسائية المحلية (3)** - **الجمعيات المحلية** - **ممثل سلطة المياه**
25	2025/09/30	**محافظة الطفيلة** لواء الحسا مدينة الحسا، قاعة البلدية	اجتماع رسمي لمجتمع المنطقة	• **30 من أصحاب المصلحة (3 نساء): أعضاء المجتمع المحلي/قيادات عشائرية، صانعو القرار في المجتمع المحلي، أصحاب الأعمال المحليون، مدير شركة الفوسفات المحلية، ممثلات النساء والشباب، ممثلو الأمن، وممثلو المؤسسات الرسمية.**
26	2025/10/01	**مكتب محافظة العقبة** مدينة العقبة	اجتماع رسمي للمجتمع المحلي	18 جهة معنية (6 نساء) من الجهات التالية: • **المؤسسات الرسمية:** - **مؤسسة تنمية العقبة** - **شركة إدارة موانئ العقبة** - **ممثل عن وزارة الأشغال العامة والإسكان** - **ميناء العقبة** - **ممثلون عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة** • **ممثلو المجتمع المدني:** - **مركز الشباب** - **معهد التدريب المهني** - **اتحاد الجمعيات الخيرية** - **جمعيات الصيادين**
27	2025/10/04	**محافظة عمان** قضاء أم البساتين بلدية أم البساتين	اجتماع البلدية	2 من أصحاب المصلحة (1 امرأة)
2	2025/10/04	**محافظة عمان** قضاء رجم الشامي بلدية رجم الشامي	البلدية	4 جهات معنية (لا توجد نساء) • **رئيس البلدية بالنيابة** • **مدير الخدمات الهندسية**

	التاريخ	المكان	نوع الاجتماع	أصحاب المصلحة الحاضرون
				• **رئيس قسم البنية التحتية** • **رئيس قسم التنمية المحلية**
29	2025/09/27	**محافظة الكرك** مدينة القطرانة	مقابلات مع سكان المجتمع المحلي	4 مقابلات مع سكان المجتمع المحلي (لا توجد نساء): • **رئيس تعاونية زراعية محلية (تعاونية حفيرة)** • **صاحب عمل/متجر محلي** • **رئيس نادي الشباب المحلي، ورئيس جمعية التراث والثقافة، وعضو مجلس الأمن.** • **تاجر ماشية محلي**
30	2025/09/29	**محافظة الكرك** لواء القطرانة بلدة السلطاني	مجموعة التركيز الشبابية	• **33 مشاركًا: يمثلون الشباب من السلطاني وجرف الدراويش والقطرانة. تضمنت المجموعة معلمين وأفرادًا عاملين وعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى أعضاء نشطين في نوادي الشباب المحلية والجمعيات الخيرية والتعاونيات. بشكل عام، عكست المجموعة تمثيلًا قويًا ومتنوعًا للشباب من جميع أنحاء المنطقة.**
31	2025/09/29	**محافظة الكرك** لواء القطرانة مسرح مدرسة القطرانة الابتدائية المختلطة	مجموعة نسائية مركزة	• **15 مشاركة: مجموعة من النساء يمثلن مجتمعاتهن المحلية، بما في ذلك ربات بيوت ومعلمات وأعضاء في المجتمع المدني وممثلات عن منظمات مجتمعية.**
32	2025/09/29	**محافظة عمّان** لواء سحاب	المصدر الرئيسي	• **امرأة واحدة: المديرة التنفيذية لجمعية المستثمرين الأردنيين والمديرة السابقة لوحدة التنمية المحلية في بلدية سحاب**
33	2025/09/29	**محافظة العقبة** رشدية لواء القويرة	المجتمع – مجموعة مركزة من النساء	• **مجموعة من 7 نساء (تتراوح أعمارهن بين 30 و49 عامًا)، بما في ذلك أربع ممثلات عن جمعية نسائية محلية وثلاث ربات بيوت.**
34	2025/09/29	**محافظة العقبة** رشدية لواء القويره	المجتمع – مجموعة مركزة الشباب)	• **تألف المشاركون من مجموعة من الشباب النشطين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 عامًا ومن خلفيات اجتماعية واقتصادية متنوعة. ضمت المجموعة خريجي جامعات ونشطاء إعلاميين محليين وعاطلين عن العمل يبحثون عن وظائف وأصحاب مشاريع صغيرة في مجال الزراعة وتربية الماشية، إلى جانب موظفين يعملون في مرافق/برامج للشباب.**
35	2025/09/30	**محافظة عمّان** قضاء أم البساتين ، منطقة ناعور	مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي	• **خبير في التنمية المحلية والحكم المحلي ومقيم في قضاء أم البساتين، وزارة التنمية السياسية**
36	2025/10/02	**محافظة عمان** بلدة الدامخي	مقابلات مع أفراد المجتمع	5 مقابلات مع سكان البلدة (امرأة واحدة): • **مديرة مدرسة محلية (امرأة واحدة)** • **معلم مدرسة** • **موظف حكومي وصاحب مقهى محلي** • **صاحب محل غسيل سيارات** • **طبيب بيطري وصاحب عيادة بيطرية**

	التاريخ	المكان	نوع الاجتماع	أصحاب المصلحة الحاضرون
37	2025/10/02	**محافظة عمّان** لواء الموقر بلدية الموقر	البلدية (متابعة)	3 من أصحاب المصلحة (2 من النساء) من البلدية
38	2025/10/02	**محافظة عمان** لواء سحاب بلدية سحاب	البلدية (متابعة)	3 من أصحاب المصلحة (0 امرأة)
39	2025/10/02	**محافظة الكرك** بلدة العبيد، لواء القطرانة	مجموعة مركزة للمجتمع المحلي	10 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء): جمع الاجتماع الذي عقد في الحسا مجموعة متنوعة من المشاركين، بما في ذلك متقاعدون، ورئيس بلدية سابق، ورئيس جمعية إنجاز لحماية البيئة، والعديد من الأعضاء النشطين الآخرين في المجتمع المحلي. وهذه التنوع عكس مجموعة واسعة من الخبرات ووجهات النظر في المناقشة، مما ساهم في فهم أكثر ثراءً للأولويات والتوقعات المحلية.
40	2025/10/04	**محافظة الطفيلة** لواء الحسا بلدة هاسا	مجموعة نقاش نسائية	13 من أصحاب المصلحة : حضر الاجتماع رؤساء الجمعيات الخيرية والجمعيات النسائية، ورئيسة الاتحاد النسائي المحلي، ورئيسة لجنة المرأة في الصندوق الهاشمي، بالإضافة إلى عضوات سابقات في المجالس البلدية. وقد أثرى الاجتماع بمشاركة ربات بيوت وصاحبات أعمال صغيرة وناشطات مجتمعية.
41	2025/10/04	**محافظة العقبة** قضاء الديسة توايسة	مناقشة مجموعة الشباب	8 قادة شباب من طويسة إلى جانب رؤساء الجمعيات (الزراعية وسباق الهجن والزراعية الخيرية) وقادة المجتمع المحلي، بالإضافة إلى الشباب العاطلين عن العمل. تتراوح أعمارهم بين 30 و50 عامًا، وجميعهم يقيمون في منطقة طويسة.
42	2025/10/04	**محافظة العقبة** قضاء ديسة طويسة	مناقشة جماعية للنساء	شاركت 15 امرأة في الجلسة، تتراوح أعمارهن بين 18 و54 عامًا. تباينت الخلفيات التعليمية للمشاركات بين التعليم الأساسي ودرجة البكالوريوس. معظم النساء متزوجات، وخبرتهن العملية غير رسمية في الغالب، وتعتمد على المهارات الشخصية ومشاريع فردية صغيرة مثل الخياطة وصناعة المعجنات والحلويات والطباعة والتصوير وخدمات التجميل والتنجيد. كانت إحدى المشاركات تتمتع بخبرة عمل مدتها 13 عامًا في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ، بينما ذكرت اثنتان أخريان أن مشاريعهما المنزلية توقفت بسبب ضعف المبيعات في القرية.
43	2025/10/04	**محافظة عمّان** امانة عمّان الكبرى	البلدية – مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي	1 من أصحاب المصلحة من الذكور • **مدير منطقة القويسمه**
44	2025/10/05	**محافظة عمّان** قضاء أم رصاص	متابعة البلدية	2 من أصحاب المصلحة (امرأة واحدة)، بما في ذلك المدير التنفيذي ورئيس وحدة البيئة.
45	2025/10/05	**محافظة عمّان** بلدية الجيزة	متابعة البلدية	1 من أصحاب المصلحة من الذكور
46	2025/10/05	**محافظة عمان** بلدية أم الرصاص	المجتمع المحلي - منظمات المجتمع المحلي	6 من أصحاب المصلحة: ممثلون عن 3 منظمات مجتمعية من منطقة أم الرصاص: • **رئيس جمعية الرخاء الخيرية** • **ممثل جمعية ميفعا أم الرصاص** • **رئيس جمعية أم الرصاص التعاونية النسائية** مسؤولو البلدية: • **رئيس وحدة التنمية في بلدية أم الرصاص** • **المدير التنفيذي لبلدية أم الرصاص** • **موظف في وحدة التنمية، بلدية أم الرصاص**
47	2025/10/05	**محافظة الطفيلة** الجرف، لواء الحسا	مجموعة مركزة مجتمعية	7 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء): حضر الاجتماع أعضاء من المجتمع المحلي يمثلون مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك

	التاريخ	المكان	نوع الاجتماع	أصحاب المصلحة الحاضرون
				ملاك الماشية وتجار الماشية والمعلمون والعسكريون المتقاعدون.
48	2025/10/05	**محافظة كرك** المزار الشمالي – فريفرة	مجموعة مركزة مجتمعية	6 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء): حضر الاجتماع أفراد من المجتمع المحلي يمثلون مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك ملاك الماشية وتجار الماشية والعسكريون المتقاعدون.
49	2025/10/05	**محافظة العقبة** الديسة قضاء الديسة	مناقشة مجموعة الشباب	18 شابًا (لا توجد نساء) من حوض الديسي، تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا، يمثلون تركيبة اجتماعية ومهنية متنوعة تعكس المجتمع المحلي. وكان من بين المشاركين مالكو شركات نقل (شاحنات قلابات)، وعمال في قطاع النقل، ومزارعون، ومالكو مخيمات سياحية، وصانعو أفلام ومهنيون يعملون في توثيق التراث السينمائي الشفوي، وهواة التصوير الفوتوغرافي. كما ضمت المجموعة شباباً مدربين على الوعي البيئي، وباحثين عن عمل، وأصحاب أعمال صغيرة، وتجار، بالإضافة إلى شباب من ذوي الخلفيات القيادية المجتمعية ومشاركين من ذوي الإعاقة.
50	2025/10/05	**محافظة العقبة** أبو عمود	مقابلات مع سكان المجتمع المحلي	4 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء) من قرية أبو عمود (مدير المدرسة، أحد السكان المحليين، صاحب متجر، وشاب).
51	2025/10/06	**محافظة العقبة** القويرة الشاكريّة الصالحية	مناقشة جماعية للنساء	7 نساء تتراوح أعمارهن بين 18 و50 عامًا. تباينت مستويات تعليمهن بين التعليم الابتدائي والتعليم الجامعي المتوسط. كانت معظم المشاركات متزوجات، وكانت إحداهن عضوة نشطة في مجالي السياحة والبيئة، بالإضافة إلى كونها عضوة سابقة في مجلس المحافظة. كانت معظم النساء ربات بيوت دون خبرة مهنية سابقة.
52	2025/10/06	**محافظة العقبة** القويره الشاكريّة الصالحية	مناقشة مجموعة الشباب	15 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء) من سكان منطقة الصالحية والشاكريّة، منهم: شباب نشطون لديهم خبرة في الخدمة المجتمعية، يعملون في قطاعات محدودة (شركة إحياء التراث، محمية وادي رم الصالحية، شركة أمنية)، وشباب يبحثون عن فرص عمل، تتراوح أعمارهم بين 23 و30 عامًا، كما حضر عدد من الرجال الأكبر سنًا.
53	2025/10/06	**محافظة الطفيلة** الحسا	مجموعة مركزة: مجتمع بدوي - خيام ولكن ليس بدو رحل	شارك في الاجتماع 15 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء)، يمثلون سكان الخيام المجاورة. ضمت المجموعة أفرادًا عاملين وعاطلين عن العمل.
54	2025/10/06	**محافظة الطفيلة** الحسا الجرف	مقابلات مع النساء والشباب	أجريت 8 مقابلات مع أصحاب المصلحة (5 نساء)، استغرقت كل منها حوالي 45 دقيقة في المتوسط. أجريت المقابلة مع مجموعة متنوعة من أفراد المجتمع، بما في ذلك ثلاثة رجال نشطين في المجتمع المحلي وخمس نساء يمثلن أسرًا مختلفة. سمح هذا التكوين بفهم متوازن لكل من وجهات النظر على مستوى المجتمع والتحديات على مستوى الأسرة، مما يضمن أن تعكس المناقشة آراء وأولويات كل من الرجال والنساء.
55	2025/10/07	**محافظة الطفيلة** لواء حسا	مقابلات مع سكان المجتمع المحلي	أجريت مقابلات مع 7 من أصحاب المصلحة (منهم امرأتان)، استغرقت كل منها حوالي 45 دقيقة في المتوسط. وكان من بين المشاركين صاحب متجر محلي، ورؤساء جمعيات محلية (جمعية حماية البيئة وجمعية النساء)، ومحامٍ. وأُبلغ جميع المشاركين بالغرض من المقابلات وطُلب منهم الموافقة على استخدام المعلومات التي قدموها.
56	2025/10/08	**محافظة عمّان** قضاء أم البساتين الفرعية	منظمات المجتمع المحلي	4 من أصحاب المصلحة (3 نساء) من جمعية خيرية نسائية محلية.
57	2025/10/08	**محافظة عمان** منطقة أم البساتين	منظمات المجتمع المحلي	1 جهة معنية (لا توجد نساء) من نادي الشباب المحلي.
58	2025/10/08	**محافظة عمان** لواء الجيزة بلدية العمري (قرى زميلة وضبعة)	البلدية	2 من أصحاب المصلحة (امرأة واحدة).

	التاريخ	المكان	نوع الاجتماع	أصحاب المصلحة الحاضرون
59	2025/10/08	**محافظة عمان** قضاء رجم الشامي	منظمات المجتمع المحلي	8 من أصحاب المصلحة (6 نساء) من جمعية محلية للاتصال والعمل الخيري تدعم تمكين المرأة ورعاية الأيتام وتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة المحلية.
6	2025/10/08	**محافظة عمّان** قضاء رجم الشامي	منظمات المجتمع المحلي	6 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء) من جمعية مجتمعية محلية تركز بشكل أساسي على دعم الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال برامج القروض.
6	2025/10/09	**محافظة عمّان** قضاء رجم الشامي بلدية رجم الشامي	متابعة البلدية	3 من أصحاب المصلحة من البلدية المحلية، بما في ذلك رئيس البلدية ومهندس الطرق وأمين مجلس البلدية
62	2025/10/09	**محافظة عمان** رجم الشامي	جمعية النساء	8 من أصحاب المصلحة (جميعهن نساء) من جمعية نسائية محلية تركز على دعم النساء والأطفال في منطقة رجم الشامي.
63	2025/10/09	**محافظة الطفيلة** مقاطعة حسا	مجموعة تركيز الشباب	18 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء) يمثلون الشباب من مقاطعة حسا. ضمت المجموعة معلمين وأفراداً عاملين وعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى أعضاء نشطين في نوادي الشباب المحلية والجمعيات الخيرية والتعاونيات. بشكل عام، عكست المجموعة حضورياً تمثيلاً قوياً ومتنوعاً للشباب الذكور من جميع أنحاء المنطقة.
64	2025/10/09	**محافظة عمان** أم الرصاص بلدة دامخي	مجموعة نقاش نسائية	9 نساء من أصحاب المصلحة في المنطقة، بما في ذلك أمهات ومعلمات
65	2025/10/10	**محافظة الطفيلة** الحسا صحراء الحسا الشرقية	زيارة ميدانية ومقابلات مع الرعاة	5 رعاة بدو رحل وشبه رحل من منطقة الحسا
66	2025/10/10	**محافظة الطفيلة** لواء الحسا صحراء الحسا الشرقية	زيارة ميدانية ومقابلات مع الرعاة (النساء فقط)	10 نساء بدويات رعاة متنقلات وشبه متنقلات من منطقة الحسا
68	2025/10/11	**محافظة معان** لواء الجفر	مجموعة نقاش مركزة على النساء	12 من أصحاب المصلحة (جميعهن نساء) من المجتمع المحلي، تتراوح أعمارهن بين 17 و52 عامًا. تباينت مستويات تعليمهن بين الأمية، وحصول بعضهن على درجة البكالوريوس، مع حصول الغالبية على التعليم الأساسي فقط. كانت معظم المشاركات متزوجات، وكان انخراطهن إما من خلال العضوية في مركز الشابات أو في جمعيات نسائية. وهذا يعكس خبرتهن العملية ومشاركتهن النشطة في المؤسسات الرسمية والمجتمعية على حد سواء.
69	2025/10/11	**محافظة معان** لواء الجفر بلدة جفر	مجموعة مركزة الشبابية	8 من أصحاب المصلحة من الشباب من الجفر، من خلفيات مهنية متنوعة، بما في ذلك موظفون حكوميون، وخريجو برامج التدريب المهني الذين لم ينضموا بعد إلى سوق العمل، ومزارعون، وأعضاء في مراكز الشباب، وأعضاء في جمعيات محلية، وأفراد يعملون لحسابهم الخاص في مختلف الأعمال الحرة.
70	2025/10/12	**محافظة عمّان** بلدية أم البساتين	البلدية (متابعة)	2 من أصحاب المصلحة من البلدية
71	2025/10/12	**محافظة عمّان** بلدية عمان الكبرى، لواء القويسمة	البلدية (متابعة)	3 من أصحاب المصلحة من البلدية، الذين يغطون منطقة القويسمة.
72	2025/10/12	**محافظة عمّان** القويسمة	مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي	1 من أصحاب المصلحة، نائب المدير العام، من المؤسسة التعاونية الأردنية. المؤسسة التعاونية هي كيان حكومي رسمي يعمل كمنظمة جامعة للقطاع التعاوني في الأردن، ولها مكاتب (مديريات تعاونية) في جميع المحافظات في أنحاء البلاد.
73	2025/10/12	**محافظة العقبة** العقبة	مناقشة جماعية حول القطاع البحري	4 ممثلين عن أصحاب المصلحة (لا توجد نساء) من 1. جمعية الغواصين، التي تشرف على 35 مركزًا للغوص وحوالي 180 عضوًا، بالإضافة إلى مراكز الغوص والقوارب السياحية (حوالي 20 قاربًا) والقرى السياحية (9 قرى). 2. جمعية تعاونية للصيادين
74	2025/10/13	**محافظة العقبة** بلدة الديسة	مجموعة مركزة نسائية	شاركت 13 امرأة في الجلسة؛ 3 منهن من قرية الغال، و2 من منيشر، والباقيات من الديسة. تراوحت أعمارهن بين 27 و53

	التاريخ	المكان	نوع الاجتماع	أصحاب المصلحة الحاضرون
				عامًا. تباينت مستويات التعليم لدى المشاركات بين الثانوية العامة والدبلوم المتوسط، وحصلت اثنتان منهن على درجة الماجستير. كانت معظم النساء عضوات في جمعية النساء، وغالبيتهن متزوجات. كانت خلفياتهن المهنية متنوعة، بما في ذلك الإدارة والمحاسبة والتعليم والصحة ورعاية الأطفال والأنشطة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، كن يمتلكن مهارات مهنية وإنتاجية في مجالات مثل صناعة الفخار والخياطة وصناعة الصوف وإعداد المعجنات.
75	2025/10/13	**محافظة العقبة** بلدية القويرة	مقابلة مع البلدية	تم إجراء مقابلة مع رئيس بلدية القويرة والمدير التنفيذي للبلدية (عدد أصحاب المصلحة: 2، دون مشاركة نساء).
76	2025/10/13	**محافظة عمّان** بلدية العميري (قرى زميلة وضبعة)	مقابلة مع منظمة مجتمعية	8 من أصحاب المصلحة (3 نساء) من تعاونية زراعية محلية وجمعية خيرية محلية.
77	2025/10/14	**محافظة العقبة** العقبة	مجموعة نقاش نسائية	شاركت 15 امرأة من أصحاب المصلحة في الجلسة، وجميعهن متزوجات وتتراوح أعمارهن بين 32 و63 عامًا. أكملت غالبية المشاركات تعليمهن الثانوي، في حين حصلت بعضهن على شهادات جامعية، ولم تكمل إحدى المشاركات سوى التعليم الأساسي. من حيث الخبرة المهنية، أظهرت المشاركات مجموعة واسعة من الخبرات التي تشمل الرعاية الصحية (التمريض) والتدريس والمحاسبة والسياحة والضيافة، فضلاً عن التدريب النفسي والاجتماعي.
78	2025/10/14	**محافظة العقبة** العقبة	مجموعة مركزة شبابية	5 من أصحاب المصلحة (لا توجد نساء). حضر الاجتماع مجموعة متنوعة من خمسة مشاركين، من بينهم قائد مبادرة شبابية في العقبة حصلت على جوائز محلية وإقليمية، وإمام وواعظ وهو أيضًا قائد شبابي نشط، وناشط شبابي يعمل في قطاع التعليم، وعدد من المشاركين الشباب المتطوعين.
79	من 10/01 إلى 2025/10/14	**محافظة عمان**	مقابلات ميدانية غير رسمية	تم إجراء 25 مقابلة غير رسمية مع الرعاة و16 مقابلة مع المزارعين والعمال الزراعيين في المناطق القريبة من حرم خط الأنابيب ضمن بلديات عمّان.
80	2025/10/14	**محافظة الطفيلة والكرك** الحسا والقطرانة	مقابلات مع موظفي الصناعة	مقابلة مع 3 موظفين من أصحاب المصلحة في الشركة الوطنية للدواجن.
81	2025/10/19	**محافظة العقبة** العقبة	مقابلة – مستخدمو البحر	مقابلة مع مدير محمية العقبة البحرية (1 من أصحاب المصلحة من الذكور)
82	2025/10/23	**محافظة العقبة** وادي رم	مقابلة مع مدير محمية وادي رم	مقابلة مع مدير محمية وادي رم (صاحب مصلحة واحد من الذكور).
83	2025/10/24	**محافظة معان والعقبة**	اجتماع مع شيخ القبيلة والرعاة	مقابلة غير رسمية مع شيخ عشائري ورعاة بدو (4 رجال من أصحاب المصلحة)

الملحق 3: نماذج سجل التظلمات

نموذج تظلم مجتمعي

Community Grievance Form (الشكاوى)	
Reference No (رقم المرجع):	
Please enter your contact information and grievance. This information will be dealt with confidentially. **الرجاء تزويدنا بمعلومات الاتصال الخاصة بك والشكوى. سيتم التعامل مع هذه المعلومات بسرية**	
Full Name **الاسم**	**_____**
Anonymous submission **إخفاء معلومات مقدم الشكوى**	**I want to remain anonymous (أرغب بعدم الكشف عن هويتي)**
Please mark how you wish to be contacted (mail, telephone, e-mail). **يرجى تحديد الطريقة التي تريد أن يتم الاتصال بك بها (هاتف، بريد إلكتروني)**	**By Telephone (من خلال الهاتف): _____** **By E-mail (من خلال البريد الالكتروني): _____**
Description of Incident or Grievance: **وصف الشكوى :**	**What happened? Where did it happen? Who did it happen to? What is the result of the problem?** **ماذا حدث؟ أين حدث هذا؟ من فعل ذلك؟ ما هي نتيجة المشكلة ؟**
Date of Incident/Grievance: **تاريخ الشكوى** **_____**	**One time incident/grievance** **موضوع الشكوى حدث لمرة واحدة فقط؟** **(Date _____التاريخ)** **Happened more than once (how many times?** **موضوع الشكوى حدث أكثر من مرة؟**

	(_____) **On-going (currently experiencing problem)** **موضوع الشكوى مستمر؟**
What would you like to see happen to resolve the problem? **ما هو برأيك مقترحك لحل المشكلة؟**	

الملحق 4: نماذج سجل إشراك أصحاب المصلحة

رقم	فئة واسم صاحب المصلحة	نوع الإشراك/التشاور	تاريخ الإشراك/التشاور	الموقع	القضايا أو المخاوف الرئيسية	إجراء المتابعة المتفق عليه	الجهة المسؤولة	ملاحظات حول التقدم
1	على سبيل المثال: جهة محلية (بلدية، لواء/قضاء؛ ساكن من المجتمع المحلي، راعٍ، مزارع، صاحب عمل؛ منظمة مجتمع محلي، إلخ)	على سبيل المثال: اجتماع رسمي، لقاء حضوري غير رسمي، مكالمة هاتفية، زيارة ميدانية، إلخ					على سبيل المثال: فريق الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى شركة مشروع الناقل الوطني ، مقاول الهندسة والتوريد والبناء ، إلخ	على سبيل المثال: الإجراءات المتخذة، حالة المتابعة (مفتوحة أو مغلقة)
2								
3								